N° d'ordre : 25 / 2009 – M / S.T

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا

كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة القطرية

مذكرة

مقدمة لنيل درجة الماجستير

في: **الجغرافيا والتهيئة القطرية.**

فرع: **التنمية الريفية المستدامة.**

إعداد الطالب: ناصري سمير.

الموضوع :

التنميـــة المحلية في دائرة بوقاعة ولاية سطيف

نوقشت يوم2009/06/23. أمام اللجنة المكونة من:

أ.د: بلعباس مسعود	**أستاذ التعليم العالي/ ج ه ب. ع. ت.....رئيسا**
أ.د: تاشريفت عبد المالك	**أستاذ التعليم العالي /جامعة سطيف.....مقررا**
أ.د : الأشهب عمار	**أستاذ محاضر/ ج ه ب. ع. ت.....ممتحنا**
أ.د: بودر عبد المجيد	**أستاذ محاضر /ج ه ب. ع. ت.....ممتحنا**

بسم الله الرحمن الرحيم

و هو الذي مـــــد الأرض وجعل فيها رواسي و أنهارا و من كل الثمرات جعـــل فيها زوجيـن اثنين يغشى الليل النهـــار إن في ذلك لآيـــات لقوم يتفكرون(03) وفي الأرض قطع متجاورات و جنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغيـر صنوان تسقى بماء واحد ونفضل بعضهـــاعلى بعض في الأكل إن في ذلك لآيـــــات لقوم يعقلون(04).

صدق الله العظيم

الآية 3-4 من سورة الرعد

الإهـــــــــداء

إلى التي حملتني وهنا علي وهن ووضعتني وحلمها أن تراني حفظت القرآن وأخذت من كل المعارف.

إلى الذي علمني أول ما علمني السبع الثماني وزرع في نفسي محبة الأرض و الوطن.

إلى شهداء ثورة أول نوفمبر و من قبلهم فبفضلهم صرت أنسج هذه الكلمات .

إلى جميع أساتذة معهد علوم الأرض بجامعة قسنطينة و بالأخص الأستاذ لكحل عبد الوهاب و الأستاذ مباركية.

إلى جميع أساتذة معهد علوم الأرض بجامعة هواري بومدين و بالأخص الأستاذ بلعباس مسعود والأستاذ لشهب عمار والأستاذ بودر عبد المجيد والأستاذ حطاب سفيان.

إلى الأستاذ تاشريفت عبد المالك الذي صبر معي طوال مدة البحث .

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

أحمد الله وأشكره سبحانه و تعالى على ما ألهمنا من قوة و عون على إتمام هذا البحث المتواضع وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما .

إن هذا العمل ما كان ليتم لو لا تظافر جهود مجموعة من الأشخاص بذلوا جهدهم وأسدوا نصحهم وتوجيهاتهم السديدة، ونخص بالذكر الأستاذ الدكتور عبد المالك تاشريفت الذي لم يبخل علي و ساعدني بكل ما يملك على إتمام هذا العمل، كما أتقدم بالشكر الخالص إلى كل أساتذتي بمعهد علوم الأرض بجامعة قسنطينة ،وجامعة هواري بومدين الجزائر وخاصة الأستاذ بلعباس مسعود المشرف على تكوين دفعة الماجيستر تخصص التنمية الريفية المستدامة وان لا أنسى لجنة المناقشة المتكونة من الأستاذ لشهب عمار و الأستاذ بودر عبد المجيد، وكل الذين كان لهم الإسهام الكبير فيما وصلت إليه ، إلى كل من قدم لي يد المساعدة من بعيد أو من قريب.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الإطارات الإدارية الذين قدموا لي يد المساعدة على مستوى الولاية و مختلف المديريات وأخص بالذكر السيد خالد ،حمزة ، سفيان ، الطاهرو يوسف الذين ساعدوني كثيرا .

و في الأخير أتقدم بشكري العميق إلى بلدي الجزائر و إلى كل الساهرين على أن يحيا هذا الشعب في السلم و الأمان، و إلى الذين يحملون راية العلم و يجدون في تطويره.

فهرس المحتويـــــــــــات

العنـــــــــــــــــــوان	الصفحة
المقدمة العامة.....	10
1- الفصل الأول : مفـــاهيـــم عامة حـــول الـتـنـمـيـة	
مقدمة	11
1-1 الـــمـبـــحـــث الأول: بعض المفاهيم العامة حول التنمية	
1-1-1 مـــفـهوم التنميـــــة	11
1-1-1- التـنميـــــة الشـــاملـــة.....	11
1-1-2- التـنميـــــة المـــحليـــة.....	13
1-1-3- التـنميـــــة الـــريفيـــة.....	14
2-1 المـــبـــحـث الـــثـاني: التنمية في الجزائر	
1-2-1- مبدأ التنمية في الجزائر.....	17
1-2-2- التصـنـيـع.....	17
1-2-3- الزراعة.....	19
1-2-4- التوازن الجهوي.....	21
1-2-5 إستراتيجية التنمية المعتمدة في الجزائر.....	22
1-2-6 الدور الفعال لأدوات إستراتيجية التنمية في الجزائر.....	23
2 الفصل الثاني : الإمكانيات الطبيعية و البشرية لدائرة بوقاعة	
مقدمة	24
1-2 الـــمـبـــحـــث الأول: الإمكانيات الطبيعية لدائرة بوقاعة	
2-1-1 لمحة تاريخية.....	24
2-1-2 الموقع.....	25
2-1-3 التضاريس	27
2-1-4 البنية الجيولوجية.....	29
2-1-4-1 التكوين الزمني.....	29
2-1-4-2 التركيب الصخري.....	29
2-1-5 المناخ.....	31
2-1-5-1 الحرارة.....	31
2-1-5-2 الرياح.....	32

2-1-5-3 الأمطار..... 32
2-1-5-4 الثلوج..... 34
2-1-6 مصادر المياه..... 34
2-1-6-1 المياه السطحية..... 34
2-1-6-2 المياه الجوفية..... 36

2-2 المبحث الثاني: الدراسة السكانية

2-2-1 النمو السكاني..... 37
2-2-2- العوامل المتحكمة في النمو السكاني..... 38
2-2 -2-1- العوامل الطبيعية..... 38
2-2 -2-1-1 المواليد 38
2-2-2-1-2 الوفيات..... 40

2-2-2- 2-2 العوامل الغير طبيعية.....
2-2-2-2-1 الهجرة..... 40
2-2-3 التوزيع العام للسكان..... 43
2-2-4 - الكثافة السكانية..... 48
2-2-5 - تركيب السكان..... 49

2-2-5-1التركيب الجنسي و العمري للسكان.....
2--5-1-1 التركيب الجنسي..... 49
2-2-5-2 التركيب العمري..... 51
2-2-6- توزيع السكان حسب التجمع والتشتت..... 52

2-3 المبحث الثالث: توزيع السكان حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

2- 3-1 -توزيع المشتغلين عبر البلديات لسنتي (1998- 2006)..... 54
2 -3-2 توزيع البطالة عبر البلديات لسنتي (1998 و 2006)..... 55
2-3-3 -توزيع معدلات الإعالة لسنتي (1998 -2006) 55
2-3-4 توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي..... 56
2-3- 4-1 العاملون في القطاع الفلاحي..... 56
2-3-4-2 العاملون في قطاع البناء والأشغال العمومية..... 56
2-3-4-3 العاملون في القطاع الصناعي..... 57
4- 2-3- 4-4 العاملون في قطاع الخدمات..... 57

خلاصة الفصل..... 58
3- الفصل الثالث : وضعية القطاع الفلاحي و الصناعي في دائرة بوقاعة
مقدمة 59
1-3 المبحث الأول : القــطـاع لفــلاحـــي
1-1-3 البنيـــة العقاريـة..... 59
2-1-3 توزيع الأراضي الزراعية..... 61
3-1-3 الاستغلال الزراعي..... 62
4-1-3 الإنتاج النبـــــــاتـــــي..... 66
5-1-3 الآلات الزراعية..... 69
6-1-3 الثروة الحيوانية بالدائرة..... 70
7-1-3 الإنتاج الحيواني بالدائرة..... 71
8-1-3 الكفاية الغذائية للسكان..... 72
2-3 المبحث الثاني : الـــقـــــطـــاع الـصنـــاعـــــــي
1-2-3 أسس التوطن الصناعي..... 73
2-2-3 دور المواد الأولية في توطين الصناعة..... 74
3-2-3 دور اليد العاملة في توطين الصناعة..... 74
4-2-3 أنواع الصناعات و توزيعها عبر المجال..... 75
1-4-2-3 القطاع العام..... 75
2-4-2-3 القطاع الخاص..... 76
خلاصة الفصل..... 78
4- الفصل الرابع: التجهيزات و حركة السكان
مقدمـــة الفصل..... 79
1-4 المبحث الأول : التـجـهـيزات والـمـنـشآت الـقـاعـديـة
1-1-4 المنشأت القاعدية..... 79
1-1-1-4 شبكة الطرق..... 79
2-1-4 الـنـقـل..... 80
3-1-4 شبكة الكهرباء..... 80
4-1 التجهيزات التقنية..... 81
7-1-4 التجهيزات الإدارية..... 81
8-1-4 التجهيزات التجارية..... 82

4-1-9 نشاطات تجارية خاضعة لحجم السكان..... 83
4-1-11 الخدمات التربوية..... 85
4-1-12التكوين المهني..... 88
4-1-13الخدمات الصحية..... 89
2-4 المبحث الثاني : الحركة العامة للسكان عبر المجال
4-2-1 التنقل من اجل الدراسة..... 90
4-2-1-1 التعليم في الطور المتوسط..... 90
4-2-1-2 التعليم الثانوي..... 92
4-2-2 التنقل من أجل التكوين المهني..... 92
4-2-3 التنقل من أجل الصحة..... 92
خلاصة الفصل..... 94
5- الفصل الخامس : المحاور الكبرى للتنمية
مقدمة..... 95
5-1 المبحث الاول إمكانيات و واقع التنمية في دائرة بوقاعة
5-1-1 إمكانيات التنمية..... 96
5-1-2 واقع التنمية عبر المراحل..... 97
5-1-3 التوزيع القطاعي في ميزانية البلديات..... 99
5-1-4 الدراسة القطاعية عبر المراحل..... 100
5-1-5 أولوية الاستثمار عبر المراحل..... 102
5-1-6 التحليل ألمجالي لمشاريع المخططات البلدية للتنمية..... 104
5-2المبحث الثاني : الاستثمار الخاص و دوره على عملية التهيئة بالدائرة
5-2-1 الاستثمار و التهيئة..... 108
5-2-2 مفاهيم عامة حول الاستثمار..... 108
5-2-3 أصناف الاستثمار..... 109
5-2-3-3 العوامل المؤثرة في توجيه الاستثمار و تحديده..... 110
5-2-4 أهمية الاستثمار..... 110
5-2-4-2 مناطق النشاطات و دورها في جلب الاستثمار..... 111
5-2-5 مشاكل الاستثمار بالدائرة..... 113
5-3المبحث الثالث: تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دائرة بوقاعة
5-3-1 تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية في دائرة بوقاعة..... 116

3-3-5 نسبة المستثمرات المشاركة في برامج المخطط الوطني..... 117
4-3-5- توزيع المستثمرات المشاركة حسب الحجم والصنف..... 118
1-4-3-5 حسب الصنف : 120
1-11-4-3-5 حسب الحجم..... 120
5-3-5 توزيع المساحات المعالجة في إطار المخطط..... 120
3-5-3-5 الفروع المدعمة..... 121
6-3-5 تطور عدد المنخرطين في المخطط حسب الفروع..... 121
7-3-5 تطور المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار المخطط حسب الفروع..... 126
7-3-5 الحجم المالي..... 127
4-5المبحث الرابع : تطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية في دائرة بوقاعة
1-4-5 تطبيق المخطط الوطني لتنمية الريفية في دائرة بوقاعة..... 129
1-1-4-5 توزيع المناطق المشاركة في المخطط..... 129
2-1-4-5 أنواع المشاريع المدعمة في إطار المخطط..... 130
1-2-1-4-5 المشاريع الجماعية..... 130
2-2-1-4-5 المشاريع الفردية..... 131
2-4-5 برامج العمليات..... 131
3-4-5 الفروع المدعمة..... 132
خـلاصـة الفـصــل..... 133
الخاتمة العامة..... 135
الفهارس..... 139
المراجع والمصادر..... 143

مقدمـــــة عامـــة

مقدمـــة عامـــة:

تستأثر عملية التنمية على المستوى المحلي باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظراً لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع لمستوى الدخل والمعيشة للمواطنين، وفي العقدين الماضيين شهد العالم تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها تأثير على دور الدولة بصفة عامة وعلى دور المؤسسات الإدارية المحلية بصفة خاصة في عملية التنمية، وقد تمثلت هذه التحولات باتجاه العديد من الدول إلى اقتصاد السوق، وتطور دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والاتجاه نحو المزيد من الديمقراطية.

إن موضوع التنمية المحلية في الجزائر يعتبر ضمن أولويات و اهتمامات السلطات المركزية والمحلية، كون التنمية الشاملة الناجحة تنطلق من القاعدة إلى القمة وهذا ما يؤكد أن إشكالية التنمية المحلية دخلت في دائرة العولمة كما أن الكثير من الباحثين والأكاديميين عبر العالم و في شتى الاختصاصات الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية أولوا اهتماما كبيرا لبحث إشكالية التنمية.

كما تشكل التنمية في الجزائر المحور الرئيسي للتهيئة المجالية، وهذا يتضح من خلال الأدوار والمهام المساندة إلى الجماعات المحلية و المصالح الإدارية المختلفة، مع ما تتوفر عليه من إمكانيات مادية و بشرية و التي تهدف كلها إلى التحكم في المجال، لكن عدم مراعاة المعايير العلمية الكفيلة بتحقيق مبدأ التنمية القائم على إعطاء الفرصة لجميع المصالح السالفة الذكر أدى إلى بروز فوارق تنموية بين مختلف مناطق المجال.

وبعد الاستقلال واجهت الجزائر تحديات كبيرة أهمها الفوارق الموروثة عن عهد الاستعمار فدخلت في جو من التحولات، بفعل وتيرة تنموية سريعة كان الهدف الرئيسي منها تقليل من حدة الفوارق و تضييق رقعة المجالات المهمشة لاسيما الجبلية منها ، ولكي يتسنى لها هذا المبتغى بادرت الدولة عن طريق بعث برامج مجاليه لفائدة المناطق المحرومة و على أساس هذا التفكير تم وضع مخططات في فترة الستينات و السبعينات و برامج خاصة و عمليات على المستوى المحلي ،غير أن هذه التوجهات أعطت نتائج ايجابية فيما يخص بعض القطاعات و المناطق ، ولكنها لم يكن لها التأثير المباشر في محو الفوارق المجالية و في فترة الثمانينات و التسعينات بالرغم من وجود إرادة في إعادة التوازن المجالي و محو الفوارق الجهوية ، إلا أن اصطدام العديد من المبادرات و المشاريع ،مما نتج عنه تعميق أكثر للفوارق المجالية، ولعل المناطق التي نريد دراستها تعتبر من أحسن الأمثلة لذلك، ودائرة بوقاعة تشكل عينة لدراسة هذا الموضوع المتعلق بالتنمية بالنظر

للخصوصيات الطبيعية و البشرية التي تتميز بها، والتي من شأنها تطوير وتحسين المستوى المعيشي والاقتصادي للمجتمع بالدائرة.

الإشكالية:

تعتبر التنمية هدفا رئيسيا في جميع المخططات، البرامج و الدراسات الاستراتيجية في العالم، حيث أن كل مبادرة تقوم بها الدولة أو الجماعات المحلية، تهدف إلى إحداث قفزة نوعية تساهم في تحسين مستوى المعيشة للفرد و المجتمع، هذه العملية في جميع الأحوال تتعرض إلى بعض العوائق لذا يجب أخذها بعين الاعتبار عند أي دراسة، أو وضع مخططات تنموية لذلك بادرت الدولة بتبني سياسة التنمية المحلية الهادفة إلى :

1- التفتح المجالي سواء الجهوي أو المحلي .

إعطاء فرص التنمية لجميع المناطق .

توسيع و تنويع في فرص التنمية لكل بلدية انطلاقا من خصوصياتها المجالية الاقتصادية و الاجتماعية .

ولأجل ذلك فإشكالية البحث تتمحور حول دور التنمية المحلية في التقليص من حدة التباينات المجالية الموجودة، و إلى أي مدى وصلت إليه خدمات التنمية المحلية في المجال، و لتشخيص الإشكالية محل البحث تم اختيار دائرة بوقاعة كمجال لدراسة الإشكالية المطروحة قصد الإجابة على التساؤلات الآتية:

هل العامل الطبيعي له تأثير على عملية التنمية ؟

ما مدى تأثير الخصائص البشرية على تنظيم المجال ؟

ما مدى تأثير التوزيع غير المتجانس للتجهيزات و المرافق على الحركية العامة للمجال ؟

هل الحركية المجالية للسكان تعكس تنظيم مجالي منتظم، أم أن هناك عوائق تؤثر فيها ؟

ما هي الإستراتجية العامة التي يجب وضعها لتحقيق تنمية مستدامة تتماشى مع خصوصيات الوسط الطبيعي و البشري لمجال الدراسة.

حيث تعتبر دائرة بوقاعة مثال لدراسة ظاهرة التنمية، ولانتماء الباحث للمنطقة و إسهاما منه في إبراز الأساليب والطرق واهم المخططات التي اتبعتها الدولة او المواطن لتنمية المنطقة او عدمها، و اثراءا لمكتبة البحث نقدم هذه الدراسة ونتطلع لأن تساهم ولو بجزء بسيط في خدمة و معالجة المشاكل التى تعيشها المنطقة لان البحث العلمي هو الركيزة الأساسية لتنمية مجتمع أو تطوير منطقة ما في العالم.

مراحل البحث:

المرحلة النظرية للبحث :

يمكن اعتبارها استطلاعية قمنا فيها بالإطلاع على العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية، التي تخدم موضوع البحث أو التي لها علاقة به سواء تعلق الأمر بالبحوث، أو المذكرات الجامعية أو الكتب والمقالات، التي تناولت نفس الموضوع بصفة خاصة و مجال الدراسة بصفة عامة وهذا للوقوف على الخطوط العريضة للبحث و ضبط الإشكالية المطروحة

مرحلة التنقل بين الإدارات :

هي أطول و أصعب المراحل على الإطلاق كونها تتطلب جهدا من الباحث، و هذا لجمع المعلومات اللازمة المتعلقة بجوانب الدراسة و ذلك بالاتصال بجميع المصالح المعنية على مستوى ولاية سطيف و دائرة بوقاعة و المتمثلة أساسا فيما يلي :

مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية.

مديرية المصالح الفلاحية.

مديرية الأشغال العمومية.

اللجنة الولائية لترقية الاستثمار .

مديرية النقل .

مديرية الصناعة و المناجم.

مديرية السياحة و الصناعات التقليدية .

الديوان الوطني للإحصاء .

مديرية الإدارة المحلية بمقر الولاية .

دائرة بوقاعة .

مقر البلديات و بكل مصالحها .

الفرع الفلاحي بوقاعة .

إدارة الغابات.

لكن و نظرا للعراقيل و الصعوبات التي واجهتها و خاصة من قبل بعض المصالح لم أتمكن من الحصول على جميع المعطيات الضرورية و إن وجدت فهي قديمة ، الأمر الذي تطلب الإعتماد على بعض الدراسات الجامعية، و المعرفة الميدانية لمنطقة الدراسة و هذا لأخذ صورة شاملة للوضعية المجالية، كما أن طريقة الاستجواب صعبة بالنظر إلى الذهنيات الموجودة بالمنطقة و المتعلقة بعدم التصريح بالمعطيات الحقيقية حول الممتلكات بمختلف أنواعها و إن وجدت فتعطى

خاطئة مما يقلل من المصداقية العلمية للاستمارة لذا حاولت تجنبها و الاعتماد على المعطيات الإحصائية المتوفرة على مستوى المصالح الإدارية.

مرحلة الفرز و التحليل:

بعد الانتهاء من جميع المعطيات الضرورية تم وضع مخطط حسب ما تقتضيه المعالجة سواء عن طريق الخرائط أو الرسوم البيانية أو تصميمها في الجدول، وقد اعتمدنا في رسم الخرائط الكارتوغرافية على الطرق الكمية أساسها التمثيل المساحي و النقطي تارة أخرى وفق أساليب بسيطة ، فضلا عن القوانين الإحصائية و المعادلات الرياضية و هذا لتدعيم التحليل و الوقوف على أدق التفاصيل، و قد أعمدنا على تقسيم البحث إلى خمسة فصول رئيسية وهما:

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنمية

تناولنا في هذا الفصل الدراسة النظرية أي تعريفات حول موضوع الدراسة والذي فصلنا فيه مبحثين وهما المبحث الأول والذي يضم بعض المفاهيم العامة حول التنمية حيث تطرقنا فيه إلى تعريفات حول موضوع الدراسة أما المبحث الثاني فيتناول مفاهيم و خطط التنمية التي خصصتها الدولة الجزائرية لبعض القطاعات.

الفصل الثاني : الإمكانيات الطبيعية و البشرية لدائرة بوقاعة

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة المعطيات الطبيعية و البشرية للمنطقة و تركيب السكان حسب قطاعات النشاط الاقتصادي والذي فصلنا فيه ثلاث مباحث وهما المبحث الأول خصصنا فيه الإمكانيات الطبيعية لدائرة بوقاعة حيث درسنا الوسط الطبيعي بجميع مكوناته من أشكال السطح، البنية الجيولوجية، التربة، المناخ، أما المبحث الثاني الدراسة السكانية تناولنا دراسة السكان من حيث النمو و توزيعه عبر المجال و الكثافة السكانية والأصل الجغرافي للسكان أما المبحث الثالث الذي يضم توزيع السكان حسب قطاعات النشاط الاقتصادي و دراسة تركيب السكان حسب قطاعات النشاط الاقتصادي وكيفية توزيعهم بالدائرة.

الفصل الثالث : وضعية القطاع الفلاحي و الصناعي في دائرة بوقاعة

يضم هذا الفصل كل من القطاع الفلاحي والصناعي والذي فصلنا فيه مبحثين وهما المبحث الأول ويدرس وضعية القطاع الفلاحي حيث تطرقنا فيه إلى التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية وكمية الإنتاج و الإنتاجية.أما المبحث الثاني فتناول وضعية القطاع الصناعي وكيفية توزيعه عبر مجال الدائرة.

الفصل الرابع : التجهيزات و حركة السكان

يحتوي هذا الفصل على التجهيزات و الحركة العامة للسكان بدائرة بوقاعة ويتميز بمبحثين و هما: المبحث الأول يضم التجهيزات و المنشآت القاعدية بالمنطقة وكيفية توزيعهما وما مدى أهميتهما بالنسبة للتنمية المبحث أما المبحث الثاني فيتمثل في الحركة العامة للسكان و كيفية تنقلهم عبر المجال و مامدى تأثيرهم في عملية التنمية.

الفصل الخامس: المحاور الكبرى للتنمية في دائرة بوقاعة

هو الأهم في هذه الدراسة والتي تطرقنا فيه إلى أهم برامج الدعم الممنوحة لسكان المنطقة حيث يتميز أربع مباحث وهما المبحث الأول ويتمثل في إمكانيات الاستثمار و دوره في عملية التنمية للمناطق الريفية بدائرة بوقاعة و ما هي الاستفادة القطاعية من استثمارات المخططات البلدية للتنمية أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تعريف الاستثمار وتوزيعه عبر المجال و ما هي الإمكانيات الموجودة بالمنطقة للاستثمار فيها، المبحث الثالث نتائج المخطط الوطني على عملية التنمية للمناطق الريفية أما المبحث الرابع فيتمثل في نتائج المخطط الوطني على عملية التنمية المحلية للمناطق الريفية وما هي أهميته للسكان وكيفية توزيعه عبر المجال.

الخاتمـــة :

و هي ختاما للدراسة التي قمنا بها التي ضمت أهم النتائج التي توصلنا إليها بالإضافة إلى عدد من الاقتراحات.

الفصل الأول

1- مفاهيم عامة حول التنمية

1-1 المبحث الأول:

مفاهيم عامة حول التنمية

2-1 المبحث الثاني :

التنمية في الجزائر

مقدمـــة الفصل :

في هذا الفصل سنحاول التعريف ببعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية و الأسس التي تقوم عليها من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من العملية التنموية، و التي تنحصر في مجملها حول ترقية و تطوير التنمية المحلية لمنطقة ما.

ومن خلال هذه التعريفات حاولنا التطرق إلى المجال الجزائري وعلاقته بالتنمية و الأسس و النظريات التنموية الكفيلة للنهوض به، خاصة فيما يتعلق بتثمين الثروات المحلية و ترشيد استغلالها ضمن الأبعاد الجديدة للتنمية المستدامة التي تعد العمود الفقري لكل المشاريع و البرامج التنموية، مع مراعاة البعد البيئي و ترشيد استغلال الثروات المحلية التي تعد مطلبا رئيسيا لجميع أنواع التدخلات على المجال.

1- المبحث الأول : بعض المفاهيم العامة حول التنمية

1-1- مـــفـــهوم التـنميـــــة:

تعد التنمية انشغالا عالميا، لذا تزايد الاهتمام بها و مشروعية الغايات التي تنبثق عنها، و لقد ساهم في تزايد هذا الاهتمام ما آلت إليه كثير من الطموحات التنموية المعاصرة من فشل، و يعود بالدرجة الأولى إلى عاملين أساسين، العامل الأول الفصل بين التنمية (الاقتصادية- الاجتماعية) و التطور الريفي، بينما يتمثل العامل الثاني في غياب إرادة مجتمعية للتنمية، مما أثر على غاياتها و فعالياتها، و سنحاول في هذه الدراسة تحديد أنواعها و تعريف كل منهما كما يلي :

1-1-1- التـنميـــــة الشـــاملـــة:

باعتبارها غاية إلى جانب كونها وسيلة، فهي عملية يتم بمقتضاها إعادة تشكيل هياكل البناء الاجتماعي و الاقتصادي للأمم، وهذا لنتمكن من تجاوز وضع التخلف وبدء مسار سليم على درب الرقي الإنساني، حيث تعتبر الوسيلة التي يتم بواسطتها خلق الأدوات و الآليات و إيجاد المؤسسات و النظم المؤدية إلى التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و استمرارها من أجل تطوير كفاءة الأداء في فئات المجتمع من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنمية، لذلك فإنها ليست مسألة عادية التي يمكن أن تبرز ضمن معطيات المجتمع و مؤسساته، كما أنها ليست قناعا يمكن إلصاقه على وجه هذا المجتمع لتجميل مظهره، بل هي عملية جراحية إبداعية، تتجه إلى عمق المجتمع من أجل

استئصال عوامل تخلفه، وهذا مالا يتحقق بغير العمل المتصل من أجل بلورة إرادة جماعية تدرك ضروريات التغير و تعرف مساره، وأهم من ذلك أن تكون مستعدة لدفع ثمن هذا التغير المنشود، فهي عملية نضالية موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة و إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها توفير الاحتياجات وضمان الأمن الفردي و الوطني، ولعله من المفيد أن نشير إلى العناصر التي تضمنها تعريف التنمية والتي تكون كما يلي :

1- التنمية الشاملة عملية وليست حالة و بالتالي فإنها في استمرار و تزايد تعبيرا عن تجديد احتياجات المجتمع و تزايدها.

2- التنمية الشاملة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات و القطاعات و الجمعيات و لا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

3- التنمية الشاملة عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، و إنها عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية الخطط و البرامج.

4- التنمية عملية موجهة بموجب إرادة مجتمعية، تعي الغايات الإنسانية و تلتزم بتحقيقها، و تمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الامثل لموارد المجتمع إنتاجا و توزيعا بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقاته.

5- إيجاد تحولات هيكلية وهي تمثل إحدى السمات الأساسية التي تميز عملية التنمية الشاملة، وهذه التحولات بالضرورة عبارة عن تحولات في الإطار السياسي و الاجتماعي مثلما هي تطور في القدرة و التقنية و البناء المادي للقاعدة الإنتاجية، كما يؤكد الدكتورعبد الله صايغ ان "النمو يتحقق من ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة، ومن ضمن المؤسسات و المعطيات الاجتماعية و الثقافية القائمة، إلا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل تبادلات إيجابية واسعة نوعية لا كمية فحسب في هذه المعطيات والمؤسسات جميعها" [1].

6- بناء قاعدة إنتاجية صلبة و طاقة مجتمعية متجددة لم تكن موجودة من قبل، و أن تكون ركائز هذا البناء محلية متنوعة و متشابكة متكاملة و قادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، و القدرة المؤسسة الراسخة و الموارد البشرية المدروسة و المحفزة على تطوير القدرة الذاتية و التراكم الرأسمالي الكمي و النوعي الكافي.

---

1 يوسف عبد اله صايغ (جويلية 1982) التنمية العربية و المثلث الحرج ، مجلة المستقبل العربي العدد 41 ، ص 7 .

1-1-2- التـنميـــــة المـــحليـــة:

إن التنمية المحلية كمفهوم شامل يضم في طياته المستوى المحلي والإقليمي، ولا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي وإنما تشمل كل جوانب الحياة وعلى اختلاف صورها و أشكالها فتحدث فيها تغيرات كمية و كيفية عميقة و شاملة ولقد تعددت المحاولات لتحديد هذا المفهوم، فعرفتها هيئة الأمم المتحدة على أنها "العملية التي بواسطتها تتوحد جهود الأهالي مع جهود السلطات المحلية، وتتكامل هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وجعلها قادرة على المساهمة في التنمية "[2] ومحاولة المجتمع المحلي لإحداث تغيرات في الأوضاع التي يعيش السكان في ظلها بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي كما أنها تضيف أهدافا أخرى يحاول المختصون للوصول إليها من خلال عملهم مع المجتمع المحلي والتي يمكن تحديدها بناء على ما سبق كالتالي :

1) تعتبر عملية دينامكية تتم على مستوى التجمعات المحلية في الريف و المدينة .
2) إنها سلسة من التغيرات التي توجه إلى بنية المجتمع و وظائفه بهدف المساهمة في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع.
3) تعمل على استشارة المعنيين كي يدركوا بأنفسهم احتياجاتهم ومشكلاتهم وكذا معرفة الموارد المادية والبشرية الموجودة بالمنطقة.

إن التنمية المحلية تعتبر مدخلا وتمهيدا لحل بعض المشاكل الخاصة بالمجتمع، أي المشاكل ذات الطابع المحلي ومن أمثلتها برنامج التربية والتعليم، والمرافق العامة والشؤون الصحية والبرامج الثقافية...الخ. ومن هنا أصبحت ضرورة المشاركة العلمية في دراسة المجتمعات لتحديد أوجه التنمية و برامجها و مشاريعها و معرفة اتجاهاتها قبل فرضها على المجتمع، ذلك لأن المجتمعات " تختلف في طرق تحقيق التنمية وما يلائم ظروفها ومشاكلها واحتياجاتها الأساسية، وطبيعة البناء الاجتماعي و إمكانيات تنفيذ الموارد البشرية والخبرات والمهارات الموجودة و الأيدي العاملة المتاحة"[3]، هكذا كان الاهتمام بالعمل على مشاركة السكان و الدولة في تنمية هذه المدن و الأرياف، إلا أن الاختلاف بين تنمية المجتمعات الريفية والحضرية يتركز على نوعية الأنشطة في هذه المناطق، إذا أن أنشطة المجتمع في الريف تهتم بالتنسيق بين الأساليب المستخدمة في

---

1 إبراهيم عبد الرحمان رجب و أخرون 1990، تنمية المجتمع المحلي ، القاهرة ، مكتبة وهبة صفحة 17

1 فوزي رضوان العربي1999 ، أنماط التجمعات في الوطن العربي ، الخدمة الاجتماعية و تنمية الموارد البشرية كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان صفحة 05

الزراعة و الصناعة التقليدية وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية، أما الأنشطة في المجتمعات الحضرية فتهتم بتحسين المرافق وحسن تقديم الخدمات و إزالة الأحياء الفوضوية و مساعدة الأهالي على إقامة جمعيات تعاونية و تعليم الكبار و البرامج العلاجية و غيرها وفقا لاحتياجات كل مجتمع[4]، و في ضوء ذلك فان تنمية المجتمعات المحلية هي عمليات مخططة تتم في إطار محلى وتستمد فلسفتها من ظروف المجتمع والمشكلات التي تواجهه، بالإضافة إلى ذلك فان المناطق الريفية تختلف عن المناطق الحضرية في كثير من الخصائص، وتلك الاختلافات يجب الأخذ بها عند رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف للتنمية بتلك المناطق، "إذا قد تتمتع بعض المناطق بموارد اقتصادية وطبيعية ومميزات اجتماعية قد لا تتوفر في مناطق أخرى، مما يوجب تعدد السياسات الموجهة للنهوض بتلك المناطق مع مراعاة الموارد المختلفة لكل منها"[5]، وإن عدم مراعاة ذلك قد لا يساعد على إعطاء اهتماما خاصا بالمناطق المختلفة حتى تلحق بالمناطق الأكثر تحضرا و الأكثر حظا في التجهيزات الاجتماعية و الاقتصادية المناسبة، لذلك يجب التنسيق بين التنمية الحضرية و الريفية و التأثير المتبادل بينهما وهذا ما يجب مراعاته عند التخطيط لتنمية المجتمع المحلي.

1-1-3- التـنميـــــة الـريفيـــة :

تعتبر التنمية الريفية بأنها عملية ديناميكية تهدف إلى إحداث مجموعة من التغيرات الوظيفية والمهيكلة لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذي يمكن للمجتمع من زيادة الموارد البشرية والاستفادة منها، كما أنها حركة التغير الجذري المستمر والمخطط في بناء و قيام الأنشطة التنموية المتناسقة و الشاملة و المتوازنة إلى أقصى الدرجات المختلفة وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لأحداث هذا التغيير.

ويمكن القول بأن التنمية الريفية هي مجموعة من العمليات المتكاملة التي تحدث في المناطق الريفية، من خلال جهود الدولة بأساليب تنموية وفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية ومدروسة، تحدد مظاهرها من خلال سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي، و في دعم سكان الريف بالمشاريع الاقتصادية وبأحدث التكنولوجيا و الخدمات العامة من التعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء و الرعاية الاجتماعية، و تعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية و الطبيعية ،"قصد الوصول إلى

---

[4] محمد عباس إبراهيم2000، التنمية و العشوائيات الحضارية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية صفحة 109

[5] هدى عبد الفتاح وآخرون 1999، قضايا الممارسة في تنظيم المجتمع، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة و النشر ص 07

أقصى استغلال ممكن في اقصر وقت مستطاع، وذلك من أجل الارتقاء بالمستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي من خلال إدماج سكان الريف و تمكينهم من المساهمة بأقصى قدر ممكن في التنمية الريفية"[6]، من خلال المحاور الرئيسية التي ترتبط بين بعضها ارتباطا أساسيا لأحداث التغييرات المستهدفة وتتكون هذه المحاور من الجوانب الآتية :

1. رد الاعتبار لكل الأنشطة التنموية وتكاملها و التنسيق بينها.
2. الاستغلال الأمثل للموارد البشرية و المادية و الطبيعية .
3. تطوير و إحداث المستوى التكنولوجي في الريف.
4. المساهمة في إشراك كل سكان الريف في هذه العملية التنموية .
5. التوزيع العادل و الشامل لموارد التنمية في الريف .

لما كانت عملية التنمية عملية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع الريفي حيث تضم جوانب اقتصادية و اجتماعية وسياسية وثقافية تتفاعل جميعها في هذا الإطار، فانه يمكن القول بان مدى أهمية كل عامل من هذه العوامل على مدى تأثيرها و الظروف التي تتم فيها هذه العمليات، وعلى المرحلة التي قطعتها مسيرة التقدم الاجتماعي و عليه فهي إذن تستند على تخطيط واضح و شامل تتفاعل فيه مع كل قطاعات المجتمع ، حيث تكون الحركة الاجتماعية في اتجاه واحد و نابعة من وعي صادق بالمشكلات الاجتماعية الوطنية و المحلية ومن إيمان اكبر بضرورة إحداث مزيد من معدلات التنمية الشاملة للوصول إلى حل لمشكلات الواقع الاجتماعي وتجاوزها لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الارتقاء الاجتماعي و الاقتصادي[7]، بالرغم من تباين المنطلقات الفكرية حول مفهوم التنمية الريفية و لما تلعبه من دور هام في هذا الميدان و ما تحققه من أهداف أهمها مايلي :

1) وضع خطة إنمائية متكاملة ومقصودة لتنمية المجتمع الريفي، وتطويره اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا وتصاغ في حدود الإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية المتاحة في المجتمع، وأن تشمل هذه الخطة على العناصر الاقتصادية، باعتبار أن هذه القطاعات الاقتصادية من زراعة و صناعة وتجارة من أهم القطاعات في الريف التي يجب أن تكون موضع اهتمام من طرف السكان .
2) إحداث التغير البنائي الوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي الريفي لأن الكثير يعتقد أن التنمية الريفية هي مجرد التركيز على الاهتمام بعملية الزراعة بما تشمل عليه من تجهيز

[6] كمال التابعي 1998، دراسات في علم الإجتماع الريفي ، دار المعارف بمصر، صفحة 62
[7] هدى عبد الفتاح وآخرون 1999، قضايا الممارسة في تنظيم المجتمع، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة و النشر ص 62

للأرض وزراعتها و العناية بها ثم حصدها وتسويقها فهذه بلا شك خطوات هامة بل و أساسية في العملية ذاتها، لكنها ليست نهاية المطاف بطبيعة الحال، فبرامج التنمية الريفية تهدف في المقام الأول إلى تطوير النظام الاقتصادي والتعليمي والإداري و الاجتماعي الذي يربط بين الأفراد وهذا يدل على أن "التنمية الريفية ليست مجرد إجراءات إصلاحية ولكنها عمليات دينامكية بقصد التغير الحضاري المخطط والمقصود"[8].

3) تمكين المجتمع الريفي من الاندماج في الاقتصاد الوطني، ذلك بإنجاز مشاريع للنهوض بالمجتمع وأن تكون فعالة و ذات تأثير واضح في معيشتهم و دخلهم الاقتصادي، بمعنى أن يكون هناك ربط متكامل بين أعمال التنمية على كافة المستويات المحلية و الإقليمية.

4) دور الموارد البشرية و أهميتها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية، ومن هنا برزت أهمية الاعتماد على الفئات المحلية باعتبارها ضميرا حيا لمجتمعاتهم، فنجاح أي برنامج لا يعتمد فقط على الموارد المالية فحسب ولكن بناء على تدريب فئة من هذا المجتمع المحلي الناضج ليطور عملية التنمية في هذه المناطق.

5) اعترافا بمبدأ توفير فرص تنمية قدرات و إمكانيات المجتمع الريفي على تحديد المشاكل و أسبابها و اقتراح الحلول المناسبة لها، من خلال الارتباط بمبدأ مشاركة المواطن و بكل فئاته، فإن النهوض بالمرأة الريفية لكي تطلع بمسؤولياتها في المجتمع يعد أساسا لعملية التنمية الريفية.

1-2- المبحث الثاني : التنمية في الجزائر

1-2-1- مبدأ التنمية في الجزائر:

إن إستراتيجية التنمية هي المهيكلة لتحويل البنيات الاقتصادية و الاجتماعية القائمة لتحقيق أهدافها، التي لا تتأتى إلا عن طريق بناء اقتصاد متطور متكامل يلبي احتياجات المواطنين، بالقضاء على البطالة و تحسين مستوى معيشة الفئات الأكثر حرمان.

إذا كان من البديهي أن أداة التحكم في البطالة والتي تتخبط فيها البلاد لا يمكن أن تكون إلا ضمن القطاع الصناعي، على عكس الزراعة التي تتطلب نفسها التطوير والتنمية عن طريق المكننة و التحديث، فهي تصدر قوة العمل و لا تمتصها، هذا ما أدى إلى اعتماد منهجين متكاملين في إستراتيجية التصنيع، الأولى تخص المشروعات التي تساهم بقسط كبير في تراكم رأس المال كالمحروقات والتعدين والصناعات الميكانيكية و مصانع الإسمنت ، و الثانية تخص الاستثمارات

[8] كمال التابعي1998، دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعارف بمصر، صفحة 85

الخاصة بالصناعة الثقيلة، تطلب هذا التصور مجموعة من التأمينات (المناجم، المصارف، المصانع، وتسويق المحروقات و تأميم البترول) و كل هذه العملية تظافرت لتحقيق هدفين متوازنين[9]، من جهة تحقيق التحرر الاقتصادي من التبعية الخارجية و استرجاع ثرواتها الوطنية، و من جهة أخرى من أجل تشيد اقتصاد وطني مستقل مبني على قواعد صلبة، وعليه فإن أولويات استراتيجية التنمية الجزائرية تمثلت أساسا فيما يلي :

1-2-2- التصنـيـع :

يعتبر التصنيع من السياسات الأولى التي ركزت عليها سياسة التنمية الجزائرية وذلك لما لها من دور فعال في دفع عجلة التنمية، و قد بدأ التنفيذ فيها مع انطلاق مخططات التنمية حيث تركزت أهم الصناعات الجزائرية بالمدن الكبرى بالرغم من تتبع شعار اللامركزية و هذا نظرا لما تحتويه هذه المناطق من إمكانيات طبيعية، بشرية و اقتصادية حيث استحوذت المدن الكبرى لوحدها على أهم الأقطاب التنموية الرئيسية في البلاد و ذلك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تمثلت عموما في القطب الوهراني، القطب العنابي و القطب العاصمي، حيث أن أهمية هذه الأقطاب الثلاثة تتمثل في استحواذها على أكبر المشاريع الصناعية، كمنطقة عنابة الواقعة في أقصى الشمال الشرقي التي أصبحت أحد أقطاب الصناعة الوطنية و أول مركز صناعي في الإقليم الشرقي و التي تتكون من مصنع الحجار للحديد و الصلب و للبترو كيماويات بسكيكدة.

كما أقيم بالقطب الوهراني مركبين صناعيين كبيرين أحداهما لصناعة الآلات الزراعية بسدي بلعباس، و الأخر مختص بالآلات الإلكترونية ، هذا إلى جانب مركب أرزيو لصناعة و تكرير البترول .

أما ولاية الجزائر المستحوذة على أهم الوظائف الحضرية نجدها تتمتع بأهم المركبات الصناعية في إقليم الوسط كالمركب الصناعي (الرويبة – الرغاية) الذي استقبل عددا هائل من اليد العاملة القادمة من مختلف مناطق الوطن .

فمنذ البداية رفضت الاعتماد على الصناعات الخفيفة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني[10] و الذي لا يتم إلا عن طريق :

1- إقامة صناعة أساسية مثل الحديد و الصلب و الصناعات البتر وكيماوية.
2- تطوير الصناعات الميكانيكية كوسيلة للتنمية الاقتصادية للبلاد .
3- تطوير الصناعات البديلة التي من شأنها تلبية حاجيات المواطنين من مواد الاستهلاك.

---

[9] الجزائر غدا ، ملفات التهيئة العمرانية - وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية ديوان المطبوعات الجامعية 1994صفحة 235

[10] سياسة التنمية في الجزائر – محمد بومخلوف ، مجلة نشر في النجلة العلوم الإجتماعية ، تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، رقم 09 مارس 1983 ، ص 138

4- استغلال الموارد الطبيعية و خاصة في الصناعات الصغيرة و المتوسطة لخلق مناصب شغل من شأنها التخفيف من حدة البطالة.

ولقد كان أيضا الهدف من وراء أولوية التصنيع في الجزائر مواجهة النمو السكاني السريع الذي عرفته المدن الكبرى و تنمية المدن الصغرى التي كثيرا ما عانت الحرمان في بعض الميادين، كما أن الجزائر و مند السبعينات اعتمدت على الصناعات الصغيرة و التقليدية لترقية الاقتصاد الريفي و خلق في كل ولاية منطقة صناعية من خلال خلق فرص عمل جديدة، يجعلها عاملا هاما يستخدم في برامج مقاومة البطالة، وكذلك توفير العديد من الخدمات التي يزداد عليها الطلب مما يؤدي إلى التحسن المستمر في مستويات المعيشة للمجتمع الجزائري، وزيادة الدخل للمواطن في الريف والتقليل من النزوح الريفي.

1-2-3- الزراعة :

نظرا إلى أن سرعة التنمية الزراعية تتحكم إلى حد كبير في مجموع الاقتصاد الوطني ظلت هذه الأخيرة إحدى المهام الرئيسية التي حظيت بالأولوية، حيث قامت الدولة الجزائرية مباشرة بعد الاستقلال باسترجاع كل الأراضي الزراعية الخصبة التي استولى عليها الاستعمار الفرنسي، و أول خطوة لتنظيم هذه الأراضي هي إصدار قرار لنظام التسيير الذاتي في 22 مارس 1963، الذي ينص على مبدأ الملكية العمومية لوسائل الإنتاج و إشراك العمال في تسيرها، إلا أنه ظهر بهذا النظام عيوب ناتجة عن عدم الشعور بالمسؤولية مما أدى إلى البحث عن نظام آخر متمثل في برنامج الثورة الزراعية و الذي صدر في نوفمبر 1971، في سنة 1972 طبق قانون الثورة الزراعية الذي نص على إعطاء سكان الأرياف الحق في المساهمة في القطاع الزراعي، مع تغيير كل الهياكل التقليدية لتطوير الريف الجزائري، و تتلخص مبادئ الثورة الزراعية فيما يلي[11] :

1- الأرض تعود لمن يخدمها .

2- إقامة نظام التسيير الذاتي حيثما وجدت أرض شاغرة.

3- إقامة 1000 قرية اشتراكية على المستوى الوطني.

4- تفكيك أوصال الملكية العقارية الكبرى التابعة للجزائريين الأغنياء .

5- إنشاء النظام التعاوني وسط الفلاحين المستفدين من توزيع الأراضي الزراعية وسط صغار الفلاحين .

[11] حسن بهلول 1976 ، القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، حسن بهلول ،ص |87 الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر

بعد سنة 1982، تم تغير النظام الزراعي السابق بدمج المزارع المسيرة ذاتيا ومزارع الثورة الزراعية تحت قطاع زراعي موحد وهو القطاع الفلاحي الاشتراكي (DAS)، و هذا بموجب قانون 18/83، المؤرخ في 13 / 08 / 1983 و المتضمن الحيازة على الأراضي الفلاحية عن طريق الاستصلاح و الحصول على الملكية وفقا لمبدأ " من أحيا أرضا فهي له " إلا أن جميع هذه الأنظمة باءت بالفشل مما أدى إلى إعادة الهيكلة مرة أخرى في سنة 1987، وذلك للأسباب عديدة أهمها :

1- مشاكل التنظيم والتسيير.

2- الضغوط الإدارية و المالية التي تفرض على الفلاحين كتسويق منتجاتهم لجهات و بأسعار محدودة.

فبموجب قانون 87/19، المؤرخ في 12/18 / 1987، تم استبدال النظام المسير للثورة الزراعية التي عرفت تدهور للمزارع بسبب الإهمال سواء من طرف الفلاح أو من طرف السلطات التي أوكلت لها هذه المهام، و توحيد البرامج المفروضة للاستغلال الزراعي الذي يليق بمنطقة ما ولا يليق بمنطقة أخرى ورغم كل هذه المشاكل التي نتجت عن سياسة الثورة الزراعية حددت من جديد وضعية عقارية أخرى تتمثل في إنشاء مستثمرات فلاحية جماعية (EAC) و فردية (EAI) مسيرة أساسا على مبادئ الخوصصة و الهدف من ذلك هو :

1- استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثل .

2- لابد من رفع الإنتاج بحيث ربط دخل الفلاح بمردودية الأراضي .

3- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي .

4- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية .

5- تحديد حقوق المنتجين و واجبا تهم.

أما الدعم الفلاحي الذي جاء بعد سنة 2000، كان تركيزه على المناطق الريفية وذلك بتطوير الفلاحة و إعطاء الدعم للفلاحين لتطوير قدراتهم ورفع الإنتاج، وبعد هذه السياسة جاءت سياسة التنمية الريفية و الهدف منها تثبيت السكان في الريف والتقليل من النزوح الريفي ذلك بمنح إعانات للمواطن الريفي و المتمثلة في :

1- تطوير الريف وذلك باقامة بعض المنشات القاعدية مثل فتح الطرقات، انجاز مدارس، وضع قاعات العلاج ...الخ

2- تطوير الصناعات التقليدية.

3- وضع دعم خاص للفلاح لترقية و تطوير الإنتاج الفلاحي .

4- تطوير الزراعات بإدخال تقنيات حديثة .

5- تقديم اعانة للمواطن الريفي والمتمثلة في بناء مسكن، وذلك لتثبيت السكان في الريف و تطوير منتجاتهم الفلاحية .

إن جميع هذه التدابير المنفذة خلال فترات معينة الهدف منها تحسين سير الاقتصاد الوطني، كما أن القطاع الزراعي الذي أعتبر في مختلف المخططات التنموية السابقة كما لو كان عاملا يحظى بالأولوية، لم يستفد من الوسائل و التدابير الكافية، ومن ثم بات من الضروري التفكير العميق وإعادة النظر في سياسة و طريقة تدخل الدولة من اجل الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يعد اليوم السبيل الوحيد و الممكن حاليا في وقتنا الحاضر.

1-2-4- التوازن الجهوي :

من الأهداف الرئيسية الحاسمة للاستراتيجية التنموية في الجزائر، التوازن الجهوي الذي يهدف إلى تحقيق تنمية متكاملة" والحيلولة دون تفاقم انعدام المساواة في المداخيل و تضاعف الفروق الاجتماعية والثقافية بين مختلف الجهات"[12]، بحيث تختزل عملية التنمية في مناطق دون أخرى، فسياسة التوازن الجهوي ترتكز في شمولية تصورها للظروف التي تكفل تنمية مختلف الجهات بواسطة سكانها، و التوزيع الدقيق للاستثمارات عبر أنحاء الإقليم الذي يتجسد من خلال استثمار موارد كل جهة وفك العزلة عن المناطق النائية و تعميم التغطية الكهربائية و الصحية و غيرها من المرافق القاعدية الضرورية الكفيلة بتحقيق تخطيط متكامل و متوازن، وهذا عن طريق توفير كل الإمكانيات والوسائل الضرورية للتطوير الشامل والمتكامل للإقليم و في كل القطاعات، كما يتطلب ذلك توزيعا متوازنا للأنشطة الاقتصادية عبر التراب الوطني وبرمجة مناطق صناعية في كل إقليم، وكذلك الاستخدام السليم للأراضي من أجل تطوير التنمية في إطار متجانس وتأمين الحفاظ على الأراضي الزراعية.

إلا أنه نظرا لقلة الإمكانيات المادية و الإعتمادات المالية على مستوى الهيئات المحلية خاصة البلديات التي تسمح"بإنشاء المشاريع التنموية في إطار الخطة الوطنية للتنمية"[13]، بقيت هذه الأخيرة مكتوفة الأيدي أمام احتياجات سكانها منتظرة ما يأتيها من السلطة المركزية وهذا ما لا يتماشى مع جوهر اللامركزية التي علقت عليها استراتيجية التنمية الجزائرية أملا كبيرا من أجل تحقيق التوازن الجهوي مما دفع العديد من سكان البلديات الفقيرة إلى ترك أماكنهم و النزوح إلى

---

[12] محمود الحمصي1989، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية و التنافرية ، دار الطليعة بيروت لبنان صفحة 124

[13] محمد بلقاسم حسن بهلول 1999، سياسة تخطيط التنمية وعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.ص 163

المدن الكبرى التي تستحوذ على أكبر المشاريع التنموية التي توفر فرص العمل الأمر الذي زادها ضغطا وعناء.

5-2-1 إستراتيجية التنمية المعتمدة في الجزائر :

تستهدف إستراتيجية التنمية تحقيق نمو منشود للقاعدة المادية، و تحقيق كفاءة للهياكل السياسية و الاقتصادية من أجل تغطية أفضل ودائما للحاجيات الاقتصادية و الثقافية للمجتمع ، وقد سلكت التنمية في الجزائر طريق إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أساس قواعد التنظيم الاشتراكي ، و تحديد هذا الاختيار السياسي في كل من مؤتمر طرابلس سنة 1962 و ميثاق الجزائر سنة 1964، و الميثاق الوطني سنة 1976 ، وتوصيات المؤتمرين الرابع والاستثنائي سنة 1979 و سنة 1980 و المؤتمر الخامس سنة 1983، ثم الميثاق الوطني سنة 1986.

و العناصر التي تشكل إستراتيجية التنمية، حسب هذا الاختيار هي أربعة:

1 – تحسين المعيشي و الثقافي للمواطنين .

2- توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع.

3- تحقيق التوازن الإقليمي.

4- تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

تمثل هذه العناصر أهداف التنمية الرئيسية و أدواتها، وهما ركنا كل إستراتيجية إنمائية، وتستلهم منهما السياسات الإنمائية قراراتها في مجال التطبيق، فمن حيث الأهداف بات واضحا إن ما تسعى إليه التنمية هو تحقيق غايتين هما :

1- تحسين المستوى المعيشي و الثقافي للمواطنين.

2- تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

أما إستراتيجية التنمية في الجزائر قد اعتمدت من الناحية المادية على توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع وكأداة ضرورية لتحريك التنمية في مختلف القطاعات خاصة وأن تأثير الصناعة تأثيرا مزدوج على النشاط الزراعي كقطاع رئيسي منتج، يوفر له وسائل النمو من الناحية الخلفية، ويدعم الطلب على منتجاته من الناحية الأمامية، سواء كان ذلك بقصد الصناعة آو بقصد استهلاك العمال المشتغلين فيها،كما أن للصناعة تأثيرا قويا أخر على جميع النشاطات الاقتصادية الأخرى و النشاطات الاجتماعية بما نقدمه لها من وسائل النمو المختلفة .

إن لإستراتيجية التنمية في الجزائر اختيار مبدأ التوازن الإقليمي شرطا لابد منه لخلق الانسجام الاقتصادي و الاجتماعي في التنمية الوطنية ، لان التفاوت الاقتصادي الجهوي بين أقاليم الشمال

من جهة و أقاليم الجنوب من جهة أخرى أدى إلى خلق تفاوت اجتماعي صارخ في توزيع السكان .

6-2-1 الدور الفعال لأدوات إستراتيجية التنمية في الجزائر :

يفترض الاستقرار على أهداف محددة لإستراتيجية التنمية اختيار أدوات اقتصادية و اجتماعية كفيلة بتحقيق الأهداف المنشودة.

لأن الأداة الاقتصادية الأولى للتنمية هي الصناعية التي تعتبر كشرط أساسي فيها، و انه بدون تصنيع لا يمكن على الإطلاق تحقيق التنمية، ولم يسجل التاريخ لحد الآن في العالم الرأسمالي أو العالم الاشتراكي دولة حققت تنميتها من غير أن تكون قد استندت في عملها على التصنيع ولم تكون أبدا في حد ذاتها هدفا للتنمية الشاملة ولكنها كانت دائما وسيلة نموها أو عرقلت سيرها فان من الخطأ الفادح تحميل التصنيع وزر هذه النتائج، وإنما قد يكون الخطأ في كيفية استخدام هذه الوسائل و توجيهها بما يتوافق مع الأهداف التاريخية للتنمية الشاملة و هكذا فانه إذا كان الهدف الرئيسي لمرحلة معينة هو تنمية الزراعة فانه يجب تنشيط التنمية الصناعية بصفة رئيسية لخدمة هذا الهدف، وليس على تنشيط التنمية الصناعية فقط، أو تجميدها، أو كبح حركة سرعة حركتها، وهذا شيء طبيعي مادامت و سائل التنمية الزراعية في حد ذاتها منتجات صناعية تضطر المجتمعات التي تفقد الصناعة الوطنية إلى استرادها من الخارج و إن الصناعة في الجزائر قد حظيت إلى عدت مخططات أهمها :

1- المخطط الثلاثي من سنة 1967الى سنة 1969
2- المخطط الرباعي الأول من سنة 1970الى سنة 1973
3- المخطط الرباعي الثاني من سنة 1974 إلى سنة 1977
4- المخطط الخماسي الأول من سنة 1980 إلى سنة 1984
5- المخطط الخماسي الثاني من سنة 1985 إلى سنة 1989

الفصل الثاني

الإمكانيات الطبيعية والبشرية لدائرة بوقاعة

المبحث الأول :

الإمكانيات الطبيعية

المبحث الثاني :

الدراسة السكانية

المبحث الثالث:

تركيب السكان حسب النشاط الإقتصادي

مقدمـــة الفصل :

تبـرز لنـا الإمكانيـات الطبيعيـة و البـشرية لـدائرة بوقاعـة الاختلافـات الموجـودة بـين مختلـف المنـاطق الريفيـة بالنـسبة لتوزيـع التجهيـزات وتـوطن النـشاطات وفقـا لحجـم التجمعـات الـسكانية، ونظـرا للأهميـة البالغـة التـي يـشكلها الجانـب الطبيعـي علـى توزيـع الـسكان، بـات مـن الـضروري معرفة هذا الوسط و مدى مساهمته في توزيع السكان ، أما الدراسة السكانية تبرز لنا أهم التباينـات بين كل عنصر، حيث أن التركيب الديمغرافي للسكان له تـأثير كبيـر علـى عمليـة التنميـة، و نـسبة الإنجـاب تـؤدي إلـى ارتفـاع الزيـادة الطبيعيـة، كمـا نجـد أن التركيـب الحـضري و الريفـي لـه دلالـة واضحة في تحديد مشكلة التزايد الديمغرافي الناتج عن حركة السكان و الهجرة سواء كانـت داخليـة أو خـارجية، هذا دون أن ننسى إظهار علاقة الترابط بين الإطـار الطبيعـي والـسكاني و التباينـات بين الأوساط المشكلة لمنطقة الدراسة كما أن عملية التخطيط و التهيئة تتوقف أهميتها على العوامل الديمغرافية و كيفية توزيع السكان على المجال الجغرافي .

1-2 المبحث الأول : الإمكانيات الطبيعية لدائرة بوقاعة

نحاول في هذا المبحث ابراز الإمكانيات الطبيعيـة لمنطقـة الدراسـة و حـصر العوائـق مـن أجـل تحديد نوع التهيئة التي يجب اعتمادها في استصلاح الوسط الريفي.

1-2 -1 لمحة تاريخية:

إن احتلال الجزائر من طرف الفرنسيين كان سببا في إنشاء كثير من التجمعات السكانية التـي تركز فيها المعمرون الذين كـانوا يستحوذون علـى الأراضـي الخـصبة والمنـاطق التـي تمكنهم مـن السيطرة على الأهالي، هذه الأسباب ساعدت المعمرين على اختيار موضـع بوقاعـة الحـالي لإنـشاء أول تجمع وهذا سنة 1880 الذي أطلق عليه اسم لافيات la Fayette [14] وهو اسم جنرال فرنسي شـارك فـي الحـرب التحريريـة الأمريكيـة فـي القرن 18 وبعد الاستقلال أطلـق علـى المنطقـة اسم الشهيد يوسف بوقاعة.

1-1-1-2 المرحلة ما قبل 1962:

هي الفترة الاستعمارية حيث ظهرت بوقاعة كمركز له تـأثير علـى المنطقـة الـشمالية لـسطيف و بالضبط سنة 1880 بعد ذلك أصبحت بلديـة مختلطـة سنة 1918 وبعد انـدلاع الثـورة التحريريـة

[14] مصلحة الأرشيف لبلدية بوقاعة

قررت السلطات الاستعمارية ولأغراض عسكرية ترقيتها إلى بلدية مستقلة إداريا وكان هذا التقسيم بموجب القانون الصادر في سنة 1958 [15] .

2-1-1-2 التعديـل الإداري 1963 :

تم ترقية بلدية بوقاعة إلى مركز دائرة تضم البلديات التالية : بني ورتيلان – قنزات – بوعنداس ماوكلان – حمام قرقور.

2-1-1-3 التقسيم الإداري سنة 1974 : هذا التقسيم قلص من مساحة الدائرة وعرفت بعض التغيرات كما أنها أصبحت تضم بلديتين وهما ماوكلان وحمام قرقور.

2-1-1-4 التقسيم الإداري سنة 1984: بقيت الدائرة على حالها حيث تم ترقية بعض المد اشر إلى بلديات كما هو الشأن بالنسبة لبلدية بني، سين وعين الروى و ذراع قبيلة التابعة حاليا إلى دائرة حمام قرقور.

2-1-1-5 التقسيم الإداري سنة 1992: تقلصت الحدود والمساحة وأصبحت دائرة بوقاعة تضم ثلاث بلديات فقط وهي بوقاغة. ،عين الروى و بني وسين

2-1-2- الموقـع:

تقع دائرة بوقاعة في الجهة الشمالية الغربية لولاية سطيف تبعد عن مقرها بـ 45 كلم ويحدها من الشمال دائرة خراطة التابعة إلى ولاية بجاية، ومن الجنوب دائرة بئر قاصد علي التابعة إلى ولاية برج بوعريريج، ومن الشرق دائرة عين أرنات ومن الغرب دائرة ماوكلان ودائرة حمام قرقور وتقدر مساحتها 246,17 كلم2 وعدد سكانها بـ 61040 نسمة موزعة على ثلاث بلديات [16] .

- بلديـــة عين الروي بـ 32033 نسمة وبمساحة 116 كلم^2
- بلديـــة بنـــي وسين بـ 17442 نسمة وبمساحة 70 كلم^2
- بلديـــة بوقاعـــة بـ 11565 نسمة بمساحة 60,17 كلم^2

وتنحصر الدائرة بين خطي طول ('2 °5- '0 °5) شرقا وخطي عرض ('4 °36 –'3 °36) شمالا.وتقع في الجهة الغربية لجبال بابور حيث يحدها شمالا جبال القبائل الكبرى وجنوبا كتلة سهول البرج وشرقا السهول العليا وغربا جبال حمام قرقور.

[15] مصلحة الأرشيف لبلدية بوقاعة
[16] مصلحة التخطيط لدائرة بوقاعة

خريطة رقم (01)

الموقع الإدارى و الفلكى لدائرة بوقاعة

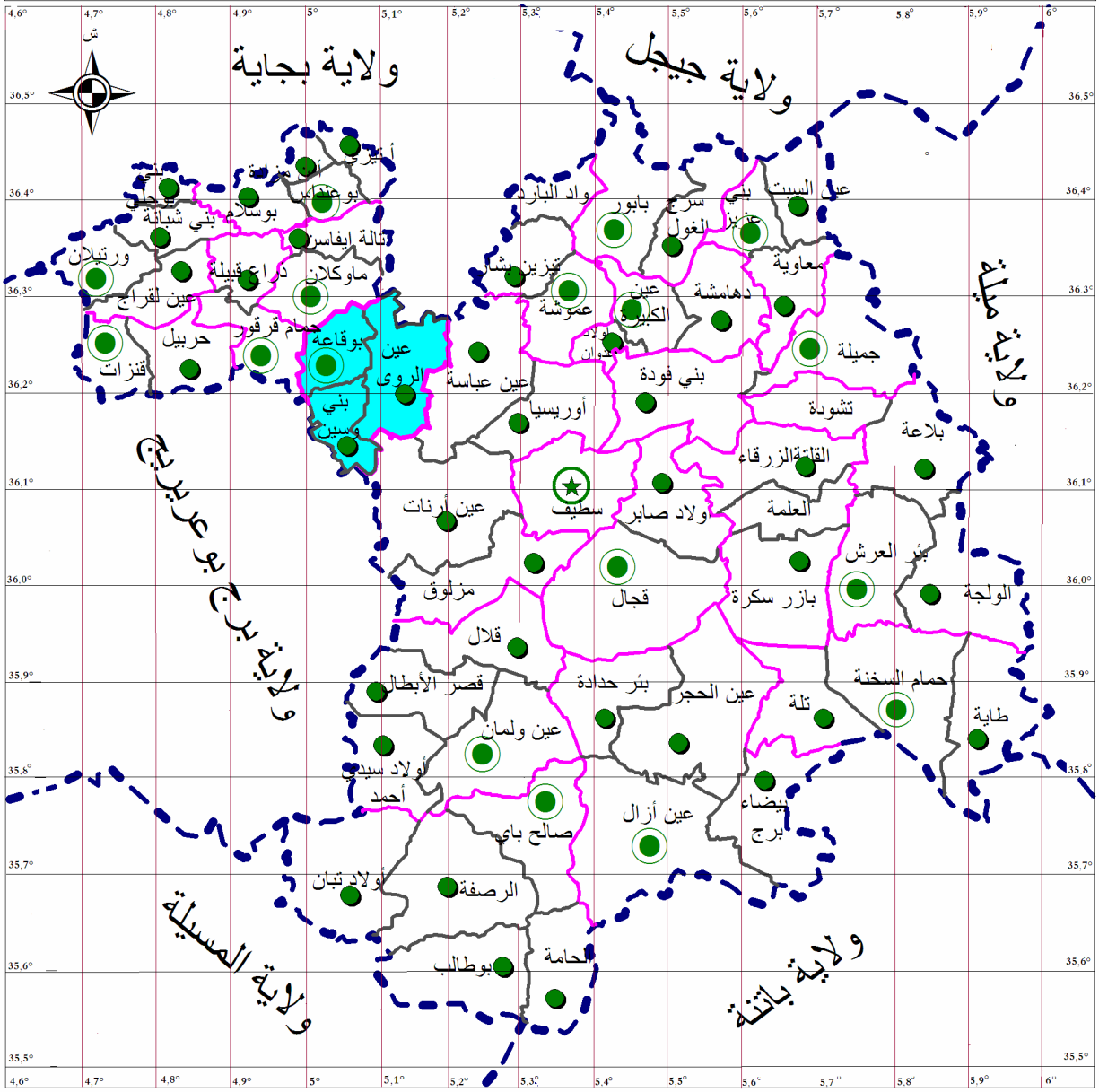

المفتاح

- بلدية
- دائرة
- ولاية
- دائرة بوقاعة
- حدود بلدية
- حدود الدائرة
- حدود ولائية

0 5 10 كلم

المصدر: من انجاز الطالب بالاعتماد على عدة مصادر

2-1-3- التضاريس:

يعتبر التظاريس من أبرز الظواهرفي الوسط الطبيعي لأنها تعمل على تحديد مناطق الاستغلال الزراعي و المنشآت القاعدية و التجهيزات و استقرار السكان ، كما تشكل عائقا أمام انشغالات السكان حيث يحد من نشاطاتهم و يزيد في تكلفة خدماتهم، و تتميز تضاريس المنطقة بتموجات متفاوتة الارتفاعات حيث نلاحظ ان ارتفاعها يتراوح مابين (680 –1614 م) بينما أدنى ارتفاع لها يظهر في واد بوسلام و يمكن تقسيمها إلى:

2-1-3-1 منطقة جبلية متضرسة:

إن طبوغرافية المنطقة جد متداخلة بسبب بعض الانحدارات الشديدة، وتمتاز بالتباين في الارتفاع بين الشمال الغربي والجنوب الشرقي، حيث تصل في الجنوب الشرقي بجبل طافات إلى 1614م و جبل العنيني بـ 1597 م بينما يصل في الشمال الغربي إلى أقل من 680 م في حوض واد بوسلام بـ 934 م، ويمكن تصنيف أهم الأشكال الموجودة كما يلي :

2-1-3-2- المناطق المرتفعة :

يمثل هذا الوسط الجزء الأكبر و بنسبة 48% من مساحة الدائرة، حيث يتميز بإرتفاعات كبيرة بين (1300- 1614) م، كما هو الحال في جبل طافات وجبل عنيني1597 م ، و يتميز هذا الوسط بانحدارات التي هي غالبا ما تتجاوز 24%، و الملاحظ على هذا الوسط أنه مستقر وخاصة من الناحية الجيولوجية وأقل ديناميكية حيث يتميز بغطاء نباتي متوسط في بعض المناطق .

2-1-3-3- المناطق القليلة الارتفاع:

يحتل هذا الوسط 20% من مساحة الدائرة، ويتميز بارتفاعات متوسطة حيث تتراوح مابين 900 و1300 م كما هو في ترونة 1140 م ورأس لقبور1279م، و إن سفوحه غير متوازنة حيث أنها تتعرض إلى إنجرافات وكثرة الشعاب و التخددات مما جعل الغطاء النباتي متدهور، وهذا ما يساعد على كثرة عملية التعرية، فالوسط أقل توازنا مقارنة مع الوسط المرتفع .

2-1- 3-4- المناطق المنخفضة:

يحتل هذا الوسط 32% من مساحة الدائرة، وتقع على جانب واد بوسلام و واد سيدي علي وتمتاز بارتفاعات لا تتجاوز900 م كما هو الحال في أم لعلو 741 م، والقطار817 م و تمتاز بانحدارات ضعيفة و كثرة التخددات و الحركات التكتونية ، وتسطير عليها الزراعات المعاشية مثل الحبوب والخضروات.

خريطة رقم (03)

خريطة الارتفاعات لدائرة بوقاعة

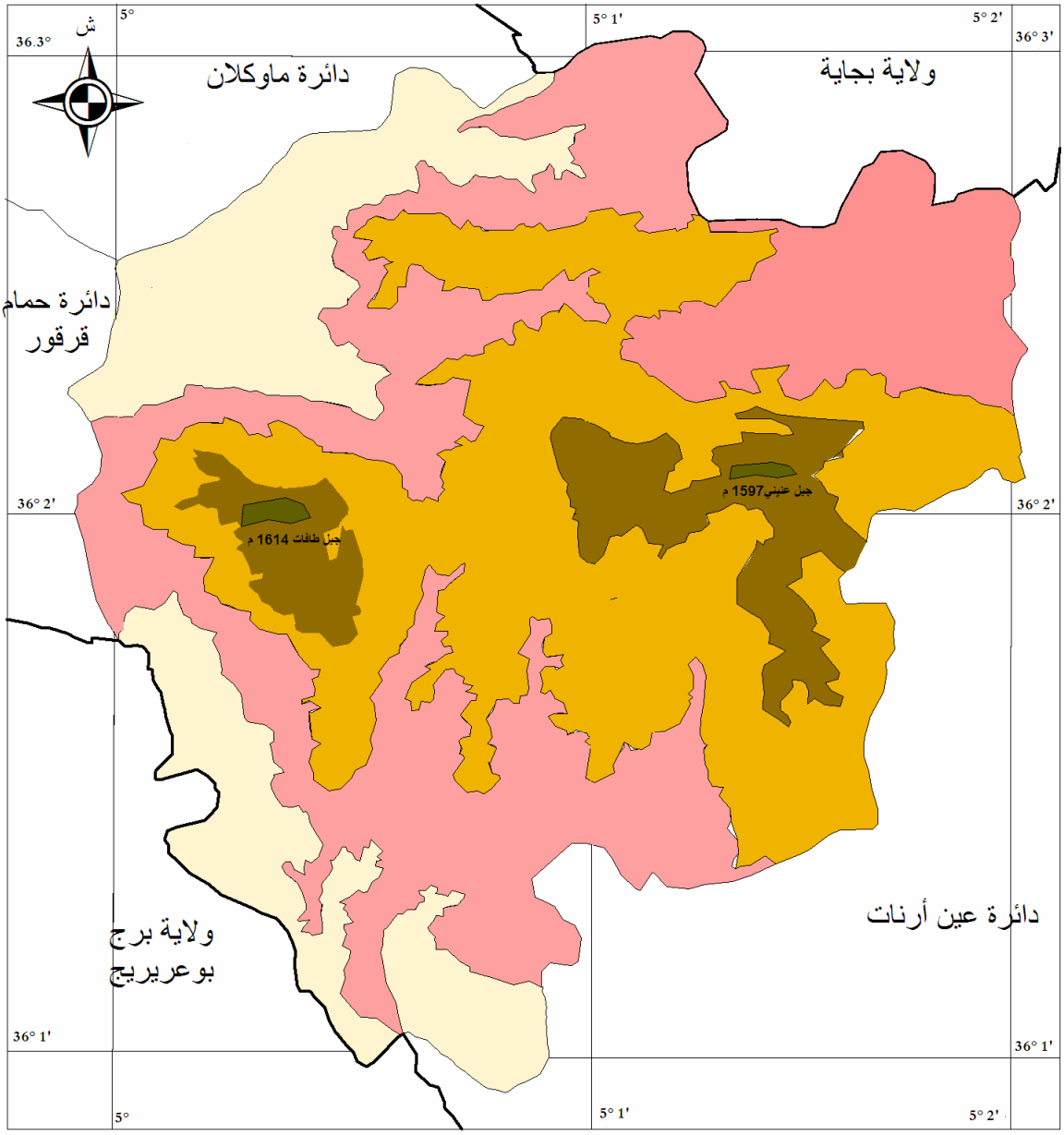

المفتاح

أكثر من 1500 م

من 1500-1300

من 1300-1100

من 1100-900

أقل من 900

حدود ولائية

حدود الدائرة

0 1 2كلم

المصدر:من انجاز الباحث بالاعتماد على الخريطة الطبوغرافية سطيف، عين الروى، بوسلام، خراطة 1/50000

4-1-2 البنية الجيولوجية:

تعتبر الجيولوجيا متغيرا هاما في معرفة مدى استقرار الطبقات الأرضية وطبيعة تكويناتها الصخرية والمحددة لنوعية التربة، والتي لها علاقة مباشرة باستغلال الأرض وتحديد نوعية الزراعات بها، وكذا مدى تأثيرها بعوامل التعرية و ارتباطها بنوعية الغطاء النباتي.

1-4-1-2 التكوين الزمني :

تبين أن التكوين الزمني لدائرة بوقاعة مزيج من الزمن الثاني و الثالث وبعض التوظعات النهرية .

1-1-4-1-2- تكوينات الزمن الثاني :

1-1-1-4-1-2 الكريتاسي العلوي :

يشمل المناطق المرتفعة مثل جبل طافات و عنيني و بن زريق ويتكون من الكلس .

2-1-1-4-1-2 الليازيكي :

يوجد على سفوح الجبال مثل عنيني و طافات و بن زريق و يتكون من الكلس .

2-1-4-1-2 تكوينات الزمن الثالث :

1-2-1-4-1-2 الميوسان :

تكويناته تسود المنطقة الجنوبية و الشرقية للدائرة و تتمثل في الحجر الرملي وحبيبات الطين

3-1- 4-1-2 تكوينات الزمن الرابع :

توجد بالمحاذاة للأودية و كذلك المنطقة المنبسطة مثل واد بوسلام و واد سدي أحسن وهي تتكون من ترسبات نهرية .

2-4-1-2 التركيب الصخري :

تحتوي الدائرة على خمسة (05) أنواع صخرية.

1-4-1-2 المارن :

يشمل جنوب بلدية عين الروى في كل من الحمامة و سدي أحسن و سفوح جبل عنيني .

2-4-1-2 الكلس :

يمتد من الغزالة حتى سبع عيون في السفح الجنوبي لجبل عنيني و على ضفاف واد بوسلام و في شمال جبل سدي أحسن.

خريطة رقم (04)

دائرة بوقاعة: توزيع أنواع الصخور

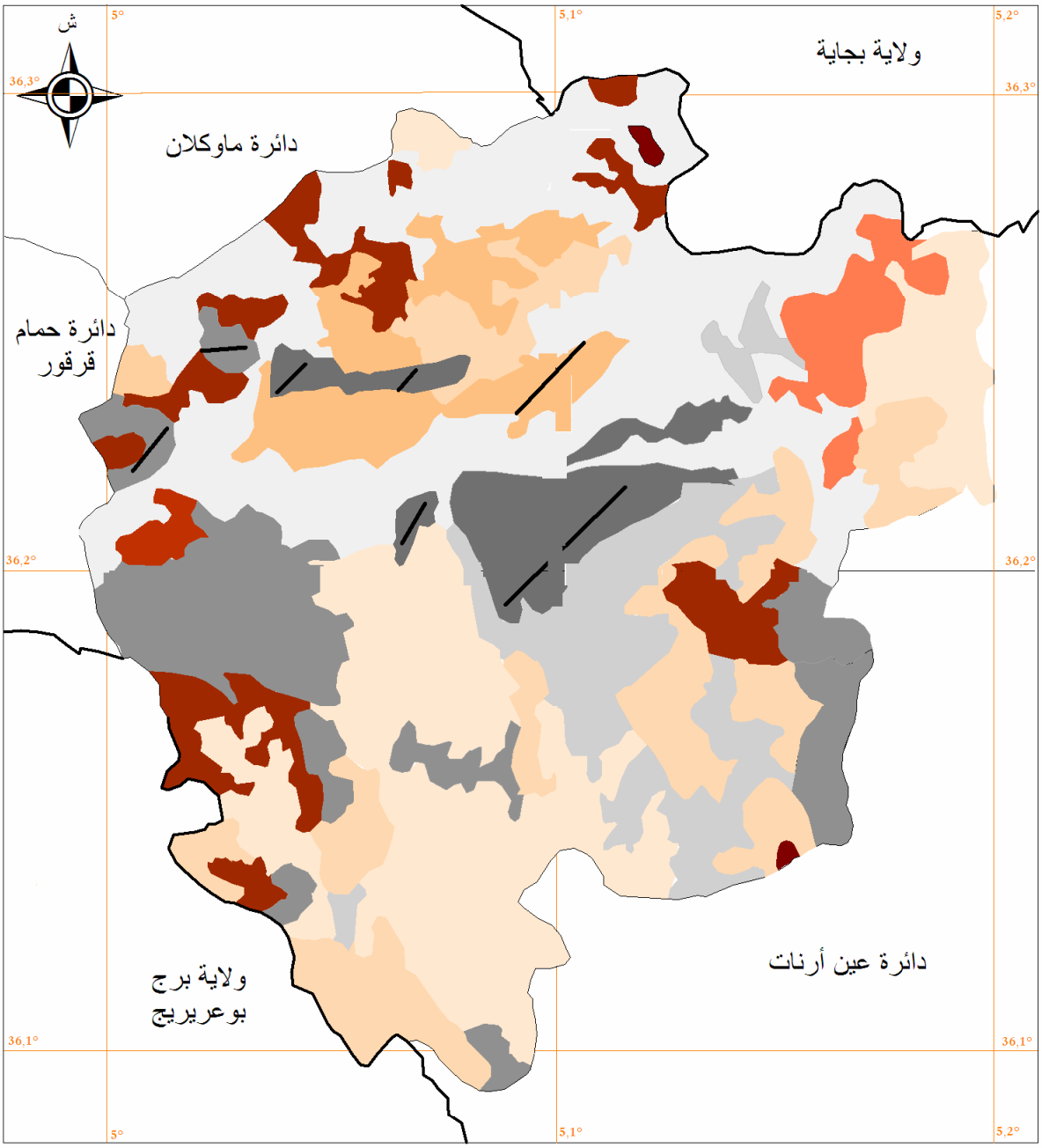

المفتاح

رمل
طين قاعدي
مارن كلسي
كلس
مارن أسود
غرين
حبيبات طين
مارن
انكسار

0 1 2كلم

المصدر: بالاعتماد على الخريطة الجيولوجية لسطيف 1/200000

3-4-1-2 المارن :

يتمثل في كتلة جبل عنيني و جبل طافات بمساحة صغيرة في كل من شرق عين الحمرة وشمال تافرنت، و شرق القواضي و جبل بوداب، و كذلك في الجهة الشمالية الشرقية لبلدية بوقاعة بجبل بن زريق .

4-4-1-2 مارن كلسي :

ينتشر على سفوح الجبال و يحتل شرق جبل العنيني و جبل طافات، وسفوح جبل بن زريق وجبل سيدي علـــــي .

5-4-1-2 الرمل:

يشمل مساحة كبيرة من بلدية بني وسين، أي سفوح جبل عنيني و جبل طافات و هو متجه باستمرار حتى بلدية خليل و يحتل المناطق الصالحة للزراعة الواسعة، و شمال شرق بلدية عين الروى بمنطقة تالة وار .

6-4-1-2 حبيبات الطين:

تحتل كل من منطقة ترونة و لقساسمة و جزء من المنطقة العمرانية لمدينة بوقاعة و كذالك الجهة الشرقية لها، وأنها تشمل مساحة صغيرة .

7-4-1-2 غرين:

يشمل مساحة صغيرة في عدة مناطق على ضفاف واد بوسلام، وواد سيدي علي وكذلك في الجهة الشمالية لجبل العنيني .

5-1-2 المناخ:

للدراسة المناخية أهمية كبرى في دراسة الوسط الطبيعي الذي يعتبر زمرة من زمر التي تتوقف عليها الحياة سواء كانت نباتية أو حيوانية أو إنسانية، وذلك لما لها من تأثيرات على المجال الريفي و خاصة الزراعة، حيث يشكل المناخ، إحدى العوامل المؤثرة على الوسط الطبيعي بمختلف تشكيلاته وهو ما ينعكس على النشاط الاقتصادي خاصة منها الفلاحة .

1-5-1-2 الحرارة:

تعرف درجة الحرارة بدائرة بوقاعة ارتفاعا في فصل الصيف و انخفاضا في فصل الشتاء حيث بلغ معدل الحرارة حوالي 15,5 م° وتصل أقصاها 31,5 م° في شهر جويلية و أوت، بينما في فصل الشتاء تصل إلى 2,86 م° في شهر جانفي الذي يعتبر أبرز الشهور برودة في السنة .

جـدول رقـم (02) معدلات درجة الحرارة الدنيا والقصوى لدائـرة بوقاعـة للفترة (1995-2006)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
m-	8,96	11,26	15,36	20,46	24,36	26,16	31,36	31,56	26,76	20,86	14,86	9,96
M-	443,8	546	311,2	418,5	481,8	775	538,7	761,9	638	561,9	510,2	675,9
(M+m)/2	13	10	8	11	12	15	13	19	17	16	14	15

المصدر :مصلحة الأرصاد الجوية سطيف 2006

2-5-1-2 الرياح:

تتميز دائرة بوقاعة برياح شمالية شرقية، حيث تهب في فصل الخريف والشتاء بسرعة معتدلة وغربية شرقية في معظم فصول السنة، وأما الرياح الجنوبية تهب في فصل الصيف، وهي معروفة باسم رياح السيروكو، و التي تصل عدد أيامه إلى 14 يوم في شهري جوان و جويلية وهذا ما يؤثر

على الغطاء النباتي .

3-5-1-2 الأمطار :

تعتبر الأمطار من أهم عناصر المناخ لأن الدورة الإيكولوجية سواء كانت طبيعية أو زراعية مرتبطة بها، و تعد دائرة بوقاعة من المجالات المتوسطة التساقط في الجزائر بسبب موقعها الجغرافي حيث أن متوسط تساقط الأمطار في دائرة بوقاعة يقدر بـ 584,48 ملم سنويا و معظم كمياتها تفوق 500 ملم سنويا في السنوات الممطرة مثل سنة 1999- 2001 – 2002 – 2005 و الجدول التالي يبين ذلك :

جـــدول رقـــم (01) تساقط الأمطار الإجمالي بدائـرة بوقاعـة للفترة (1997-2006)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المعدل
الأمطار ملم	418,5	481,8	775	538,7	761,9	638	561,9	510,2	675,9	482,9	584,48
عدد أيام الثلج	11	12	15	13	19	17	16	14	15	12	14

المصدر :مصلحة الأرصاد الجوية سطيف 2006

من خلال دراستنا للعناصر المناخية، لاحظنا أن مجال الدائرة يخضع لخصائص البحر الأبيض المتوسط، الذي يتميز بفترة باردة و ممطرة في فصل الشتاء، و بفترة حارة وجافة في فصل الصيف، حيث يبرز ذلك من خلال الجدول رقم (03) الذي يمثل المعدلات الشهرية للتساقط و درجة الحرارة الذي يسمح بتميز فترتين متباينتين .

جـدول رقـم (03) المعدلات الشهرية للتساقط و درجة الحرارة لدائـرة بوقاعـة للفترة (1995-2006)

الشهور	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	اوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
كمية المطار الشهرية	94	61	57	50	54	21	7	12	33	49	72	82	592
معدلات شهرية للحرارة	5,91	7,46	10,76	14,41	18,26	22,86	25,41	25,96	21,71	16,71	11,42	7,16	188,03

المصدر :مصلحة الأرصاد الجوية سطيف 2006

شكل رقم (01)

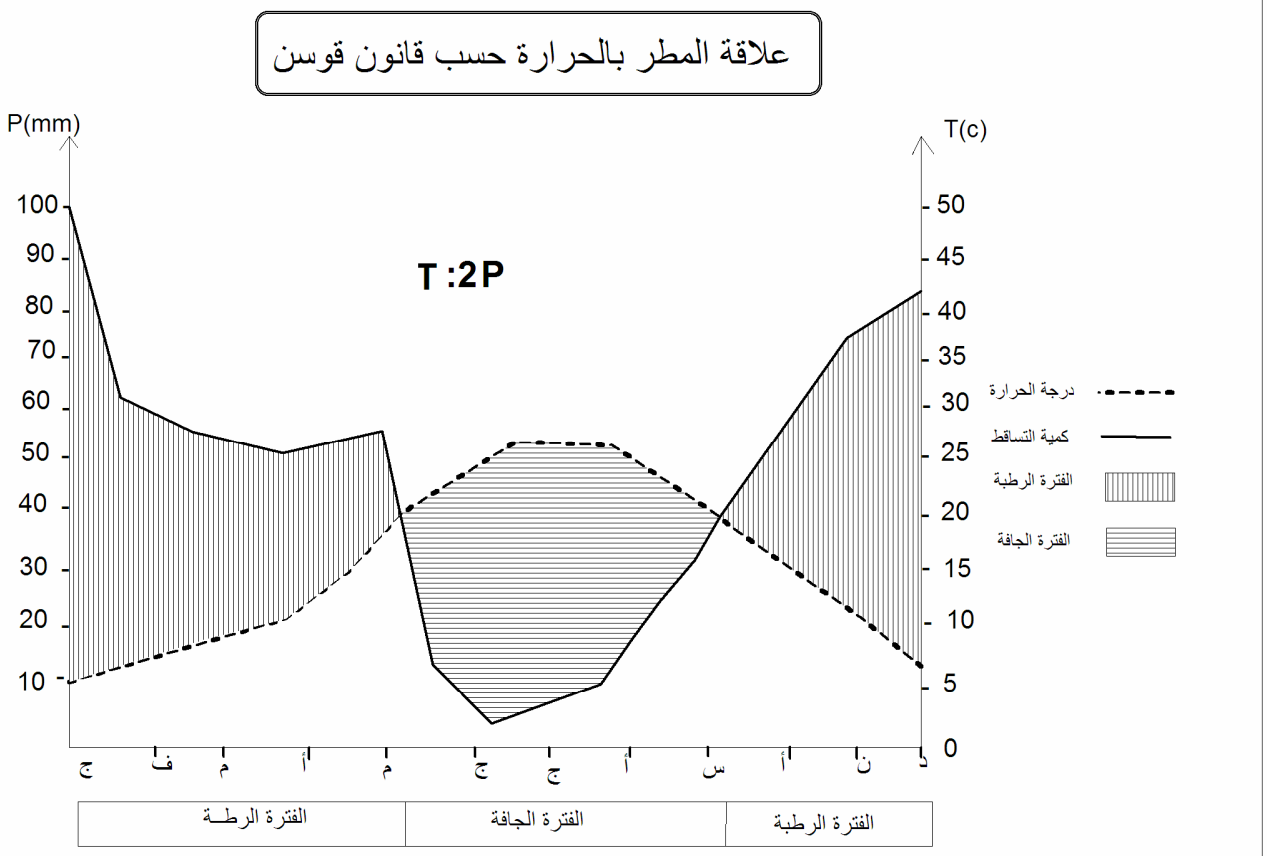

المصدر: محطة الأرصاد الجوية سطيف 2006 + معالجة

من الشكل البياني لمنحنى قوسن نلاحظ وجود فترتين متباينتين وهما:

1-3-5-1-2 الفترة الرطبة:

تمتد هذه الفترة لمدة ثمانية (08) أشهر تقريبا، وذلك من بداية أكتوبر إلى غاية نهاية شهر ماي وهي الفترة التي يسقط فيها تقريبا 95 % من مجموع الأمطار المتساقطة في السنة .

2-1-5-3-2 الفترة الجافة :

تدوم هذه الفترة حوالي أربعة (04) أشهر تقريبا وهذا من بداية جوان إلى نهاية سبتمبر، بحيث تتميز هذه الفترة بارتفاع في درجة الحرارة وقلة الأمطار وهذا راجع إلى الخصائص التي يتميز بها المجال التي نذكر منها :

1. التوضع التضاريسي المتعامد مع التيارات الهوائية الرطبة.

2- جذب التيارات الهوائية وذلك بارتفاع التضاريس الكبيرة.

هذه العناصر أدت إلى تزايد في التساقط مع تلطيف في دراجة الحرارة.

2-1-5-4 الثلوج:

تتلقى دائرة بوقاعة ثلوج بمتوسط يقدر 15 يوما في السنة، وهذا ما يشكل خزان للمياه التي تستعمل في الفلاحة و الصناعة والشرب.

2-1-6 مصادر المياه :

تعتبر المصادر المائية ركيزة أساسية من ركائز التنمية بصفة عامة والتهيئة الريفية بصفة خاصة، وهذا نظرا لما يلعبه هذا العنصر من أهمية لاستقرار السكان والنشاطات بالمنطقة، وسنحاول في هذه الدراسة إبراز الركيزة الهيدروغرافية وتحليل مختلف المكونات المائية التي تستفيد منها دائرة بوقاعة وكيفية استغلالها .

2-1-6-1 المياه السطحية :

يمتاز محيط الدائرة بشبكة هيدوغرافيا كثيفة بحيث أنها مقسمة إلى قسمين مختلفين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، حيث أن القسم الشمالي ينقسم إلى قسمين وهما الشمال الشرقي الذي يصب في سد أقريون ببلدية خراطة ولاية بجاية والشمال الغربي الذي يصب في واد بوسلام مع القسم الجنوبي .

خريطة رقم (05)

دائرة بوقاعة: الشبكة الهيدروغرافية

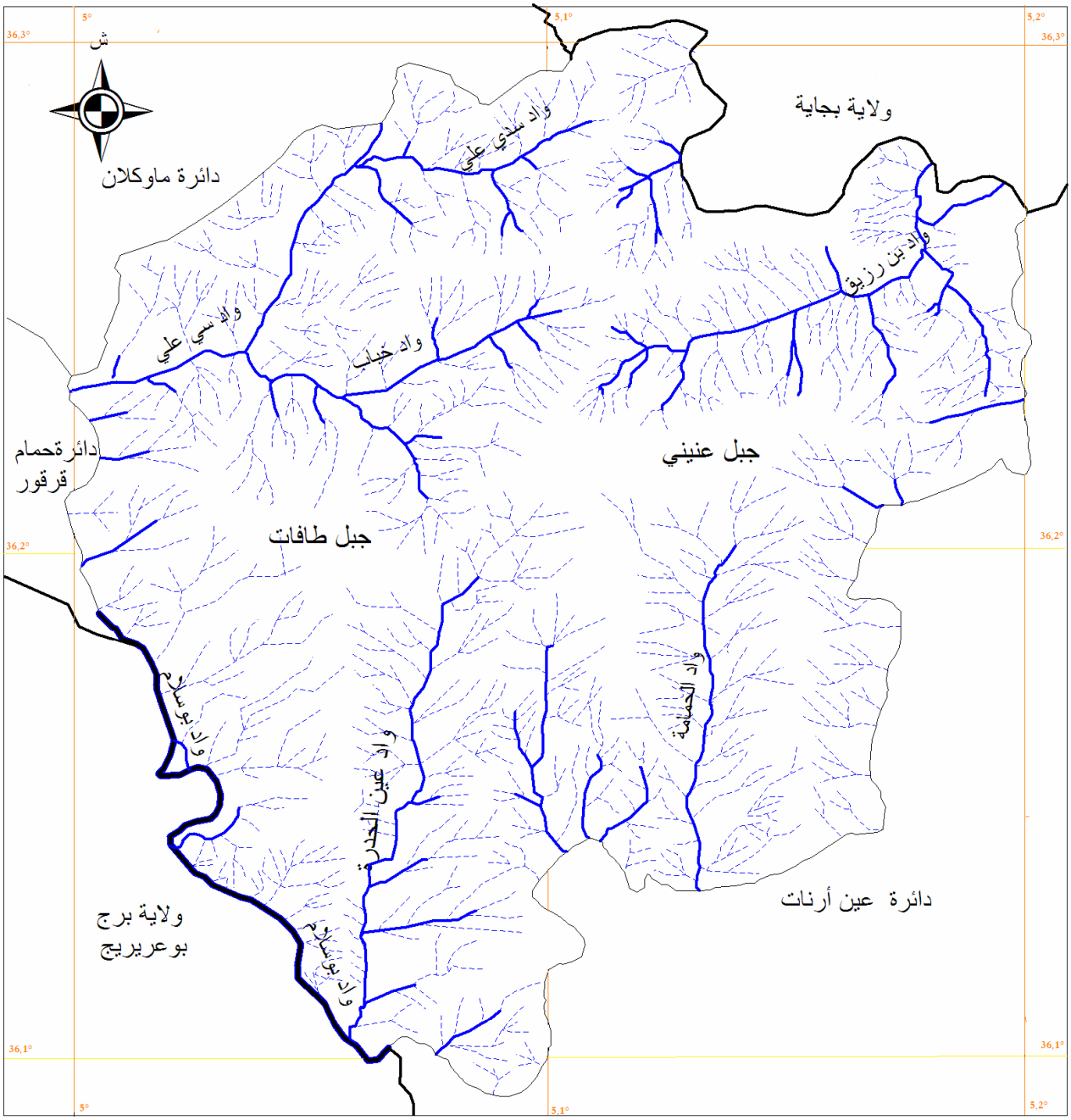

المفتاح

واد دائم

شعاب

حدود ولائية

واد مؤقت

حدود بلدية

0 1 2كلم

المصدر: الخريطة الطبوغرافية 1/50000 سطيف، خراطة، عين الروى، بوسلام

2-1-6-1-1 القسم الجنوبي:

يشمل معظم الأودية المؤقتة والتي تصب في واد رئيسي وهو واد بوسلام علما بأن هذه الجهة تحتوي على المجاري المؤقتة.

2-1-6-1-2 القسم الشمالي: وينقسم إلى قسمين :

2-1-6-1-2-1 القسم الشمالي الشرقي:

ينتمي إلى حوض واد أقريون ببلدية خراطة، و يحتوي على شبكة مؤقتة ويصب في واد بن زريق.

2-1-6-1-2-2 القسم الشمالي الغربي :

ويتمثل في واد سيدي علي وواد كاف النسر، واللذان يصبان في واد بوسلام والأودية المؤقتة التابعة إلى هاته الأودية.

2-1-6-2 المياه الجوفية :

إن الدراسات المناخية و الجيولوجية التي اقيمت سابقا تؤكد على توفر المياه الجوفية في دائرة بوقاعة، لأن المتوسط السنوي للأمطار يزيد عن 584.48 ملم سنويا و يتسرب جزء منه بفعل التركيب الصخري النافذ للمياه إلى باطن الأرض فيغذي خزاناتها الباطنية وتحتوي المنطقة على بعض المصادر المائية والتي هي مبينة في الجدول التالي :

جـــدول رقـــم (04) المصادر المائية الجوفية لدائرة بوقاعة

اسم المنبع	السعة ل/ثا
منبع عين مداح	06 ل/ثا
منبع فرتلة	05 ل/ثا
منبع عين الروى	10 ل/ثا
منبع أولاد سباع	12 ل/ثا

المصدر : مديرية الموارد المائية لدائرة بوقاعة 2006

حيث أن التزويد بالمياه الصالحة للشرب كان من المياه الجوفية و من سد عين زادة المتواجد ببلدية عين أرنات و ذلك لاستعمالها في السقي و لتربية الحيوانات[17].

[17] مديرية الموارد المائية لدائرة بوقاعة

2-2 الـــمـبـــحـــث الثـــانـــي: الدراســـة السكانيـــة

كان ولازال السكان يشكلون دوما انشغالا أساسيا لكل سياسة تنموية باعتبارهم القوة الدافعة بعجلة التنمية ، لذا فإن الدراسة السكانية تساعد على معرفة واقع النمو السكاني والوتيرة التي يتزايد بها، وكذا الوقوف على العوامل التي تؤثر فيه، مع تحديد مختلف الخصائص المرتبطة بحجم السكان من حيث النوع ، التركيب العمري، التركيب الاجتماعي و الاقتصادي، كل هذا يساهم في تحديد وضبط التنمية المناسبة لإقامة مجال ريفي متكامل ومتجانس .

2-2-1 النمو السكانـــي:

إن الهدف من دراسة النمو السكاني لدائرة بوقاعة يساعدنا في تحديد وتيرة النمو ومعرفة مستقبل السكان حتى تكون مشاريع التنمية واقعية، والجدول التالي يبين ذلك :

جـــــدول رقم (05) التطور السكانـي بدائرة بوقاعة للفترة (1977 – 2006)

السنوات	1977	1987	1998	2006
عدد السكان (نسمة)	30207	40360	48166	61040
معدل النمو للدائرة (%)	2,94	1,6	3,44	
معدل النمو الوطني (%)	3,08	2,15	/	
الزيادة السنوية (نسمة)	1015	709	1839	
النمو الفعلي (نسمة)	10150	7800	12874	

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء بقسنطينة 1998 + مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف

2-2-1-1 نمو السكان في الفترة (1977 - 1987) :

عرفت هذه المرحلة زيادة ملحوظة في عدد السكان من 30207 نسمة و بمعدل نمو [18] % 2,94 سنة 1977 وهو منخفض مقارنة بمعدل النمو الوطني الذي كان يقدر بـ 3,08 % وأن أكبر تطور

18 معدل النمو = $(1 - 2/1(P2/P1))^{n-1}$
P1: عدد السكان في التعداد السابق 1977
P2: عدد السكان في التعداد اللاحق 1998
n: الفرق بين التعدادين

كان في مركز البلديات وذلك راجع إلى وجود بعض التجهيزات بها و فقدانها بالمناطق الثانوية و المبعثرة وذلك لكون الدائرة ذات طابع جبلي ريفي واستقطاب اليد العاملة في المدن لوجود الاستثمارات في الميدان الاجتماعي والاقتصادي.

2-2-1-2 نمو السكان في الفترة (1987-1998):

ارتفع عدد السكان في هذه الفترة من 40360 نسمة في سنة 1987 إلى 48166 نسمة سنة 1998 وبزيادة سكانية تقدر بـ 7806 نسمة ، الشيء الملاحظ من خلال جدول رقم (05) أن معدل النمو في هذه الفترة ضعيف مقارنة بالفترات الأخرى و هذا راجع إلى الهجرة القائمة من الريف إلى المدينة و السبب الأخر هو الظروف الأمنية التي مست البلاد و خاصة المناطق الجبلية الريف.

2-2- 1- 3 نمو السكان في الفترة (1998-2006):

قدرت الزيادة السكانية خلال هذه الفترة بـ 12874 نسمة بمعدل سنوي قدربـ 3,44 % ، يمكن تفسير هذه الزيادة الى عودة السكان إلى مساكنهم الأصلية وخاصة في المناطق الريفية التي عرفت هجرة في سنوات التسعينيات بسبب الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد، وكذلك المساعدات و التشجيعات التي قدمتها الدولة للسكان من أجل العودة إلى مساكنهم الأصلية عندما كانوا في المدن.

2-2-2- العوامل المتحكمة في النمو السكاني :

عندما تطرقنا فيما سبق لمراحل نمو السكان لدائرة بوقاعة وجدنا أنه ليس فيه تزايد مستمر وذلك راجع لعدة عوامل منها الزيادة الطبيعية (مواليد- وفيات) إضافة إلى عامل الهجرة سواء كانت وافدة أو مغادرة.

2-2-2 -1 العوامـــل الطبيعيـــة:

تعتبر المواليد والوفيات من أهم العوامل المؤثرة في التغيرات السكانية لدائرة بوقاعة ، حيث أن المواليد تزيد في عدد السكان والوفيات تنقص في عدد السكان وأما الفرق بينهما يسمى الزيادة السكانية.

2-2 -2-1-1 المواليـــــد :

تعتبر المواليد من العوامل الأساسية في الزيادة السكانية، ومعرفتها تسمح لنا بالتحكم وضبط التعداد السكاني مستقبلا.

جـــــدول رقم (06) الحركة السكانية في دائرة بوقاعة: للفترة (1987 - 2006)

السنوات	السكان	المواليـــد	‰	الوفيـــات	‰	الزيادة الطبيعية	%
1987	40360	920	22,79	181	4,48	739	1,831
1988	41073	934	22,73	168	4,09	766	1,864
1989	41678	920	22,07	172	4,12	748	1,794
1990	42353	991	23,39	179	4,22	812	1,917
1991	43039	972	22,58	187	4,34	785	1,823
1992	43737	1033	23,61	182	4,16	851	1,945
1993	44444	989	22,25	174	3,91	815	1,833
1994	45165	1010	22,36	174	3,85	836	1,850
1995	45897	816	17,77	164	3,57	652	1,420
1996	46640	724	15,52	163	3,49	561	1,205
1997	47396	739	15,59	163	3,43	576	1,215
1998	48166	700	14,53	171	3,55	529	1,098
1999	49823	710	14,25	176	3,53	534	1,071
2000	51538	810	15,71	161	3,12	649	1,259
2001	53312	995	18,66	178	3,33	817	1,532
2002	55147	1045	18,94	186	3,37	859	1,557
2003	57045	1096	19,21	189	3,31	907	1,589
2004	59008	1162	19,69	203	3,44	959	1,625
2005	60456	1225	20,26	205	3,39	1020	1,687
2006	61040	1340	21,95	218	3,57	1122	1,838

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء بقسنطينة 1998 + مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف

فمن خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن عدد المواليد في تطور مستمر حيث قدر سنة 1987 بـ 920 نسمة وبمعدل 22,79‰ ثم وصلت أكبر قيمة سنة 2006 بـ 1340 نسمة بمعدل21,95‰

⇐ معدل الزيادة الطبيعية = ((عدد المواليد- عدد الوفيات)/عدد السكان) 100x

⇐ معدل المواليد = (عدد المواليد/ عدد السكان) 1000 x

⇐ معدل الوفيات = (عدد الوفيات/ عدد السكان) 1000x

ثم عرفت تناقصا ملحوظا من 1995 إلى 1999 حيث وصل في سنة 1998 إلى 700نسمة وبمعدل

14,53 ‰ وذلك راجع إلى النزوح الريفي القائم من الريف إلى المدينة بسبب الظروف الأمنية الحتمية التي عرفتها الجزائر.

2-2-2-1-2 الوفيـــات :

تعتبر الوفيات من أكثر العوامل الديمغرافية تأثيرا، والعامل الأساسي في انخفاض عدد السكان وهو يعبر عن مدى تحسن أو تدهور الحالة الاجتماعية لهم و نلاحظ أن عدد الوفيات قدر بـ 181 نسمة سنة 1987 وبمعدل 4,84 ‰ ، ثم بدأ في انخفاض مستمر حتى سنة 1997 حيث وصلت إلى 163 نسمة وبمعدل 3,43 ‰ وذلك راجع إلى النزوح الريفي بسبب الظروف الأمنية وبعد ذلك بدأ في ارتفاع مستمر حتى وصل سنة 2006 إلى 218 وذلك يبين رجوع السكان إلى مقراتهم الأصلية.

2-2- 2-2 العوامل الغير طبيعية:

2-2-2-2-1 الهجرة :

تعرف الهجرة بأنها " تغير دائم لمكان الإقامة من بيئة إلى أخرى بغرض الاستقرار في البيئة الجديدة "[19] أي أنها تشمل التغير في مكان السكن أو الولادة إلى مكان آخر فهي تشكل أحد العوامل النمو السكاني، و تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة فتزيد من حجم السكان إذا كانت الهجرة مستقطبة وتقلل منه إذا كانت الهجرة نحو الخارج، كما أنها تؤثر في التركيب العمري و الجنسي و الاقتصادي و التوزيع الجغرافي، حيث تحدث الهجرة بسبب البحث عن الشغل أو السكن أو التعليم أو أسباب أخرى منها الأمنية .

2-2- 2-2-2 الوافدون من داخل حدود الولاية :

وصل عدد الوافدين من داخل الولاية إلى 1601 نسمة وبنسبة 62,75 % من إجمالي الوافدين إلى الدائرة، حيث تحتل بلدية تالة إيفاسن المرتبة الأولى بحوالي 879 نسمة وأضعف نسبة سجلت بدائرة عين الكبيرة بـ 0,39 % من إجمالي الوافدين والجدول رقم (07) يبين لنا الهجرة الوافدة والمغادرة للدائرة.

[19] محمد الحديدي ، مدخل لجغرافيا السكان ،دار سرار للنشر ، المعهد الأعلى للتربية و التكوين المستمر تونس

جدول رقم (07): الهجرة الوافدة والمغادرة من دوائر ولاية سطيف إلى دائرة بوقاعة

الدوائر	عدد السكان الوافدين	%	عدد السكان المغادرون	%	صافي الهجرة
تالة إيفاسن	879	34,45	29	00,85	850
سطيف	230	09,01	1397	41,37	-1077
عين عباسة	100	03,92	320	948,00	-220
عين إرنات	82	03,21	740	21,92	658
بوعنداس	80	03,13	20	00,60	60
ماوكلان	60	02,35	50	01,50	10
فنزات	40	01,56	10	00,29	30
حمام قرقور	40	01,56	99	02,93	-50
أوريسا	30	01,17	45	01,33	-15
بني ورتيلان	28	01,09	20	00,60	08
عين أزال	12	00,47	31	00,91	-19
العلمة	10	00.39	52	01,54	-42
عين كبيرة	10	00,39	20	00,61	-10
المجموع	1601	62,75	2833	83,94	-1232

المصدر: مصلحة الانتخابات لكل البلديات 2007

2-2 -2-2- 3 الوافدون من خارج حدود الولاية :

بلغ عدد الوافدين من خارج حدود الولاية إلى دائرة بوقاعة حوالي 820 نسمة وهي قيمة ضعيفة مقارنة بعدد الوافدين من داخل دحدو الولاية حيث سجلت أكبر قيمة من ولاية بجاية بـ 400 نسمة ثم برج بوعريريج بـ 205 نسمة ثم الجزائر بـ 80 نسمة وأضعف قيمة سجلت في ولاية مستغانم بـ 02 نسمة ونسبة 0,07% من مجموع الوافدين، وأن الهجرة المغادرة خارج الولاية فقدرت بـ 2833 نسمة حيث أن معظم سكان المنطقة هم أصليون بل يغادرون المنطقة من الريف إلى المدينة .

خريطة رقم (06)

دائرة بوقاعة: الأصل الجغرافي للوافدين من داخل حدود الولاية

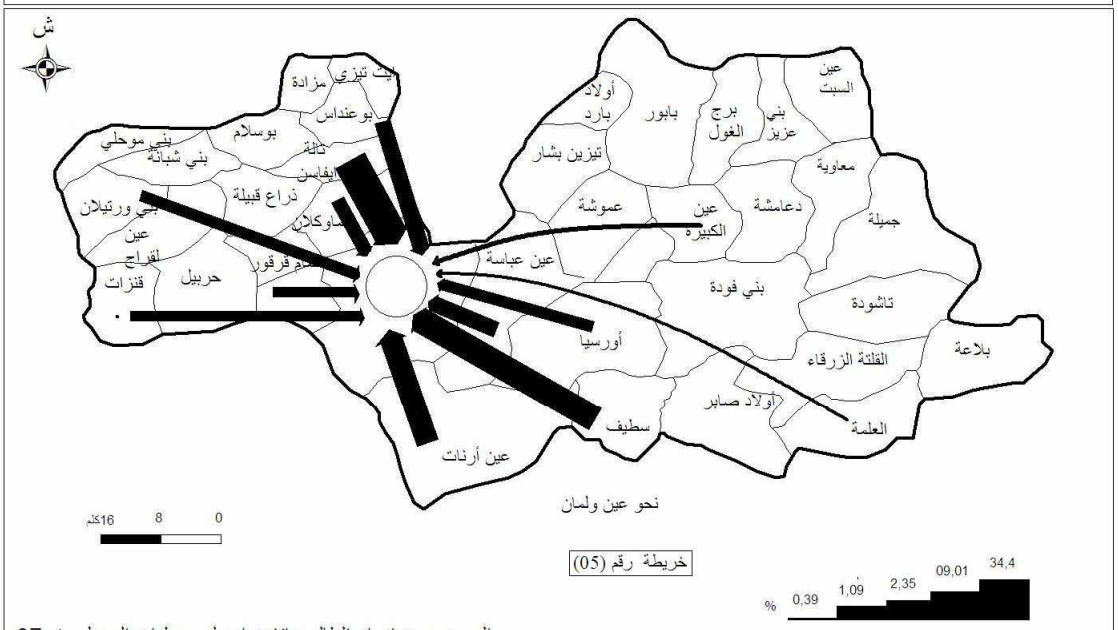

المصدر: من انجاز الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07

خريطة رقم (07)

دائرة بوقاعة: الأصل الجغرافين للمهاجرين خارج حدود الولاية

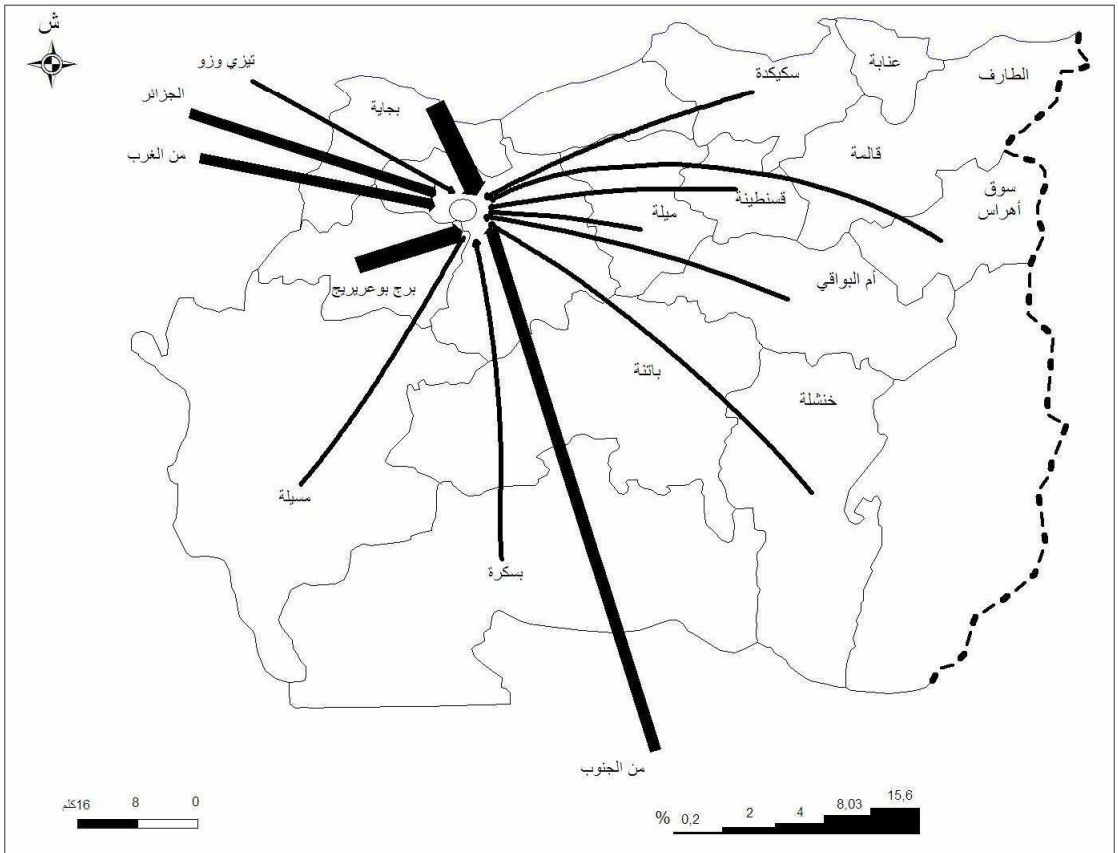

المصدر: من انجاز الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07

جدول رقم (08) : الهجرة الوافدة والمغادرة للدائرة خارج حدود الولاية

الولايات	الوافدين إلى الدائرة	%	المغادرون من الدائرة	%	صافي الهجرة
بجاية	400	15,68	30	00,88	+370
برج بوعريريج	205	08,03	90	02,66	+115
الجزائر	80	03,13	88	02,60	-08
سكيكدة	30	01,17	45	01,33	-15
مسيلة	10	00,39	07	00,20	+03
قسنطينة	16	00,62	10	00,30	+06
ورقلة	10	00,39	07	00,20	+03
وهران	10	00,39	09	00,26	+01
ميلة	10	00,39	13	00,39	-03
أم البواقي	08	00,31	08	00,23	-00
بسكرة	07	00,27	06	00,20	+01
غيلزان	06	00,23	07	00,20	-01
سوق اهراس	06	00,23	11	00,32	-05
خنشلة	05	00,19	06	00,18	-01
الجلفة	04	0015	09	00,25	-05
تزي وزو	04	00,15	09	00,25	-05
شلف	04	00,1	13	00,38	-09
تيبازة	03	00,1	08	00,20	-05
مستغانم	02	00,07	08	00,20	-06
فرنسا	--	--	40	06,87	-40
المجموع	*820*	*37,25*	*424*	*16,06*	+396

المصدر: مصلحة الانتخابات لكل البلديات 2006

3-2-2 التوزيع العام للسكان :

إن دراسة توزيع السكان عبر المجال يتأثر بعدة عوامل أهمها طبيعية وبشرية، أما تقاطع هذه التغيرات تعكس لنا شكل التوزيع السكاني، حيث أن المناخ والتضاريس والموقع كلها عوامل تتفاعل فيما بينها لتساعد على تركيز سكان، ولإدراك هذا التفاعل سنحاول دراسة توزيع السكان في دائرة بوقاعة.

جدول رقم (09) توزيع السكان حسب التجمعات السكانية بدائرة بوقاعة للسنوات 2006-1998-1987

- بلدية بوقاعة :

القطاعات	سكان 1987	%	سكان 1998	%	تقدير السكان 2006	%
مركز البلدية	16805	41,63	22352	46,4	24389	39,95
لقواضي	371	0,91	1145	2,37	1450	2,38
القطار	521	1,29	663	1,37	840	1,37
يوعساوي	395	1,47	764	1,58	967	1,59
لقسا سمة	536	1,32	494	1,02	625	1,04
ترونة	568	1,40	691	1,43	875	1,43
عين مداح	511	1,26	650	1,34	760	1,24
حمامشة	631	1,56	817	1,7	1105	1،81
تافرنت	781	1,39	807	1,67	1022	1,67
مجموع البلدية	21319	52,77	28383	58,88	32033	52,48

- بلدية عين الروى :

القطاعات	سكان 1987	%	سكان 1998	%	تقدير السكان 2006	%
مركز البلدية	3739	9,26	5363	11,13	7889	12,92
لغزالة	619	1,53	693	1,43	1020	1,67
تلاوار	619	1,53	899	1,86	1209	1,98
بن زريف	786	1,94	654	1,35	1043	1,70
بوداب	135	2,81	688	1,42	1018	1,66
دعامشة	646	1,60	653	1,35	981	1,60
عين الحمرة	547	1,35	632	1,31	1020	1,67
سدي يحي	395	0,97	661	1,37	980	1,60
سبع عيون	684	1,89	874	1,81	1102	1,80
الحمامة	1160	2,87	397	0,82	1180	1,93
مجموع البلدية	9330	25,75	11514	23,85	17442	28,58

- بلدية بني وسين :

القطاعات	سكان1987	%	سكان1998	%	سكان 2006	%
مركز البلدية	3344	8,28	4288	8,9	4647	7,61
المرج الكبير	873	2,16	433	0,89	689	1,12
لقساسة	721	1,78	281	0,6	317	0,51
تنية العود	910	2,25	407	0,84	560	0,91
دوالم	580	1,43	204	0,42	330	0,54
الحدرة	2291	5,67	4617	9,58	5022	8,22
مجموع البلدية	8719	21,57	10230	21,23	11565	18,94

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء بقسنطينة 1998 + مصلحة التعليم لكل البلديات2006

2-2-3-1 توزيع السكان لسنة 1987:

يمثل عدد السكان بمركز الدائرة نسبة عالية تقدر بـ 41,63 % من إجمالي السكان ثم تليها مركز بلدية عين الروى بـ 9,26 % ثم مركز بلدية بني وسين بـ 8,28 % من إجمالي السكان ويرجع هذا الاستقرار لتوفير مناصب الشغل ومعظم التجهيزات والمرافق الضرورية ثم تليها المناطق الثانوية مثل الحدرة بـ 5,67 % والحمامات 2,87 % وبوداب 2,81 % وتنية العود % 2,25 والمرج لكبير 2,16 % وذلك لتوفرها على بعض المرافق والتجهيزات الضرورية، ثم تليها المناطق المبعثرة بنسبة تتراوح مابين 1,94 % و 0,91 % من إجمالي السكان والتي لا تتوفر حتى على ابسط التجهيزات.

2-2-3- 2 توزيع السكان لسنة 1998 :

يتبين لنا من خلال الخريطة أن في هذه الفترة هناك ارتفاع في عدد السكان وخاصة في المراكز حيث وصل في مركز الدائرة إلى 46,4 % من إجمالي السكان ومركز بلدية عين الروى بـ 11,43% وبني وسين بـ 8,9% وكذلك المراكز الثانوية مثل الحدرة بنسبة 9,58% وكذلك بعض المناطق المبعثرة مثل لقواضي بـ2,37% والقطار وبوعساوي 1,58% وترونة 1,43% وعين مداح 1,34% و حمامشة 1,7% وتلاوارد بـ 1,86% وسبع عيون بـ 1,81% وذلك ناتج عن الهجرة من المشاتي إلى مراكز البلديات والمراكز الثانوية وتحكم بعض المشاتي من سكانها كما عرفت معظم المشاتي انخفاضا في عدد السكان مثل لقساسمة بـ 1,02 % وتافرنت 1,67 % و في بلدية عين الروى، لغزالة 1,43% و بن زريـــق1,35 %وأما في بلدية بني وسين مثل المرج الكبير 0,89 %و لقساسمة 0,6 % و ثنية العود 0,84 %و الدوالم 0,42 % و هذا الانخفاض راجع إلى نقص مناصب الشغل في الميدان الفلاحي بسبب إدخال المكننة وتخلي بعض الفلاحين عن هذا القطاع وكذا الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر .

2-2-3-3 توزيع السكان لسنة 2006 :

حسب التقديرات الاحصائية الموجودة لدى مصالح التهيئة العمرانية بالولاية، عرفت هذه المرحلة زيادة معتبرة في عدد السكان وفي كل المناطق و خاصة المناطق المبعثرة التي كانت لها هجرة من القرى إلى المدن في فترة التسعينيات أين كانت تنعدم الظروف الأمنية وأما بعد سنة 2000 بدأت تتحسن الظروف الأمنية ودعم الدولة الموجه إلى المناطق الريفية وخاصة في الاستثمارات الفلاحية لذا أصبح السكان يعودون إلى مقر سكناهم الأصلي للاستقرار و الاستثمار في أراضيهم ،حيث وصل في قرية لقواظي إلى 1450 نسمة و بنسبة 2,38 % و الحمامشة

إلى 1105 نسمة و بنسبة 1,81% وتفرنت بـ 1022 نسمة وبنسبة 1,67 % و القساسمة بـ 625 نسمة وبنسبة 1,04 % وأما في بلدية عين الروى فأكبر نسبة رجوع السكان كانت في قرية الحمامة التي وصلت إلى 1180 نسمة و بنسبة 1,93 % و عين الحمرة إلى 1120نسمة وبنسب 1,67% أما ببلدية بني وسين فنسبة رجوع السكان كانت بالمرج الكبير و التي تقدر بـ 689 نسمة و بنسبة 1,12 % و ثنية العود بـ 560 و بنسبة 0,91 % ، لقساسمة بـ 317 نسمة وبنسبة 0,51 %، الدوالم بـ 330 نسمة و بنسبة 0,54 % و من كل هذه الإحصائيات يتبين لنا أن معظم السكان عادوا إلى مقراتهم الأصلية و لممارسة نشاطاتهم و خاصة القطاع الفلاحي .

خريطة رقم (08)

دائرة بوقاعة: تطور سكان بلديات الدائرة لسنوات 1987-1998-2006

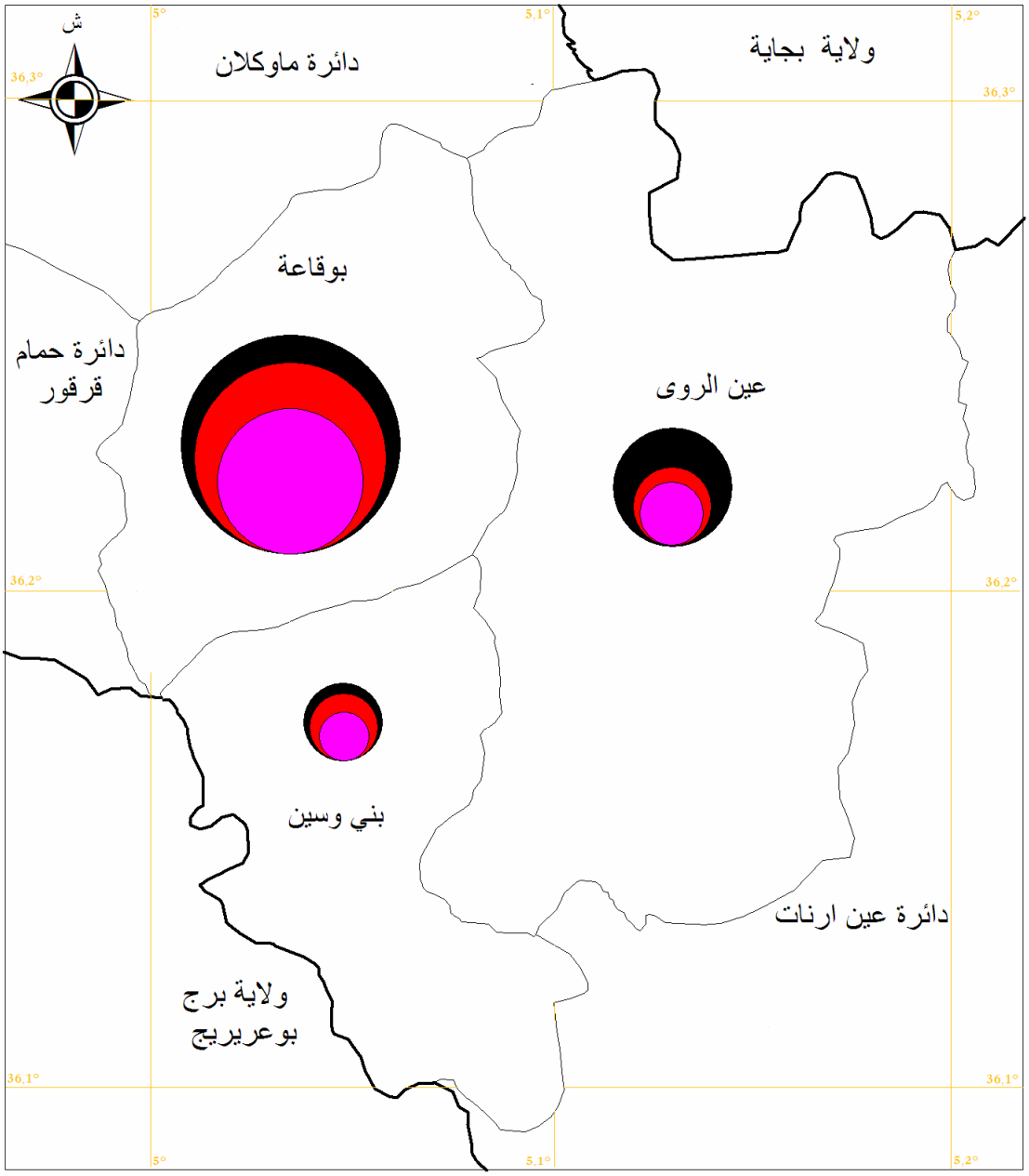

المفتاح

سكان 2006

سكان 1998

سكان 1987

15000 نسمة

10000

5000

0 1 2كلم

المصدر: عمل ميداني 2006

خريطة رقم (08)

2-4-2 - الكثافة السكانيـــة:

تعتبر الكثافة السكانية إحدى المقاييس الهامة التي توضح كيفية توزيع السكان عبر تراب المنطقة، ومدى الاستجابة والتفاعل القائم بين الإنسان والمجال الذي يعيش فيه.

2-4-2-1 الكثافة السكانية لسنة 1987:

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ في هذه السنة أن بلدية بوقاعة تحتوي على كثافة سكانية عالية التي تقدر بـ 354 ن/كلم² وذلك لصغر مساحتها واحتوائها على مقر الدائرة ثم تليها بلدية بني وسين بكثافة 125 ن/ كلم² وذلك لصغر مساحتها ثم بلدية عين الروى بكثافة 89 ن/كلم² وذلك لاحتوائها على مساحة كبيرة و أن معظم أراضيها هي ملك للدولة لذا يصعب انتشار السكان بها.

جدول رقم (10) توزيع الكثافة السكانية بدائرة بوقاعة لسنتي (1987-1998)

البلديات	سكان 1987	سكان 1998	سكان 2006	مساحة كلم²	كثافة السكانية 1987 ن/كلم²	كثافة السكانية 1998 ن/كلم²	كثافة السكانية 2006 ن/كلم²
بوقاعة	21311	26422	32 033	60,17	354	439	532
عين الروى	10330	11514	17 442	116	89	99	150
بني وسين	8719	10230	11 565	70	125	146	165
مجموع الدائرة	40360	48166	61 040	246,17	164	196	247

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء بقسنطينة 1998 + مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف

2-4-2-2 الكثافة السكانية لسنة 1998:

في هذه الفترة المساحة لم تتغير بل كان عدد السكان في تزايد مستمر لكن الكثافة كانت في بلدية بوقاعة كبيرة، حيث وصلت في هذه السنة إلى 439 ن/كلم² ثم تليها بلدية بني وسين بـ 146 ن/ كلم² ثم بلدية عين الروى 99 ن/ كلم² رغم أن عدد السكان كان في بلدية عين الروى أكثر من بلدية بني وسين ولكن المساحة كانت العكس .

2-4-2-3 الكثافة السكانية لسنة 2006 :

ارتفعت الكثافة السكانية بنسبة معتبر حيث وصلت في بلدية بوقاعة إلى 532 ن/ كلم² و ذلك لهجرة السكان من البلديات المجاورة إلى مركز الدائرة و ارتفاعها في بلدية عين الروي بـ 150 ن / كلم² و يرجع ذلك إلى هجرة سكان بلديتي ماوكلان وبلدية ذراع القايد إلى بلدية عين الروى وذلك لتحسن ظروف المعيشة فيها وأما بلدية بني وسين فنسبة الزيادة كانت مستقرة .

2-2-5 - تركيب السكـــان :

يقصد بالتركيب السكاني الخصائص الكمية للسكان، ويعتبر من الدراسات السكانية المهمة ، حيث يسمح بالتعرف على القوى الإنتاجية للسكان، والتنبؤ باتجاه نموهم ويشمل التركيب الجنسي والعمري، وهذا ما يسمح بضبط الاحتياجات المستقبلية لمختلف الشرائح السكانية ووضع سياسة مبدأ التنمية البشرية التي تعتبر هدفا رئيسيا لكل دراسة .

2-2-5-1 التركيب الجنسي و العمري للسكان:

تركيب السكان من حيث الجنس والعمر يعطي صورة واضحة عن نسبة الذكور والإناث و السن وقدرات المجتمع على التكاثر، وحجم القوة العاملة الحالية والمستقبلية وعدد السكان في سن الزواج والتعليم.

2-2-5-1-1 التركيب الجنسي :

يعرف تركيب السكان من حيث الجنس بعدد ونسبة الذكور والإناث في مختلف الأعمار ويعتمد عليه في معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان و متطلبات السكن والمدارس وغيرها من التجهيزات الاجتماعية، إضافة إلى تقديرات الهجرة التي تمس أساسا الذكور، ومن خلال الجدول رقم (11) أتضح أن نسبة الذكور تفوق نسبة الإناث حيث قدرت بـ 52 % من الذكور و 48 % من الإناث ووصلت نسبة الجنس إلى 108,56 ذكر لكل 100 أنثى وهذا ما يبرز التقارب الجنسي للسكان أي هناك نوع من التوازن بين الذكور والإناث.

جدول رقم (11) التركيب الجنسي والعمري للسكان بدائرة بوقاعة لسنة 2006

النوع	ذكور		إناث		ذكور + إناث		نسبة النوع
الفئات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
16-0	13942	22,84	13441	22,02	27383	44,86	103,7
64-17	16712	27,38	14930	24,46	31642	51,83	111,4
65+	1087	1,78	928	1,52	2015	3,31	117,05
المجموع	31741	52,00	29299	48,00	61040	100	108,56

المصدر مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

شكل رقم (02)

الهرم السكاني لسكان دائرة بوقاعة حسب تقديرات 2006

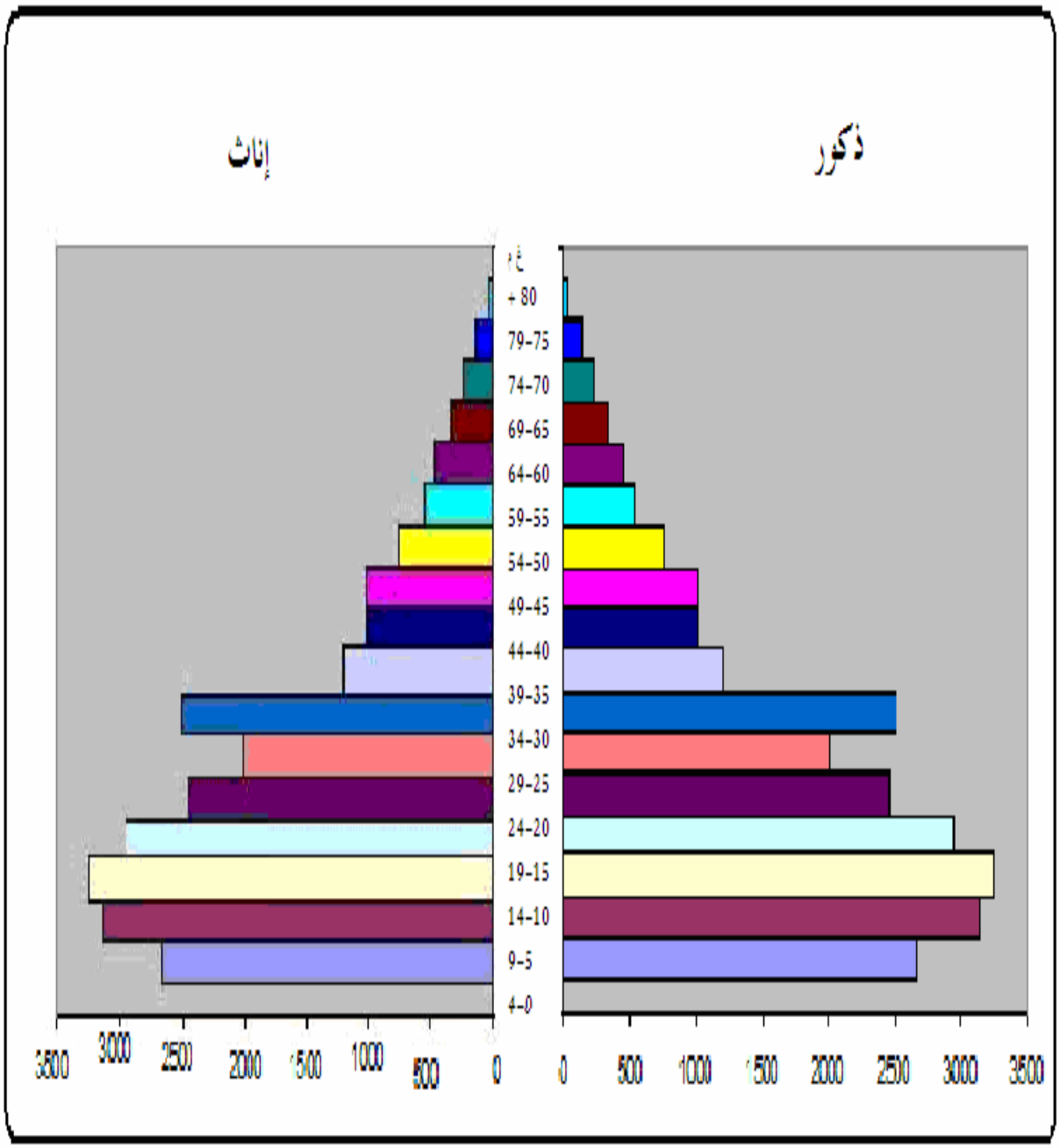

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

2-2 -5-1-1-1- الفئة المتمدرسة من (0 -16) سنة :

وصل عدد السكان في هذه الفئة إلى 27383 نسمة في حين بلغ عدد الذكور 13942نسمة وعدد الإناث 13441 نسمة ووصلت نسبة النوع إلى 103,7 ذكر لكل 100 أنثى وهي حالة طبيعية تبين ارتفاع عدد مواليد ذكور عن الإناث .

2-2-5-1-1-2 الفئة القادرة على العمل من (17-64) سنة :

بلغ عدد السكان لهذه الفئة 31642 نسمة وعدد الذكور 16712نسمة أما الإناث فبلغ عددهن 14930 نسمة بنسبة نوع 111,4 ذكر لكل 100 أنثى وهنا نلاحظ نوع من الخلل بين نسبة الذكور والإناث هذا راجع إلى أمل الحياة عند الإناث وذلك بسبب الأمراض والولادة الكثيرة (عدد الأولاد) والأعمال الشاقة التي تقوم بها المراة الريفية .

2-2-5-1-1-3 الفئة المتقاعدة أكبر من 65 سنة :

يقدر عدد السكان في هذه الفئة بـ 2015 نسمة في حين قدر عدد الذكور بـ1087 نسمة وعدد الإناث 928 نسمة بنسبة نوع 117 ذكر لكل 100 أنثى ونلاحظ هنا نوع من الخلل بين نسبة الذكور والإناث وذلك راجع للأمراض التي تصيب المرأة الريفية.

2-2-5-2 التركيب العمري :

يعتبر من أهم الدراسات السكانية حيث تبين لنا نسبة الصغار إلى الشباب إلى الشيوخ ويفسر لنا العديد من العوامل الديمغرافية مثل اتجاهات النمو والبناء الاجتماعي والزواج وكذلك معرفة القوى السكانية الحيوية والإنتاجية وعلى أساسها يتم التخطيط للمستقبل و يمكن أن يسجل مايلي :

2-2-5-2-1 الفئة من (0-16) سنة :

تمثل الفئة المتمدرسة أو ما دون سن العمل والمعالة في نفس الوقت وبلغت نسبتها 44,89 % من إجمالي السكان مما يدل على فتوة المجتمع وتعتبر أيضا القوة الكامنة لذا يجب الاهتمام بها خاصة في مجال التربية والتعليم والصحة والتخطيط الجيد من أجل توفير مناصب شغل لهم في المستقبل حتى تصبح فئة منتجة يعتمد عليها في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

2-2-5-2-2 الفئة (17 - 64) سنة :

بلغت نسبتها52,11% من إجمالي السكان وهي الفئة النشيطة والقادرة على العمل والمسؤولة على إعالة فئة الصغار والشيوخ كما يمكن اعتبارها أيضا الساعد القوي الذي يستند عليه المجتمع حيث أنها تساعد في إنعاش الاقتصاد كما يمكن أن تكون عائقا من عوائق التنمية إذا لم تتوفر لها مناصب شغل الذي يعتبر أهم عنصر لاستقرار السكان.

2-2-5-2-3 الفئة أكثر من 65 سنة :

تضم الفئة كبار السن الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة وهي فئة الخارجين عن العمل وتشكل نسبة 3,30% من إجمالي السكان وهي نسبة منخفضة مقارنة بالفئتين السابقتين، وهذا يبين أن نسبة الشباب مرتفعة عن نسبة الشيوخ .

2-2-6- توزيع السكان حسب التجمع والتشتت :

إن دراسة السكان حسب نوع التجمعات السكانية يعكس الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية لمكان ما، فكما هو معلوم فإن السكان يميلون إلى التجمع في المراكز أين تتوفر التجهيزات و الخدمات و الأنشطة الاقتصادية، ويمثل السكان بمركز بلدية بوقاعة أكبر نسبة تقدر بحوالي 46,50 % ثم تليها بلدية عين الروى بـ 11,11 % ثم بلدية بني وسين بـ 09,00 % وهذا لتوفر التجهيزات والخدمات وبعض الأنشطة الاقتصادية و الجدول رقم (12) يوضح ذلك .

حيث نلاحظ أن هناك فرق كبير بين المرحلتين 1998و 2006 ومن هذا نستنتج أن دائرة بوقاعة تأثرت كثيرا بالظروف الأمنية ما قبل 1998 حيث أن معظم السكان يتركزون بمقر الدائرة ثم مقـر البلديات ثم المراكز الثانوية ، مثل مقر دائرة بوقاعة التي تقدر نسبة السكان بها 46,5 % ثم بلدية عين الروى بـ 11,15 % ثم المراكز الثانوية ببلدية بني وسين بـ 9,6 % وذلك لتوفر بعض التجهيزات وتحسن الظروف الأمنية، أما المناطق المبعثرة فإن أكبر تركز كان ببلدية عين الروى

جـــدول رقم (12) تطـور السكان بدائرة بوقاعـــة للفترة (1998- 2006)

البلديـــة	المناطـق	سكان1998	%	سكان 2006	%	معدل النمو
بوقاعة	مركز البلدية	22352	46,5	24389	39.96	1,25
	المراكز الثانوية	2233	4,64	2498	4.09	1,61
	المناطق لمبعثرة	1837	3,82	5146	8.44	15,85
عين الروى	مركز البلدية	5363	11,15	7889	12.93	5,66
	المراكز الثانوية	1721	3,6	2365	3.87	4,64
	مناطق مبعثرة	4430	9,21	7188	11.77	7,15
بني وسين	مركز البلدية	4288	9,00	4647	7.62	1,15
	المراكز الثاموية	4617	9,6	5029	8.23	1,22
	المناطق المبعثرة	1325	2,8	1889	3.09	5,19
الدائـــرة	المجموع	48166	100	61040	100	3,44

مصدر: الديوان الوطني للإحصاء بقسنطينة1998

بنسبة9,21 % حيث أن معظم أراضيها فلاحية و ملك للدولة لذا كان التوسع العمراني بها غير ممكن، أما بالنسبة لسنة 2006 فتركز السكان بمقر الدائرة هو في إنخفاض حيث وصل إلى 39,96 % و يتميز مجال الدائرة بنسبة تشتت كبيرة و هذا يعكس الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية لعدد كبير من دواويرها، ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى عدة عوامل تتحكم في التوزيع السكاني من بينها العامل الطبيعي، حيث تبين في الفصل السابق أن تضرس المنطقة جعلها منقسمة إلى قسمين الجهة الشمالية و الجنوبية حيث أن تركز السكان كان في الجهة الشمالية أكثر من الجهة الجنوبية وذلك لوجود الطريق الوطني رقم 75 الرابط بين سطيف و بني ورتيلان، و كذا العامل التجاري بهذه المنطقة الذي جعل السكان يتركزون في التجمعات السكانية مثل مركز بلدية عين الروى و مركز بلدية بوقاعة الواقعتان على هذا الطريق وأما الجهة الجنوبية نجد تشتت السكان وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة وقلة شبكة الطرق بها .

3-2 المـــبـحـــــث الـــثالث : توزيع السكان حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

بعد الدراسة السكانية لدائرة بوقاعة التي أعطت صورة عامة عن كيفية توزيع السكان عبر المجال، نتطرق في هذا المبحث إلى التركيب الاقتصادي لهم من خلال دراسة الفئة العاملة و كيفية توزيعها عبر مختلف القطاعات الاقتصادية باعتبارها الفئة التي تعتمد عليها جميع الأنشطة.

2- 3-1 - توزيع المشتغلين عبر البلديات لسنتي (1998- 2006):

المشتغلين هم الأفراد الداخلون في القوة العاملة، و الذين يساهمون فعلا سواء بالمجهود العضلي أو الفكري في إنتاج السلع و الخدمات[20]، و تتراوح أعمارهم بين 17-64 سنة، حيث بلغ عدد المشتغلين7281 عامل في سنة 1998 ثم ارتفع إلى 10142 عامل سنة 2006 ومن خلال الجدولين نلاحظ أن أعلى معدلات الشغل[21] سلجت ارتفاع في بلدية بوقاعة حيث قدر بـ 17,20% من مجموع سكان تلك الفئة في سنة 1998 ثم ارتفع إلى 18,67 % سنة 2006 وهذا الارتفاع راجع إلى توفر مناصب الشغل في مركز الدائرة وذلك بتركز قطاع الخدمات و الأشغال العمومية بها أما في بلدية عين الروى وبلدية بني وسين فان ارتفاع عدد المشتغلين فهو ضئيل مقارنة ببلدية بوقاعة و السبب في ذلك هو :

1- الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وما نتج عنها من تسريح العمال.

2- الهجرة إلى مركز الدائرة للقرب من مكان العمل.

3- الأزمة الأمنية التي أدت إلى تخلي السكان عن نشاطهم بالمناطق الجبلية الريفية.

جدول رقم (13) توزيع نسبة الشغل والإعالة وعدد البطالين بالدائرة لسنة 1998

البلديات	عدد السكان	عدد السكان في سن العمل	عدد المشتغلين	نسبة الشغل %	معدل الإعالة العام	عدد البطالين
بوقاعة	26422	13694	4545	17,20	5,81	1055
عين الروى	11514	5967	1620	14,06	7,10	622
بني وسين	10230	11752	1116	10,90	9,16	633
مجموع الدائرة	48166	31413	7281	15,11	6,23	2310

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء بقسنطينة 1998

[20] أ محمد الهادي لعروق : مدينة قسنطينة دراسة في جغرافيا العمران ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1974 ص 126

[21] نسبة الشغل = عدد المشتغلين فعلا / عدد السكان 100x

جدول رقم (14) التوزيع النسبي للشغل والبطالة والإعالة في دائرة لسنة 2006

البلديات	عدد السكان	عدد السكان في سن العمل	عدد المشتغلين	نسبة الشغل %	نسبة البطالة %	معدل الإعالة العام
بوقاعة	32 033	16605	5982	18,67	31,20	06,18
عين الروى	17 442	9042	2673	15,32	18,50	10,42
بني وسين	11 565	5995	1487	12,85	24,80	12,85
مجموع الدائرة	61 040	31642	10142	15,30	26,36	07,31

المصدر : مديرة التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

2 -3-2 - توزيع البطالة عبر البلديات لسنتي (1998 و 2006):

البطالة هي أزمة اقتصادية واجتماعية تقصد بها فئة من السكان القادرين على العمل لكونهم عاطلين والذين تتراوح أعمارهم بين (17- 64) سنة، حيث بلغ عددهم سنة 1998 في دائرة بوقاعة بـ 2310 نسمة والملاحظ ارتفاع معدل البطالة[22] في بلدية بوقاعة والذي وصل إلى 31,20 % وإنما أقل نسبة سجلت في بلدية بني وسين بنسبة 18,50 % ويفسر ارتفاع أو انخفاض معدل البطالة إلى وفرة أو نقص المشاريع الاقتصادية الخاصة وكذلك لعدم توفر مناصب الدائمة وعدم تسجيل معظم العمال الخواص لدى مصلحة التأمينات وهذا يؤدي لعدم توفر المعطيات الحقيقية.

3-3-2 -توزيع معدل الإعالة العام لسنتي (1998 -2006) :

الإعالة هي نصيب الفرد الغير المشتغل من السكان المشتغلين، و نهدف من وراء دراسته إلى معرفة العبء الاقتصادي الذي تتحمله الفئة العاملة ،حيث بلغ معدل الإعالة العام[23] في دائرة بوقاعة لسنة 1998 6,23 % أي عامل لكل 6 أفراد وسجلت أعلى نسبة ببلدية بني وسين و بنسبة 9,16 % وأقل نسبة سجلت في بلدية بوقاعة بنسبة 5,81 % وهذا يعكس انخفاض معدل البطالة وانخفاض معدل البطالة وانخفاض معدل الشغل وعلى العموم فإن معدل الإعالة في دائرة بوقاعة يساوي المعدل الوطني الذي يقدر بـ 01 عامل لكل 6 أفراد.

4-3-2 - توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي:

يسمح لنا بتوزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية و تحديد القطاع الذي عرف تطورا أو تدرجا في التطوروكذلك يحدد القطاع الذي يحتوي على العدد الأكبر من العاملين ومدى مساهمته

[22] نسبة البطالة: (عدد المشتغلين فعلا /عددا لسكان في سن العمل) x 100

[23] معدل الإعالة العام : عدد السكان /عدد العاملين فعلا

في التخفيض من ظاهرة البطالة ونظرا لنقص المعطيات سنقتصر في دراستنا على أربع قطاعات والجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم (15) توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بالدائرة لسنة 1998

البلديات	الفلاحة	أشغال عمومية وبناء	صناعة	خدمات	المجموع
بوقاعة	190	1364	484	2507	4545
عين الروى	350	392	134	744	1620
بني وسين	138	670	180	128	1116
مجموع الدائرة	678	2426	798	3379	7281

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء بقسنطينة199

جدول رقم (16) توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الإقتصادي بالدائرة لسنة 2006

البلديات	الفلاحة	اشغال عمومية وبناء	صناعة	خدمات	المجموع
بوقاعة	144	2114	460	3264	5982
عين الروى	226	1360	167	920	2673
بني وسين	81	436	150	820	1487
مجموع الدائرة	451	3910	777	5004	10142

المصدر : مديرة التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

2-3- 4-1 العاملون في القطاع الفلاحي:

بلغ عدد العاملين في القطاع الفلاحي 678 عاملا سنة 1998 ثم انخفض سنة 2006 إلى451 عامل وهذا التراجع الملاحظ في عدد المشتغلين لهذا القطاع يعود إلى توجه اليد العاملة الفلاحية نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى ودخول الآلات الفلاحية الحديثة مما أدى إلى تقلص اليد العاملة

2-4-3-2 العاملون في قطاع البناء والأشغال العمومية :

عرف هذا القطاع ارتفاع في عدد المشتغلين، حيث قدر سنة 1998 بـ 2426 عامل ثم ارتفع سنة 2006 إلى 3910 عامل وهذا راجع إلى إقامة بعض المشاريع الإنمائية خاصة فيما يتعلق بشق الطرقات و البرامج السكنية.

2-3-4-3 **العاملون في القطاع الصناعي :**

نلاحظ في هذا القطاع انخفاضا نوعا ما في عدد المشتغلين حيث قدر في سنة 1998 بـ798 عامل ثم ارتفع في سنة 2006 إلى777عامل وذلك راجع إلى تسريح العمال عدم خلق مناصب شغل جديدة.

2-3- 4- العاملون في قطاع الخدمات :

نلاحظ ارتفاع عدد المشتغلين في هذا القطاع حيث قدر سنة 1998 بـ3379 عامل وارتفع إلى 5004 عامل سنة 2006 وهذا راجع إلى توجه عدد كبير من اليد العاملة في القطاعات الأخرى إلى النشاط الخدماتي، وخاصة الشباب لأنه نشاط خفيف وخاصة الصحة والتعليم والإدارة.

خـلاصـة الفـصـل :

من خلال دراسة الإمكانيات الطبيعية و البشرية داخل مجال الدائرة بالإضافة للتطرق إلى تركيب السكان إستنتجنا أن منطقة الدراسة تحتوي على ما يلي :

إمكانيات طبيعية ملائمة و مساعدة لتحقيق عملية التنمية، وخاصة في القطاع الفلاحي الذي يشجع على غرس الأشجار (الفواكه ، الزيتون ، التين...) في المناطق القليلة الارتفاع، وكذلك الزراعات الجبلية و الخضروات في المناطق المنخفضة وهذا بسبب المناخ المناسب و التربة الملائمة لهذه الزراعات في معظم مناطق الدائرة .

2- التوزيع الغير متوازن للسكان عبر مناطق الدائرة هذا راجع إلى الوضعية التضاريسية للمنطقة أما تركزهم كان بالتجمعات الرئيسة مثل البلديات و المراكز الثانوية وقليلة بالمناطق المبعثرة.

3- زيادة عدد السكان و توزيعهم الغير المتعادل بحيث عدد كبير منهم يتمركزون في المراكز الرئيسية مثل البلديات و المركز الثانوي الحدرة وعلى حواف الطرق وخاصة الطرق الكبرى وشبه منعدم في المناطق المبعثرة.

4- تركز التجهيزات في مركز الدائرة و مركز بلدية عين الروى مع وجود مجال واسع يعاني من العزلة بسبب العامل الطبيعي الذي كان له تأثير كبير في توزيع التجهيزات ، وهذا ما خلق اختلال في التوازن داخل مجال الدائرة جعلها تعيش اضطرابا مجاليا أخضعها لنفوذ مركز الدائرة الذي أستحوذ على أهم التجهيزات .

5- تركيب السكان حسب قطاعات النشاط الاقتصادي أظهر لنا ارتفاع ضعف في معدلات الشغل خاصة على مستوى البلديات و ارتفاع في معدلات البطالة و الإعالة و هذا يبين أن دائرة بوقاعة لها يد عامة تعاني من البطالة.

الفصل الثالث

وضعية القطـاع الفلاحـي و الصناعـي في دائرة بوقاعة

المبحث الأول :

القطاع الفلاحي

المبحث الثاني :

القطاع الصناعي

مقدمـــة الفصل :

يعتبر القطاع الفلاحي و الصناعي عنصران هامان في التنمية و في تنظيم المجال وارتكاز مختلف النشاطات البشرية و أعمال التهيئة، و قد يشكلان عائقا أمام هذه الأعمال، لما لهما من تأثير كبير على توزيع السكان و النشاطات، و لذلك وجب التطرق و التعرف على الإمكانيات الفلاحية و الصناعية للمنطقة، حيث تعد من العناصر الأساسية المحركة للمجال، وهذا من خلال التوزيع الأحسن للأنشطة و الذي من شأنه أن يحقق التوازن الاقتصادي و يضمن التنمية عبر كامل مجال الدائرة .

1-3 المبحث الأول : القـــطـــاع الفـــلاحـــي

يشكل قطاع الفلاحة أحد الدعائم الأساسية للنهوض بمجال الدائرة وبناء الاقتصاد المحلي لها، كما يساهم كذلك في ترقية الاقتصاد الوطني لكونه يوفر أحد المطالب الأساسية للمجتمع و هو الغذاء، إضافة إلى الروابط الهيكلية التي يحدثها مع بعض القطاعات من خلال ما يوفره من مواد أولية للصناعة والتجارة.

وبما أن مجال دراستنا يتميز بإمكانيات فلاحية معتبرة، باعتباره يشمل الأراضي الزراعية ذات قيمة متوسطة، و أنها ذات طابع ريفي يغلب عليها النشاط الفلاحي، لذلك فدراسة هذا القطاع وتسليط الضوء على جميع إمكانياته و عوائقه، من شأنه إعطاء تقييم دقيق لكل منطقة و بالتالي معرفة الإمكانيات الحقيقية المتوفرة بالدائرة من ناحية المساحة، العتاد و الإنتاج الفلاحي وكذا طرق استغلالها قبل تطرقنا إلى الوصفة الفلاحية ارتأينا انه من الأفضل دراسة البنية العقارية التي هي العامل الأساسي .

1-1-3 البنيـــة العقاريـــة:

تقدر مساحة الأراضي الزراعية في دائرة بوقاعة بـ 16561,14 هكتار منها 2291 هكتار تابعة للقطاع العمومي و 14270,14 هكتار للقطاع الخاص، ومن خلال الجدول رقم (17) نجد أن القطاع العمومي الذي يظهر على شكل مستثمرات جماعية وفردية التي تحتل نسبة 13,83% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في المنطقة تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بالقطاع الخاص، الذي يمثل 86,16 % من مساحة الأراضي الزراعية و الجدول التالي يبن ذلك .

جـــدول رقـــم (17) البنيـة العقاريـة للأراضـي الزراعية في دائـرة بوقاعـة

	المستثمـرات الجماعيـــة			المستثمـرات الفرديـــــة			مزارع الخـــواص		
البلديـــــات	عـــدد المستثمرات	عدد المستفيدين	المساحة هكتار	%	عـــدد المستثمرات	عدد المستفيدين	المساحة هكتار	%	عدد المستفيدين	المساحة هكتار	%
بوقاعة	5	24	778,85	36,52	2	2	37	23,38	373	8006,10	56,11
عين الروى	4	26	445,48	20,88	3	3	32,7	20,67	370	4409,07	30,90
بني وسين	8	42	908,46	42,60	8	8	88,51	55,95	359	1854,97	12,99
المجمـــوع	17	92	2132,79	100	13	13	158,21	100	1102	14270,14	100

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

1-1-1-3 مزارع الخواص:

تحتـل المـزارع فـي القطـاع الخـاص مـساحة 14270,14 هـ مـن الأراضـي الـصالحة للزراعة ، ويقدر عددها بـ 1102 مزرعـة وأنهـا تنتقل بين الأفراد عن طريـق التقسيم الـوراثي و البيع و الشراء و هذا ما أدى إلى ارتفاع عددها، كما أن مساحتها فـي تقلص مستمر، حيث سجل أكبر عدد المزارع في الفئة (1- 2) هـ بعدد 305 مزرعة و أقلها فـي الفئـة (50 -100) هـ بـ 19 مزرعة.

جـــدول رقـــم (18) توزيع المستثمرات حسب المساحة في دائـرة بوقاعـة

المساحة هكتار	المستثمـرات الجماعيـــة			المستثمـرات الفرديـــــة				مزارع الخـــواص		
	عدد المستثمرات	عدد القطع	المساحة هكتار	%	عدد المستثمرات	عدد القطع	المساحة هكتار	%	عدد القطع	المساحة هكتار	%
1 - 2	--	--	--	--	1	1	01,00	00,64	305	112,73	00,79
2 - 5	--	--	--	--	3	3	08,00	05,05	355	2374,55	16,64
5 – 10	1	03	05	00,25	1	1	08,88	05,62	162	2297,49	16,10
10 – 20	--	--	--	--	5	5	67,51	42,67	178	3775,87	26,46
20 – 50	4	13	341,56	16,01	3	3	72,82	46,02	83	4517,86	32,08
50 – 100	4	22	179,27	08,40	--	--	--	--	19	1131,64	07,93
100 – 200	3	16	369,90	17,34	--	--	--	--	--	--	--
200 -1000	5	38	1237,06	58,00	--	--	--	--	--	--	--
المجموع	17	92	2132,79	100,00	13	13	158,21	100	1102	14270,14	100

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

3-1-1-2 المستثمرات الفلاحية :

صدر قانون المستثمرات الفلاحية في 08 ديسمبر 1987 لتمكين المنتجين الفلاحين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي بمنحهم حق الانتفاع الدائم مع احتفاظ الدولة بملكية الأرض ً ويهدف هذا القانون إلى:

- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثل.
- رفع الإنتاج والإنتاجية بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي.
- ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.
- إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج ً[1].

و بلغ عدد المستثمرات الجماعية 17 مستثمرة ومساحتها 1932,79 هـ من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نجدها تتركز في المناطق المنبسطة حيث سجل أكبر عدد المستثمرات في الفئة (200 – 1000) هـ بـ 5 مستثمرات.

أما المستثمرات فردية قدرت مساحتها 158,21 هـ وبلغ عددها 13 مستثمرة و سجل أكبر عدد منها في الفئة (10– 20) هـ بـ 5 مستثمرات.

3-1-2 توزيع الأراضي الزراعية:

تتميز دائرة بوقاعة بالتنوع في توزيع أراضيها، حيث تسيطر عليها الأراضي الفلاحية، وذلك لكبر مساحتها، وأن توزيع الأراضي بها هو كالتالي :

جـــــدول رقم (19) توزيـــــــع الأراضـــي الزراعية في دائرة بوقاعـــة

البلديات	أراضي فلاحية	%	غابة- أحراش	%	أراضي غير منتجة	%	المجموع (هـ)
بوقاعة	2764,84	45,95	1624,59	27,00	1627,59	27,05	6017,02
عين الروى	9094,40	78,40	1335,16	11,51	1170,44	10,09	11600,00
بني وسين	4701,90	67,17	1685,60	24,08	612,50	8,75	7000,00
المجموع (هـ)	16561,14	67,28	4645,35	18,87	3410,53	13,85	24617,02

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

[1]- المادة الأولى من قانون المستثمرات الفلاحية.

شكل رقم (03) توزيـع الأراضـــي الزراعية في دائرة بوقاعـة حسب البلديات لسنة 2006

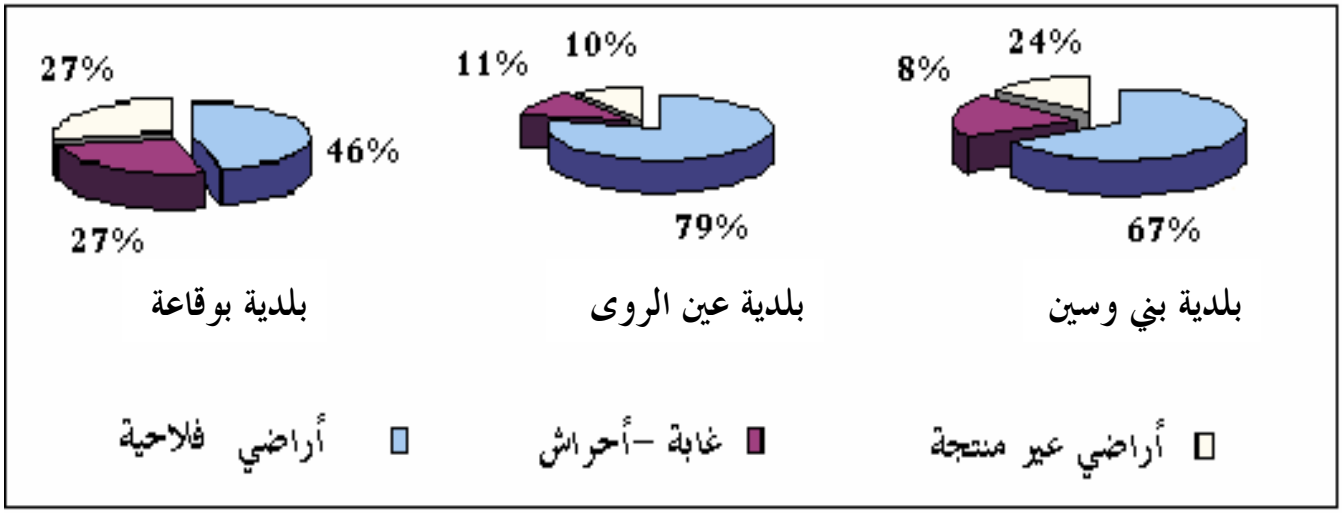

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

3-1-3 الاستغلال الزراعي :

تعتبر دائرة بوقاعة منطقة زراعية حيث بلغـــت نسبة المساحة الصالحة للزراعة بـ 16561,14 هـ أما أهم الزراعات التي تمارس بالمنطقة هي كما يبينها الجدول التالي :

جـــــدول رقم (20) إستغلال الـــتربـــــة في دائرة بوقاعـــة

البلديات	المحاصيل الكبرى	%	أشجار مثمرة	%	الخضروات	%	المجموع (هـ)
بوقاعة	2641,22	95,53	107,27	3,88	16,39	0,59	2764,88
عين الروى	8754,26	96,26	287,38	3,16	52,74	0,58	9094,38
بني وسين	4625,72	98,38	54,54	1,16	21,62	0,54	4701,88
هـ) (المجموع	16021,20	96,73	449,19	2,73	90,75	0,54	16561,14

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

1-3-1-3 المحاصيل الكبرى :

تتمثل في زراعة الحبوب وهي موجهة للاستهلاك الذاتي، خاصة التي يمتلكها الخواص و أما التـي تمتلكهـا المزرعـة النموذجيـة الموجـودة ببلديـة عـين الـروى فهـي موجهـة للتـسويق، وتحتـل

المناطق ذات الميل الضعيف (السفوح) كما تنتشر في المناطق السهلية بشكل قليل، وتتمثل أساسا في الحبوب بمساحة 16021,20 هـ

2-3-1-3 الأشجار المثمرة:

تحتل المرتبة الثانية بعد الزراعات الكثيفة و تنتشر في المناطق الأكثر انحدارا من التي تنتشر فيها الزراعات الواسعة و المناطق الجبلية التي يستحوذ عليها الخواص و من أهمها: التين، الزيتون، التفاح، المشمش، الأجاص، الرمان و تحتل مساحة قدرها 449,19 هـ .

3-3-1-3 الخضروات :

توجد هذه الزراعات في المناطق الأكثر خصوبة، والقريبة من مصادر المياه كالمصاطب الموجودة على ضفاف الأودية، فهي تستفيد من الري باستعمال المضخات، و تتميز بالتنوع لأنها تستغل بالطرق الحديثة و يستحوذ عليها الخواص و تحتل مساحة 75، 90 هـ .

-1-5 الآلات الزراعية :

نقصد بها مختلف الوسائل الميكانيكية و التجهيزات الفلاحية الضرورية لتوفير الشروط اللازمة لزراعة ناجحة و فعالة و التي يبقى دورها مهم كونها تلعب دورا هاما في زيادة الإنتاج و المحا فظة على الأراضي الزراعية، و يمكن تقسيم هذه الآلات إلى أنواع مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (25) توزيع عتاد الفلاحة بدائرة بوقاعة لسنتي (1998- 2006)

نوع العتاد	عتاد الحصاد	عتاد البذر	عتاد التسميد و الإخصاب	عتاد تحضير الأرض	عتاد المعالجة
سنة 1998	30	35	37	130	190
سنة 2006	72	80	40	170	260

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عتاد المعالجة سجل أكبر عدد ثم يليها عتاد الحصاد ثم عتاد البذر، و يمكن إرجاع إرتفاع النوعين الأولين إلى طبيعة أراضي الدائرة التي تمارس فيها الزراعات الواسعة التي تحتاج إلى مثل هذا العتاد، كما نلاحظ نقص في عتاد تحضير الأرض الذي يكتسي أهمية كبيرة في تطوير الإنتاج و هذا يدل على النقص الملحوظ في هذه الفترة بسبب اعتماد الزراعة على الوسائل التقليدية ولمقارنة التطور الذي عرفه العتاد الزراعي من سنة 1998 إلى 2006 فنجد أن حظيرة العتاد الفلاحي عرف تزايدا على مستوى الدائرة و ذلك رغم عمليات التجديد التي صاحبت هذه الفترة و يمكن تفسير هذا التزايد بعدة عوامل منها :

1- صيانة العتاد الفلاحي .

2- دعم الدولة المخصص لهذا القطاع.

لذا ما يمكن قوله أن مجال الدراسة يعتمد على مختلف أنواع العتاد الفلاحي لكننا سنركز أكثر على العتاد الخاص بالجرارات و الحصادات و تقديمها كعينة لمعرفة مدى تغطيتها لمجال الدائرة .

3-1-5-1 آلات الحرث و البذر :

نتطرق في هذا العنصر إلى توزيع هذا النوع حسب المساحة الزراعية حيث نعرف من خلاله مدى تغطية هذا العتاد لمجال الدائرة بما يحقق تطور قطاع الفلاحة ويمكن توضيح هذا من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (26) مؤشر إستخدام الجرارات في دائرة بوقاعـــــة

عدد الجرارات	المساحة الصالحة للزراعة	نصيب كل جرار بالهكتار
170	16561,14	97.41

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الجرارات بالدائرة يكتسي أهمية كبيرة خاصة إذا تم إستغلالها في الميدان الزراعي حيث تعمل على رفع المردود الزراعي من خلال عملية التوسع في المساحات الزراعية التي يسمح بها هذا النوع من الألات و الاستغلال الجيد للأرض، لكن الشيء الملاحظ في الآونة الأخيرة هو تحويل العديد من الجرارات إلى أعمال الأخرى غير الفلاحة منها الأشغال العمومية و الري....الخ.

أما بالنسبة لمؤشر استخدام الجرارات بالدائرة فقدر بـجرار لكل97,41 هـ وهذا بصفة عامة مقبول حيث أ ن المعيار الوطني محدد بـ : جرار لكل 300 هـ في الزراعات الواسعة و 30 إلى 50 هكتار في الزراعات الكثيفة.

3-1-5-2 الحصادات :

لتوضيح هذا العنصر قمنا بإنجاز الجدول التالي:

جدول رقم (27) مؤشر إستخدام الحصادات لدائرة بوقاعـــــة

عدد الحاصدات	المساحة الحبوب (هـ)	نصيب الآلة من الهكتارات
72	16 021,20	222.51

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

قمنا بحساب هذا المؤشر بالاعتماد على مساحة الحبوب لأن هذا النوع فقط يحصد أما بالنسبة للأنواع الزراعية الأخرى فتجني، حيث نلاحظ من الجدول أن مؤشر استخدام قدر بـ

222,51 هكتار للحصادة و هو متوسط إذا ما قورن بالمعيار الوطني المحدد بحصادة لكل 400 هكتار، رغم كل هذا أن الأرقام توضح إكتفاء في العتاد الفلاحي ألا أن الواقع عكس ذلك، حيث أن عدد كبير منهما معطل لقلة الصيانة و لعل الإنتاج الزراعي ضعيف يوضح جليا هذا القول.

3-1-4 الإنتاج النبـــــــــاتـــــي:

يعد الإنتاج النباتي الهدف الرئيسي لكل استغلال زراعي، فمقياس نجاح أي نشاط اقتصادي هو ما مدى إنتاجيته و مردوديته، حيث ارتفاعهما أمر من شأنه أن يدفع إلى تطوير الاقتصاد المحلى للدائرة، كما يساهم في بناء الاقتصاد الوطني و بالتالي تحسين مستوى الدخل و المعيشة للفرد و المجتمع داخل المجال الذي يعيش فيه، و يتميز الإنتاج النباتي لدائرة بوقاعة بتنوعه و يتوزع كما يلي:

3-1-4-1 الحبوب:

تحتل زراعة الحبوب المرتبة الأولى بالدائرة، حيث تسجل أكبر مساحة و التي تقدر بـ 16021,20 هـ وهي موزعة كما يلي :

3-1-4- 1-1 القمح الصلب :

جدول رقم (21): إنتاج القمح الصلب في دائرة بوقاعة لبعض المواسيم الفلاحية(2000-2006)

الموسم الفلاحي	2001 - 2000	20 02 - 2001	2003 - 2002	2004 - 2003	2005 - 2004	2006 - 2005	المتوسط
الإنتاج ق	56406	59382	57888	68400	82985	83589	68108,33
المساحة هـ	7775	8226	7979	8680	8450	7895	8167,50
المردود ق/هـ	7,25	7,21	7,25	7,88	9,82	11,22	8,43

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

شكل رقم (04) إنتاج القمح الصلب في دائرة بوقاعـــة لبعض المواسيم الفلاحية(2000-2006)

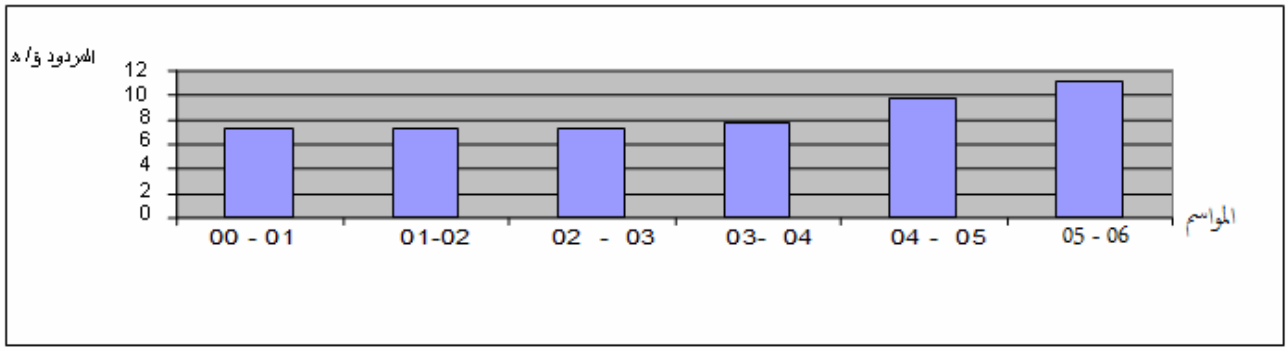

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006 + انجاز الباحث

يسيطر إنتاج القمح الصلب على جميع محاصيل الحبوب، سواء من ناحية المساحة أو من حيث كمية الإنتاج، حيث وصل الإنتاج في الموسم (2004-2005) إلى 82985 قنطار بمساحة تقدر بـ 8450 هكتار، و أما المردود فهو في تحسن من موسم إلى أخر و من سنة إلى أخرى وهذا بتأثير عدة عوامل أهمها :

1. الوسائل و الآلات المستعملة في الإنتاج الزراعي .
2. المناخ الملائم وخاصة في السنوات الأخيرة .
3. إدخال تقنيات علمية حديثة في كيفية الاستغلال واستعمال الأدوية للرفع من الإنتاج.

3-1-4-1-2الشعير:

جـدول رقم (22) إنتاج الشعير في دائرة بوقاعـــة لبعض المواسيم الفلاحية (2000-2006)

الموسم الفلاحي	2001 - 2000	20 02 - 2001	2003 - 2002	2004 - 2003	2005 - 2004	2006 - 2005	المتوسط
الإنتاج ق	11739	9888	10360	11070	11900	12152	11184,83
المساحة هـ	1173	1025	940	998	1069	1082	1047,83
المردود ق/هـ	10	9,64	11,02	11,09	11,13	11,23	10,64

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

شكل رقم (05) إنتاج الشعير في دائرة بوقاعـــة لبعض المواسيم الفلاحية (2000-2006)

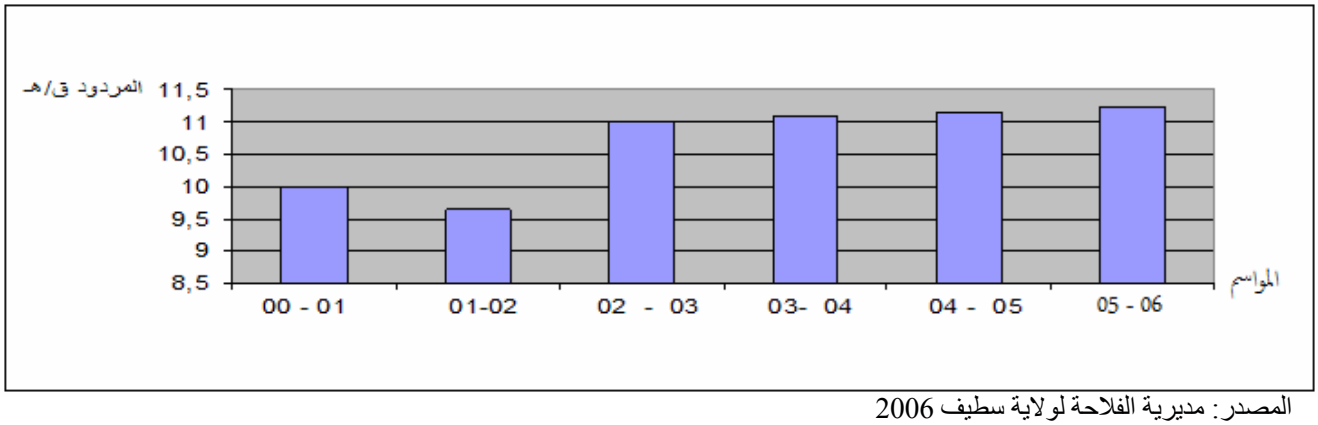

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

يعتبر إنتاج الشعير قليل مقارنة بإنتاج القمح الصلب، ويأتي في المرتبة الثانية ، وكان متوسط مردود الشعير 10,64 ق/هـ و سجل أكبر مردود في موسم (2005- 2006) بـ 11,23 ق/هـ وأضعف مردود كان في موسم (2001-2002) بـ 9,64 ق/هـ وإن مردود ه متغيرا من موسم لأخر و هذا لعدة أسباب منها:

1- الأهمية التي تعطى للقمح الصلب بدل من الشعير.

2- الأراضي الخصبة تخصص للقمح الصلب الذي يشكل مادة أساسيا في الاستهلاك اليومي للإنسان وأما المناطق ذات المردود الضعيف تخصص للشعير كونه لا يحتاج نموه إلى أراضي ذات جودة عالية و كذا قيمته الاقتصادية ضعيفة مقارنة بالقمح.

3- تغير في المساحة المزروعة .

3-1-4-1-2 الخضروات :

تنتشر هذه الزراعات على ضفاف الأودية و المصاطب و الأراضي الخصبة والمصادر المائية لأنها تحتاج إلى كمية كبيرة من الماء و هي من المزروعات المسقية .

جـــدول رقم (23) : إنتاج الخضروات في دائرة بوقاعـة عبر المواسم (2000-2006)

النوع / المواسم الفلاحي		2000 - 2001	2001 – 20 02	2002 - 2003	2003 - 2004	2004 - 2005	2005 - 2006	المتوسط
الخـضـــر	الإنتاج ق	2280	2000	1600	2150	3000	5680	2785
	المساحة هـ	45,8	31,2	20,0	20,0	28,0	38,0	30,50

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

شكل رقم (06) إنتاج الخضروات في دائرة بوقاعـــــة عبر مختلف المواسم (2000-2006)

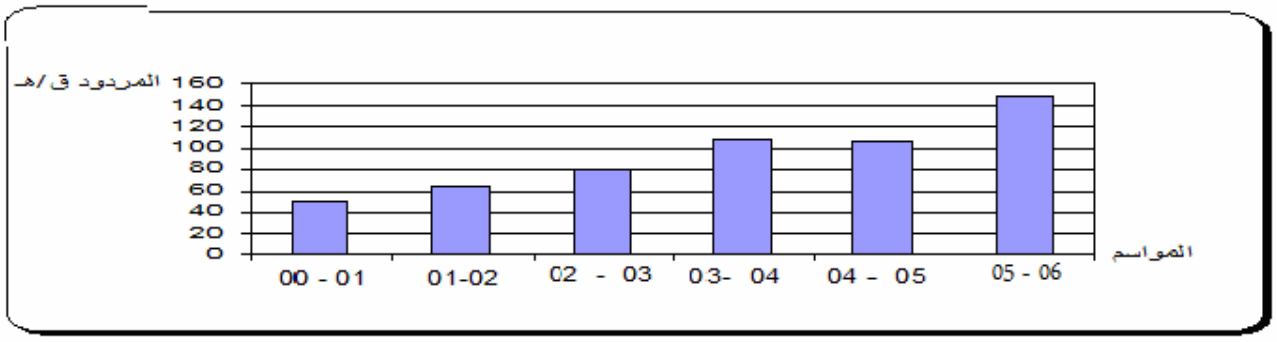

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

عر ف إنتاج الخضروات تغيرا ملحوظا و هذا راجع إلى تغير المساحة من موسم إلى أخر لأنها زراعات معاشية ، حيث نلاحظ أن إنتاج الخضر يشكل أكبر كمية إنتاج مقارنة بالأنواع الأخرى التي تدخل ضمن هذا النوع من الزراعات، وهذا راجع للاحتياج الدائم لمثل هذه الزراعة في الإستهلاك اليومي للمواطن .

3-1-4-1-3 الأشجار المثمرة:

هذه الزراعات ذات أهمية بالمنطقة، فهي تنتشر في المناطق ذات انحدار كبير أي الصعبة الاستغلال في الزراعات الواسعة ومن أهم هذه الزراعات هي: التفاح، اللوز، التين و الزيتون

وتتواجد بالقرب من المشاتي و المساكن الريفية و تبلغ مساحتها 449,19 هـ و بنسبة 2,73 %من المساحة الصالحة للزراعة و الجدول التالي يبين ذلك :

جـــــدول رقم (24) إنتاج التفاح في دائرة بوقاعـــــة عبر المواسم (2000-2006)

	الموسم	2001 - 2000	20 02- 2001	2003 - 2002	2004 - 2003	2005 - 2004	2006 - 2005
التفاح	المساحة هـ	50	52,5	54,8	56,8	58,8	59,8
	الإنتاج ق	320	370	390	400	435	450
اللوز	المساحة هـ	40,00	45,10	46,80	50,70	55,60	60,80
	الإنتاج ق	355	390	410	530	700	720
التين	المساحة هـ	70	75,02	79,09	84,90	91,50	94,02
	الإنتاج ق	92	350	370	460	490	500
الزيتون	المساحة هـ	140,60	150,20	160,30	175,40	190,20	205,10
	الإنتاج ق	10747	10767	12048	14533	16990	17562

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة المخصصة لهذه الزراعات في تزايد مستمر و أما الإنتاج فإنه يعرف تزايد من موسم لآخر، نتيجة لإدخال وسائل حديثة و الأهمية البالغة التي أعطتها الدولة للفلاحة و ذلك بتقديم الدعم للمواطنين لكي يستثمر في القطاع الفلاحي وخدمة الأرض وتوفر المناخ و التربة الملائمة لهذا النوع من الزراعات .

6-1-3 الثروة الحيوانية بالدائرة :

تعد الثروة الحيوانية من الركائز الأساسية للإنتاج الفلاحي و لها أهميتها الكبرى في بناء الإقتصاد المحلي و الوطني، و سنحاول في هذه الدراسة التطرق لها ومعرفة ما مدى مساهمتها في تلبية حاجيات السكان و ترقية المجال الريفي للدائرة، هذه الثروة التي تساهم بشكل كبير في تحسين المستوى المعيشي للفرد و النهوض بالمجتمع ككل لذا يجب التركيز عليها لتطوير اقتصادها، وإن تطوير الثروة الحيوانية من شأنه أن يساهم في خلق وحدات صناعية تابعة لها مثل الدباغة، و جمع و تحويل الحليب وغيرها من الصناعات التحويلية والتي بدورها توفر مناصب شغل خاصة على مستوى البلديات و تتوفر الدائرة على عدد معتبر من رؤوس الماشية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (28) : عدد رؤوس الماشية بدائرة بوقاعـــــة عبر المواسم (2000-2006)

الموسم	2000 - 2001	20 02 - 2001	2002 - 2003	2003 - 2004	2004 - 2005	2005 - 2006	المتوسط
الأبقار	2 450	2 510	2 700	2 810	2 900	2 935	2 717
الأغنام	10 671	10 526	10 122	10 950	10 560	10 570	10 566
الدواجن	50 000	48 000	49 100	55 600	60 200	64 200	54 516

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

شكل رقم (07) : عدد رؤوس الماشية بدائرة بوقاعـــــة عبر المواسم(2000-2006)

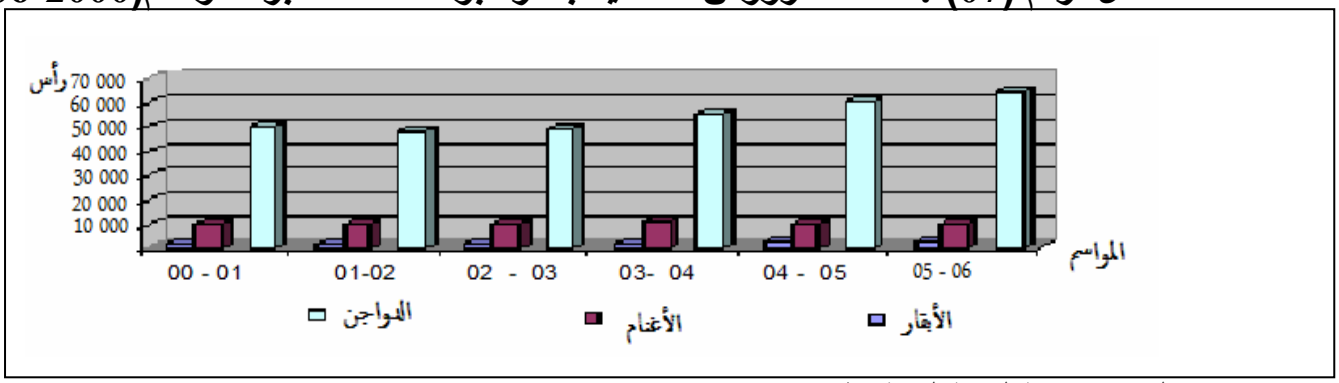

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

3-1-6-1 تربية الأبقار:

تربى الأبقار ذات السلالة الجيدة والتي تستخدم بالطرق الحديثة في تربيتها كتغذيتها بالأعلاف المستوردة، أما السلالة المحلية فتربى في المناطق الجبلية بالطرق التقليدية، حيث أن عدد الأبقار في دائرة بوقاعة في تزايد مستمر و ذلك للأهمية التي أعطتها الدولة لهذا الجانب و خاصة في المرحلة الأخيرة.

3-1-6-2 تربية الأغنام:

يمارس الفلاح الزراعات الواسعة و كذا تربية الأغنام، لأنها تتغذى على الأعشاب الطبيعية كالأعلاف و بقايا الحصاد وهي قليلة و ذلك لصعوبة تربيتها وقلة المساحات الرعوية الخاصة بتربيتها.

3-1-6-3 تربية الدواجن:

تشهد المنطقة ارتفاع مستمر في تربية الدواجن و ذلك لسهولة تربيتها و خاصة داخل الإسطبلات (المداجن) وذلك باستعمال الطرق الحديثة في تربيتها وكذا لارتفاع سعرها في السوق.

3-1-7 الإنتاج الحيواني بالدائرة :

تتميز الدائرة بإنتاج حيواني متنوع تبعا للثروة الحيوانية الموجودة بها، و يتمثل خصوصا في اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، البيض، الحليب وغيرها من الأنواع الإنتاجية الأخرى، و هي ثروة ذات أهمية اقتصادية و اجتماعية كبرى و الجدول الآتي يوضح الإنتاج الحيواني بالدائرة.

جدول رقم (29) : الإنتاج الحيواني في دائرة بوقاعـــة عبر المواسم(2000-2006)

الموسم	2001 - 2000	20 02 - 2001	2003 - 2002	2004 - 2003	2005 - 2004	2006 - 2005	المتوسط
لحوم حمراء (ق)	1 790	1 750	1 862	1 910	2 110	2 319	1 957
لحوم بيضاء ق	19 200	18 920	19 800	21 251	21 546	22 470	20 531
البيض (و)	975 000	936 000	957 154	1 084 200	1 173 900	1 251 900	1 063 025
الحليب (ل)	2 145 000	2 035 800	2 106 000	2 191 800	2 222 000	2 289 300	2 164 983

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

3-1-7-1 إنتاج اللحوم الحمراء :

قدر متوسط إنتاج اللحوم الحمراء بالدائرة بـ 1957 قنطار سنويا وهو جيد مقارنة بالمناطق الأخرى بحيث أن سكان المنطقة يعتمدون على تربية الأبقار الموجهة للتسمين، بالإضافة إلى توفر الظروف المناخية الملائمة لتربيتها بهذه المنطقة.

3-1-7-2 إنتاج اللحوم البيضاء :

سجل متوسط إنتاج اللحوم البيضاء بـ 20531 قنطار سنويا وهو جيد مقارنة بالمناطق الأخرى حيث يتركز أساسا في بلدية بوقاعة والتي تتوفر على إمكانيات لتطوير هذا الإنتاج مثل الإسطبلات الخاصة لإنتاج هذه اللحوم و التي توجد معظمها في بلدية بوقاعة وبلدية بني وسين.

3-1-7-1-1 إنتاج البيض :

بلغ متوط إنتاج البيض بـ 1063025 بيضة في السنة، وكانت اكبر نسبة من الإنتاج على مستوى بلدية بوقاعة المختصة في إنتاج البيض .

3-1-7-2-2 إنتاج الحليب :

قدر متوسط إنتاج الحليب في دائرة بوقاعة بـ 2164983 لتر في السنة و يرتكز على مستوى مجال الدائرة.

8-1-3 الكفاية الغذائية للسكان :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى كفاية المنتجات الغذائية في سد مختلف متطلبات سكان الدائرة والجدول التالي يبن ذلك:

جدول رقم (30) : الإنتاج و الكفاية الغذائية للسكان في دائرة بوقاعـــــة

المواد	حصيلة الإنتاج (ق)	المعيار لوطني كلغ/ساكن	متوسط إنتاج الدائرة كلغ / ساكن	الإحتياجات (ق)	تحديد نسبة التغطية %
الحبوب (ق)	68108,33	170	111,57	103768	65,62
الخضروات (ق)	16710	40	27,37	668400	68,42
اللحوم الحمراء (ق)	1957	10	3,20	610400	32,00
اللحوم البيضاء (ق)	2 531	12	4.14	732480	34,5
الحليب (ل)	2 164 983	100	35,46	6104000	35,46
البيض (وحدة)	1 063 025	45	17,41	2746800	38,77

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية سطيف 2006

من خلال الجدول وجدنا أن نسبة تغطية الدائرة بمختلف المواد الغذائية قدر بـ 45,79 % في الحبوب و 68,42 % في الخضروات و هي نسبة جيدة و هذا لطبيعة المجال الذي يحتوى على الأراضي الواسعة المتخصصة في إنتاج الحبوب لا سيما القمح بنوعيه و الخضروات، وهذا رغم المردود الضعيف كما أشرنا إله سابقا، وتبقى التغطية ضعيفة فيما يخص اللحوم الحمراء و البيضاء و الحليب بسبب إهمال هذا النوع من الإنتاج وعدم تربية الأبقار ببلدية عين الروى وهذا راجع إلى طبيعة الأراضي والتي معظمها ملك لمزرعة الشيخ العيفة و التي لا تقوم بتربية الأبقار، أما فيما يخص إنتاج البيض فهو متوسط، كما يجب توسيع الاستغلال الزراعي بالبلديات ذات المساحات الزراعية الواسعة حيث من المفروض أن تصل التغطية في بعض المنتجات كالحبوب إلى 100% إضافة إلى الاهتمام بالزراعات الكثيفة التي تشكل موردا هاما في الميدان الزراعي و هذا برفع المساحات المسقية بالدائرة خاصة لأن لدائرة لا تبعد كثيرا على سد عين زادة .

2-3 المبحث الثاني : القـــطـــاع الـصنـــاعـــــي

يلعب القطاع الصناعي دورا كبيرا في التنمية، بفضل ما يعود به من فوائد على الاقتصاد المحلي والتنظيم المجالي، حيث يساهم في تحقيق تنمية متوازنة إذا كانت تشمل جميع المناطق، بل كل منطقة تحتاج إلى توطين نوع معين من الصناعة و يتلاءم مع مميزاتها الطبيعية، فإذا كانت المنطقة جبلية يمكن خلق صناعات تحويلية تتماشى ونوع المواد الخامة الموجودة بها، كما أن تنمية القطاع الصناعي من شأنه أن يوفر مناصب شغل عديدة و تنعكس بشكل مباشر على الوضعية الاجتماعية من خلال رفع الدخل الفردي و بالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان، لذلك سنحاول دراسة هذا العنصر لإبراز الدور الذي يلعبه وكذا الوقوف على مختلف نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع الصناعي بالدائرة، بالإضافة إلى مختلف الصناعات الموجودة على المستوى المجال و طريقة توزيعها، هل هناك إمكانية لتطوير القطاع الصناعي بما يحقق من تنمية متوازنة لمجال الدائرة.

3-2-1 أسس التوطن الصناعي:

إن عملية توطين الوحدات الصناعية تخضع إلى عدة متغيرات اجتماعية، اقتصادية و طبيعية و هناك مجموعة من المعايير المنظمة لهذه العملية و قد اعتمدت الجزائر بصفة عامة على مجموعة من المعايير لتوطين الوحدات الصناعية تتمثل فيما يلي.

3-2-2 دور المواد الأولية في توطين الصناعة :

تعرف المواد الأولية أو المواد الخامة بأنها المواد التي تصنع منها حاجيات الإنسان المختلفة، و هي إما أن تكون على شكل مواد زراعية أو نباتية أو تكون معدنية.

3-2-2-1 المعادن:

بالنسبة للمعادن نلاحظ أن أهم المواد الأولية المتوفرة بالدائرة تتمثل في المحاجر والتي أدت إلى ظهور صناعة مواد البناء وإنعاش قطاع الأشغال العمومية، وتحتوى كذلك على معدن الحديد و المتمثل في مجمع فرفوس بجبل العنيني بعين الروى .

3-2-2-2 المواد الزراعية:

إن مجال دائرة بوقاعة يتوفر على قدرات زراعية مقبولة كما أشرنا إليها سابقا حيث تمثل المساحة الزراعية 67,17% من مساحة الدائرة، و من خلال دراستنا لهذا القطاع إتضح لنا أن المنطقة ذات طابع زراعي يوفر مواد أولية متنوعة وذلك بخلق وحدات للصناعة التحويلية تبعا لمميزات كل مجال و نوع المنتجات الزراعية التي توجد بها، هذا الأمر من شأنه أن يساهم في

عملية التنمية و يوفر فرص عمل جديدة و دائمة بها، ولعل أهم المواد الأولية من الزراعية الموجودة بالدائرة هي الحبوب و كذا بعض المنتجات الزراعية الأخرى كالخضر و الأشجار المثمرة و لهذا فإن المنطقة تتوفر على بعض من هذه المواد التي من شأنها أن تنمي قطاع الصناعة بالدائرة الذي يحتاج إلى مجهودات كبيرة بالنظر إلى الضعف الذي يعاني منه حاليا، و أهم الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية هي الصناعة الغذائية و الصناعة التحويلية (تحويل الحليب إلى مشتقات مختلفة).

3-2-3 دور اليد العاملة في توطين الصناعة :

يعمل القطاع الصناعي على خلق فرص عمل كبيرة لمواجهة أزمة البطالة المتفشية في الدائرة، و تتجسد هذه السياسة ميدانيا من خلال عملية توطين بعض الصناعات عبر المجال و هذا كما أشرنا في البداية إلى ضعف النسيج الصناعي بالدائرة و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (31) تطور العمالة الصناعية بدائرة بوقاعـــة من سنة (1966-2006)

السنة	1966	1977	1987	1992	1998	2006
الدائرة	154	452	798	840	777	810

المصدر : مديرة التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2007 + الديوان الوطني للإحصاء بقسنطينة 2007

من خلال الجدول نلاحظ تطور عدد العمال في القطاع الصناعي في الفترة (1966-2006) و هو ما يؤكد زيادة الوحدات الصناعية بالدائرة، و هذا يؤدي إلى الإنعكاس الإيجابي على التشغيل ، إذ أنه كما نعلم هناك علاقة قوية بين القطاع الصناعي و القطاعات الأخرى، أما في سنة 1998 فنلاحظ تراجعا واضحا و كبيرا في عدد العمال و الذي يمكن إرجاعه إلى العوامل التالية :

1- السياسة الجديدة للدولة الجزائرية في ميدان الخوصصة و ترقية الاستثمار الخاص الذي يعتبر حاليا الأداة الأساسية للتنمية المحلية .
2- الأزمة الأمنية التي عاشتها البلاد خلال العشرية الأخيرة .
3- الوضعية المزرية التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني خلال العشرية الأخيرة .
4- تسريح العمال وعدم تعويضهم بأيدي عاملة أخرى.

4-2-3 أنواع الصناعات و توزيعها عبر المجال:

إن معرفة أنواع الصناعات و كيفية توزيعها عبر المجال يعطينا نظرة عن المناطق التي شهدت توطنا صناعيا و الأخرى التي لم يكن لها الحظ في هذا التوطن، حيث سيبرز لنا ذلك التفاوت إن لم نقل الاختلال بين مختلف بلديات المنطقة، التي بإمكانها أن تعطينا تفسيرا واضحا

عن تنمية مناطق دون أخرى، كما يبرز لنا هذا التوطن سياسة الدولة التي اتبعت في مرحلة معينة في اختيار نوع الصناعات.

3-2-4-1 القطاع العام :

نتطرق من خلال هذا العنصر إلى أهم الوحدات الصناعية العمومية الموجودة بالدائرة والتي يمكن تقسيمها تبعا لأنواع الصناعات الموجودة بالمنطقة :

3-2-4-1-1 صناعة مواد البناء :

يتميز هذا الفرع بانتشاره الواسع مقارنة بالأنواع الأخرى في مجال الدائرة، وهذا راجع إلى توفير المواد الأولية، وهو بذلك يشكل ركيزة تقوم عليها التنمية المحلية في المستقبل خاصة إذا تم تنظيمها و توزيعها بشكل منتظم على مختلف مناطق الدائرة، بما يسهل نقلها إلى كل منطقة من مناطق الدائرة و يساهم هذا النوع من الصناعات في تطوير قطاع الأشغال العمومية بها التي تتوفر على مواد أولية هامة في هذا الميدان و يمكن توضيح توزيع صناعة مواد البناء من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (32) توزيع الوحدات الصناعية العمومية لمواد البناء بدائرة بوقاعـــــة لسنة 2006

المؤسسة	البلدية	عدد العمال	طبيعة الإنتاج	الإنتاج
شركة لإنتاج مواد البناء	عين الروى	10	الرمل	1522652طن/السنة
مؤسسة مواد البناء	عين الروى	30	البلاط + الملاط	886592م2/سنة

المصدر : دائرة بوقاعة 2007

من خلال الجدول نلاحظ أن هذا النوع من الصناعات يتركز في بلدية عين الروى فقط وأن عدد العمال في هذا النشاط قدر بـ 40 عامل .

3-2-4-1-2 الصناعات المنجمية :

يشكل هذا النوع من الصناعات دورا هاما في توفير المادة الأولية وهي الحديد، حيث يقوم البحث عن التربة التي تحتوى على كمية من الحديد ويتم تحويلها إلى مصنع الحجار بعنابة عن طريق شاحنات مقطورة، وكذلك توفير المادة الأولية لصناعة الإسمنت بحيث يتم تحويل التربة إلى كل من مصنع الإسمنت بعين الكبيرة و حامة بوزيان بولاية قسنطينة و المسيلة، حيث بدأ الإنتاج سنة 2000 وبقدرة إنتاجية تصل إلى 150000 طن/سنويا يوظف 40 عاملا دائم و 20 مؤقت وهي ذات جودة عالية .

من خلال التوزيع العام للوحدات الصناعية العمومية المنتشرة عبر مجال الدائرة وجدنا سيطرة مواد البناء والمواد المنجمية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى توفر المواد الأولية المنتشرة بالمنطقة.

3-2-4-2 القطاع الخاص:

توجد على مستوى مجال الدائرة مؤسسات خاصة صغيرة ومتوسطة لذا نجد أغلبيتها خاصة بالصناعات التحويلية و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (33) توزيع الوحدات الصناعية الخاصة لمواد البناء بالدائرة لسنة 2006

نوع الصناعة	عدد الوحدات	عدد العمال
مواد البناء	12	75
صناعة غذائية	01	20
المواد الأولية للبناء (المحاجر)	03	70

المصدر : دائرة بوقاعة 2007

نلاحظ من الجدول أن الاستثمار كان في صناعات مواد البناء وذلك لتوفر المواد الأولية و الأهمية التي يعطيها المواطن للمسكن في هذه المنطقة أما الصناعة الغذائية فهي تتمثل في مصنع الحلويات، وأن القطاع الخاص استثمر في الوحدات الصغيرة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة و تحقق أرباحا لأصحابها دون مراعاة الطبيعة المجالية، ونشير إلى أن هذا القطاع بدأ فعلا يتكون بذهنية المستثمر و يبقى فقط على السلطات المحلية منح تحفيزات أكبر للاستثمار و هذا من خلال تدعيم المشاريع الاستثمارية خاصة بالمناطق الفقيرة من أجل تنمية المنطقة و تحسين اقتصادها، لكن و بعد أن تغير الأسلوب الاقتصادي للدولة الجزائرية، ودخولها ضمن إستراتيجية اقتصاد السوق، أثر بشكل كبير على القطاع العام الذي عرف تراجعا كبيرا و بدأ ينسحب تدريجيا من الميدان تاركا المجال للقطاع الخاص الذي لا يقوم إلا على مبدأ الربح مع إلغاء الأغراض التي تهتم بالتوازن الجهوي الأمر الذي يعقد من مشكل التنمية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني، ولهذا نشير إلى انه لابد من وضع مخطط شامل للتهيئة يتماشى وخصوصيات كل منطقة يهدف إلى وضع جميع الهياكل القاعدية الضرورية لجلب الاستثمار و المستثمرين.

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة مختلف القطاعات الاقتصادية الأساسية لمجال الدائرة تبين امتلاك الدائرة مؤهلات بإمكانها أن تساهم في تنميتها لو استغلت بطريقة جيدة تخضع للمقاييس العلمية و توزيع أحسن لمختلف المرافق عبر مختلف مناطق المجال .

يعتبر القطاع الفلاحي أساسي وهام بالدائرة بإمكانه أن يساهم في إحداث تحولات اقتصادية كبيرة من خلال دفع و تنمية عدد كبير من القطاعات الأخرى ذات الارتباط المباشر به، سواء تعلق الأمر بقطاع التجارة بمختلف أنواعها أو من خلال تنشيط السوق المحلية وحتى الوطنية، وما يؤكد هذا هو المساحات الزراعية الواسعة ذات المكونات الفلاحية العالية، و توفر الأراضي إلا أن الخلل يكمن في كيفية تقسيم و استغلال هذه المساحة، حيث نجد أن المساحة و المردود في زيادة مستمرة هذا بالنسبة للحبوب و أما الزراعات الأخرى فهي بحاجة إلى اهتمام أكبر خاصة الزراعات التي تتلائم مع خصائص كل منطقة من مناطق الدائرة المختلفة عن بعضها البعض، والحال نفسه بالنسبة للإنتاج الحيواني الذي يحتاج هو الآخر إلى دعم مالي و تقني، إن أهم ما يمكن أن نستخلصه في هذا القطاع هو أنه رغم الإمكانيات الكبيرة التي يطرحها مجال الدائرة في الميدان الفلاحي بنوعيه إلا أنه لم يرق إلى المستوى الحقيقي و هو ما تفسره حصيلة التغذية بالدائرة.

القطاع الصناعي ضعيف جدا و يحتاج إلى إلتفاتة جدية من خلال وضع برامج دقيقة تحتوي على مجموعة من المشاريع الصناعية تتماشى مع الخصائص الطبيعية للمجال، كما أن دعم القطاع الخاص مهم في خلق الوحدات الصغيرة و المتوسطة التي يجب أن تتلاءم مع الإمكانيات المحلية و هذا من شأنه أن يساهم في تطوير النسيج الصناعي بالمنطقة و التى توطنت حول المحاور الكبرى للنقل، والمتمثلة أساسا في الطريق الوطني رقم 75 الرابط بين سطيف وبني ورتيلان في حين تبقى صناعة مواد البناء منتشرة على الطرق الرئيسية المؤدية إلى البلديات، أما الصناعة الغذائية فهي مركزة بالمنطقة الصناعية ببوقاعة المتواجدة على حافة الطريق الوطني، في حين تبقى المناطق الأخرى خالية من الوحدات الصناعية و كذلك مختلف المناطق الريفية بالدائرة .

الفصل الرابع

التجهيزات و حركة السكان بدائرة بوقاعة

المبحث الأول :

التجهيزات و شبكة المراكز

المبحث الثاني :

الحركة العامة للسكان

مقدمـــة الفصل :

تعتبر التجهيزات و الهياكل القاعدية المهيكل الرئيسي للمجال، كونها تساهم في إظهار معالمه حيث كلما كان المجال أكثر تجهيزا كان أكثر هيكلة مما يجعله يلعب دورا هاما في استقطاب السكان، كما أن توزيعها يعكس الأسباب الحقيقية لمجمل التباينات الموجودة و العوامل المتحكمة فيها، فمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الوضعية الحالية، سوف يسهل أي عمل يهدف إلى التدخل على المجال، كما أن المناطق المهيكلة للمجال تعطي صورة صحيحة عن الحالة التي ينتظم بها، لأجل ذلك و جب علينا معرفة العوامل التي تساهم في عملية استقرار السكان و انسجامه و مسايرة النمو السكاني المتزايد بها وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل.

1-4 المبحث الأول: التجهيزات والمنشآت القاعدية

بعد تطرقنا لكل من الديمغرافيا و الوسط الطبيعي و الجانب الاقتصادي و ما يتوفر من نشاط في المنطقة وما ينتج منها من إنعكاسات على السكان وتوزيعهم عبر المجال، بات من الضروري معرفة العوامل التي تساعد على إستقرار السكان، و التي تقدم خدمات للمواطن ، حتي يكون هناك انسجام و مسايرة لتطور السكان الحاصل، و دراسة نقاط قوتها و ضعفها، فدراسة التجهيزات من حيث عددها و توزيعها عبر مختلف البلديات و مجالات نفوذها ومستوى الخدمات التي تقدمها، لذا تعتبر التجهيزات والمنشآت القاعدية من المواضيع الهامة في بعض الدراسات والتي تتمثل في شبكة المواصلات ، والتجهيزات التعليمية و الصحية، وبالتالي معرفة ما إذا كانت تحقق المستوى الخدماتي المطلوب إلى جانب ذلك معرفة العوائق التي تقف أمام عملية التنمية في المنطقة.

1-1-4 المنشأت القاعدية :

1-1-1-4 شبكة الطرق :

تلعب الطرق دورا هاما في عملية التنمية و تنشيط الحركة الاقتصادية، حيث تتوفر الدائرة على شبكة طرق هامة تربطها بالدوائر و البلديات المجاورة لها ومن أهمها :

1-1-1-1-4 الطرق الوطنية :

يوجد طريق وطني واحد يمر بمركز الدائرة و هو الطريق الوطني الرابط بين سطيف و بني ورتيلان والذي يحمل رقم 75، يمر ببلدية عين الروى و مركز دائرة بوقاعة و الذي له أهمية

بالغة من حيث المواصلات حيث يربط بين غرب الولاية ومركزها و يبلغ طوله 52 كلم بمستوى الدائرة

4-1-1-1-2 الطرق الولائية :

الطريق الولائي رقم 63 الرابط بين بلدية بني وسين ودائرة بوعنداس مرورا بمركز دائرة بوقاعة ويبلغ طوله 20 كلم على مستوى الدائرة .

4-1-1-1-3 الطرق البلدية :

هي طرق مهمة في ربط البلديات بمجالها، غير أن هذه الطرق قليلة وخاصة في بلدية بني وسين وعين الروى، و أن معظم هذه الطرق التي تربط بين المشاتي فهي عبارة عن مسالك فقط .

4-1-2 النقل :

يعتمد النقل في دائرة بوقاعة على الخواص فقط حيث يتوزع على كل البلديات و سيارات أجرة التي تعمل بين مركز الدائرة، و مركز الولاية سطيف وإلى جانب السيارات الغير المرخصة التي تعمل في كل المناطق و خاصة المناطق المعزولة.

4-1-2-1 الطريق الوطني رقم 75 :

يشمل تنقلات سكان بلدية عين الروى من و إلى بوقاعة بـ 10 حافلات وسكان بلدية بوقاعة وعين الروى من إلى مركز الولاية سطيف بـ 35 حافلة وسيارات الأجرة التي تنقل السكان بين سطيف و بوقاعة بـ 25 سيارة و تنقلات سكان دائرة حمام قرقور و قنزات و بني ورتيلان بـ 40 حافلة من وإلى بوقاعة .

4-1-2-2 الطريق الولائي رقم (63) :

يحتوى على تنقلات سكان بلدية بني وسين من و إلى بوقاعة بـ 16 حافلة و تنقلات سكان دائرة بوعنداس من وإلى بوقاعة بـ 15 حافلة و سكان بلدية ماوكلان من و إلى بوقاعة بـ 10 حافلات، و حسب إحصائيات مديرية النقل فإن النقل كافي بالدائرة لكن المشكل القائم هنا يتمثل في النقل داخل البلديات وما بين القرى و المشاتي، حيث يعاني كل السكان من كيفية التنقل من مشتة إلى أخرى أو إلى محطة الإنتظار داخل البلدية يتنقلون على السيارات الخاصة.

4-1-3 شبكة الكهرباء :

يزود سكان دائرة بوقاعة من شبكة الكهرباء متوسطة التوتر الممونة من محطة خراطة، حيث أن هذه الشبكة متفرعة على كل المناطق الثانوية و المبعثرة بنسبة 95% [24] .

[24] الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز " وحدة بوقاعة "

4-1-4 التجهيزات التقنية :

1-4-1-4 الوحدات البريدية :

يعتبر توزيعها في الدائرة مقبول حيث بلغ عددها في كل بلدية و كالتين و التي تتوزع كالتالي:

- مركز بلدية بوقاعة يملك وكالة بريدية بينما توجد وكالة أخرى بالمركز الثانوي
- مركز بلدية عين الروى يملك و كالة بريدية و كذلك المركز الثانوي بالحمامة .
- مركز بلدية بني وسين يملك وكالة بريدية وكذلك المركز الثانوي بالحدرة .

قدر معدل التغطية للوكالات البريدية لدائرة بوقاعة بـ 01 واحد وكالة لكل 10173 نسمة وهذا على مستوى الدائرة و يعتبر التجهيز البريدي مقبول وخاصة في كل من بلدية عين الروى وبني وسين مقارنة ببلدية بوقاعة الوكالة البريدية لا تسد حاجيات السكان وذلك نظرا للإكتضاض السكاني الموجود في مقر الدائرة .

5-1-4 شبكة الغاز :

دائرة بوقاعة غير مجهزة كليا بالغاز الطبيعي إلا مركز الدائرة ومركز بلديتي عين الروى وبني وسين ولكن هذا المشروع في إطار الإنجاز وموجه إلى كل المشاتي الموجودة بالدائرة، وإن استهلاك الغاز هو بواسطة قارورات، ولذلك فإن المواطنين في أزمة وخاصة في فصل الشتاء .

6-1-4 المرافق الروحية والثقافية:

لها دور في التكوين الروحي والثقافي للسكان حيث نجد في كل المشاتي والقرى مسجد، كما نلاحظ أنه يوجد نقص في الملاعب ، بحيث لا يوجد إلا ملعب واحد في مراكز البلديات ، وكذلك النقص في دار الشباب، حيث نجد أن دار الشباب لا يوجد إلا في مقر البلديات .

7-1-4 التجهيزات الإدارية :

تظهر متجمعة في مركز البلديات وخاصة الأكثر في مركز الدائرة. بينما تفتقر باقي المناطق الثانوية والمبعثرة إلى هذه التجهيزات ولو حتى بفرع بلدي ، فرع بريدي ، قاعة علاج .

خريطة رقم (09)

دائرة بوقاعة: توزيع شبكة الطرق

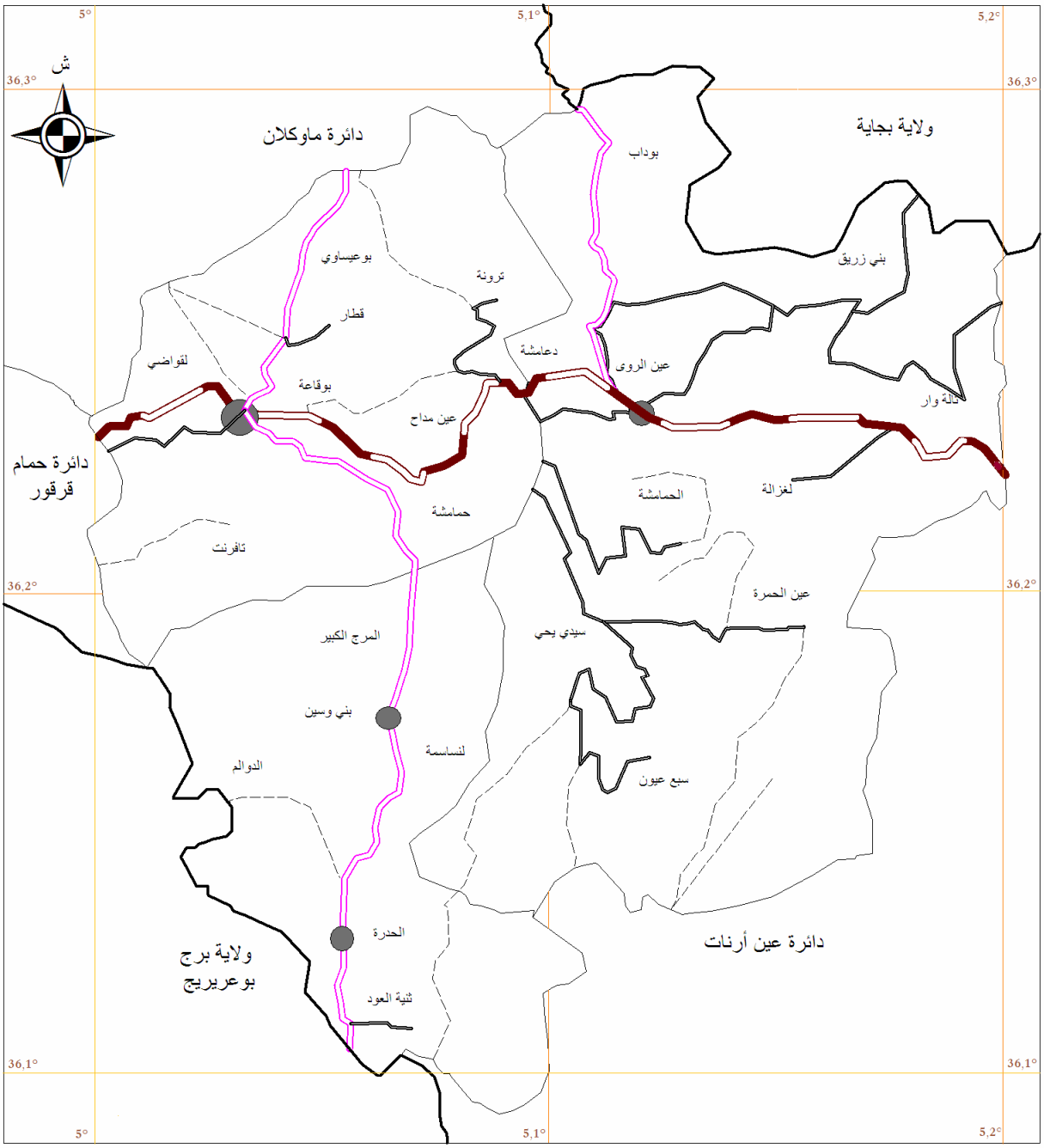

المفتاح

طريق وطني
طريق بلدي
حدود ولائية
طريق ولائي
طريق غابي
حدود بلدية

0 1 2كلم

المصدر: مديرية الاشغال العمومية لبوقاعة 2007

4-1-8 التجهيزات التجارية :

للنشاطات التجارية عدة تصنيفات تختلف هاته التصنيفات تبعا للمناطق الجغرافية و الأحجام الديمغرافية و سنذكر أهم التصنيفات المعتمدة .

4-1-9 نشاطات تجارية خاضعة لحجم السكان :

تتميز بالتوزيع المتجانس و مخصصة لتلبية حاجيات السكان المحلية و موجهة إلى تغطية أكبر مجال ممكن مثال (محطات البنزين)، و توجد عدة تصانيف أخرى تعتمد على تصنيف المحلات التجارية حسب تخصصها و سنذكر نوعين منها محلات تجارية غذائية أو محلات تجارية غير غذائية، و التصنيف الثاني يعتمد على التجارة الصافية، تجارة حرفية و خدمات و كل مجموعة تحتوي على عدة أنواع من النشاطات التجارية حيث تحتوي :

4-1-9-1 التجارة الصافية:

تتكون من مواد غذائية عامة، خضر وفواكه مطعم، إطعام سريع، ألبسة و أحذية، مخابر أواني منزلية، مقهى، أثاث منزلي، آلات كهرومنزلية، عقاقير، بيع الدقيق، جزار، أحذية رياضية، حلويات و مرطبات، أشرطة بصرية، أشرطة سمعية.

4-1-9-2 التجارة الحرفية (إنتاج و خدمات):

تحتوي على صياغة، غاز البوتان، تصليح التلفاز و الراديو، تصليح الثلاجات مواد البناء، ألات حديدية، مطحنة، تصليح السيارات، ميكانيك السيارات، حلاقة، مرش، ترقيم السيارات، خياطة، نجارة، حدادة معدنية، ألمنيوم وزجاج، زيوت السيارات، قطع غيار، إسكافي، تعليم السياقة، مغسلة.

4-1-9-3 تجارة الخدمات :

تتمثل في كل من المكتبات، تبغ و كبريت، صيدليات، هاتف عمومي، مواد التجميل، إعلام آلي، محضر قضائي، موثق، كاتب عمومي، عيادة طبية خاصة، مكتب دراسات، خبير عقاري، مطبعة، تجهيز مكاتب، محضر مزاد علني.

من خلال الجدول نجد سيطرة صنف التجارة بالتجزئة على مستوى جميع البلديات لأن هذا الصنف يضم مجموعة هامة و كبيرة من الأنواع التجارية الواسعة الإنتشار و المطلوبة من طرف السكان و التي تشمل 843 محل على مستوى الدائرة ثم تليها تجارة الخدمات بـ 417 محل ، وذلك لطلب السكان لهذه الخدمات، وتليها تجارة حرفية بـ 70 محل تم التجارة بالجملة بـ 19 محل و التي تتمثل

جدول رقم (34) : توزيع المحلات التجارية بالدائرة لسنة 2006

التجارة	تـجـارة حـرفـيـة	تـجـارة خدمـات	تـجـارة بالجمـلة	تـجـارة بالتجزئـة
بوقاعة	28	262	14	498
عين الروى	25	90	05	256
بني وسين	17	65	-	89
المجموع	70	417	19	843

المصدر : مديرة التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2007

في مواد البناء و المواد الغذائية، توجد اغلب هذه التجهيزات في مركز الدائرة وتكون ذات ملكية خاصة أو عامة أهمها مركز لبيع المواد الغذائية، وكذلك توجد بعض مثل هذه التجهيزات في المراكز الثانوية ، وبعض الدكاكين للحاجيات اليومية في المناطق المبعثرة .

4-1-10 المياه الصالحة للشرب :

دائرة بوقاعة تحتوي على موارد مائية هامة ولا كنها غير كافية لتغطية متطلبات السكان، مما جعلها تستفيذ من تغطية مائية قدرها 140 ل/ يوم/ للفرد الواحد[25] ، وهذه التغطية تتم من أماكن متعددة وذات سعات مختلفة :

أ- بلدية بوقاعة تزود من :

1 -سد عين زادة بكمية 80 ل / ثانية

2 -منبع عين مداح بـ 6 /ل/ ثا

3 -منبع فرتلة 5 ل/ ثا

بلدية بني وسين تزود من :

1-منبع أولاد سباع 12 ل/ ثانية

2 -سد عين زادة 10 ل/ ثا

بلدية عين الروى تزود من

1 -منبع عين الروى بـ 10 ل /ثا

[25] مديرية الري لدائرة بوقاعة

4-1-11 الخدمات التربوية :

4-1-11-1 التعليم الابتدائي :

يوجد بدائرة بوقاعة 48 مؤسسة موزعة بشكل غير متجانس على المجال وهكذا يمكننا استنتاج ما يلي:

جدول رقم (35) توزيع التلاميذ عبر المؤسسات لطور الابتدائي لدائرة بوقاعة

أ- بلدية بوقاعة :

إسم المؤسسة	الموقع	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	معدل أشغال القسم
رشيد دودو	بوقاعة	10	460	46
الخنساء	بوقاعة	20	501	25,05
عسى شوادرة	بوقاعة	10	407	40,7
العمري بلقاضي	بوقاعة	09	493	54,77
عبد الله بلعيفة	بوقاعة	10	345	34,5
سعيد سرفي	حي تفرنت	03	68	22,66
بمزيد بلقيدوم	نالة تترومیت	09	545	60,55
مبارك بن خليف	ترونة	03	45	15
عمار فايد	أولاد خباب	03	51	17
حبيب بخار	بخبخ	03	81	27
علي بلقاضي	قطار	04	108	27
قدور بلقاضي	أم لعلو	04	173	43,25

ب- بلدية عين الروى :

اسم المؤسسة	الموقع	عدد الاقسام	عدد التلاميذ	معدل أشغال القسم
قصر مبارك	لغرادة	03	102	34
5 جويلية	القرية	06	180	30
بوجادي محمد	عين الروى	04	224	56
رمضان غزلي	لمريس	03	47	15,6
لالة حداد	سيدي علي	04	91	23
بوغابة شريف	المينة	06	242	40
لحسن عجاب	عين الروى	12	481	40
طاهر علالي	ترونة	04	116	29
رابح بن بابس	أولاد عون	04	100	25
طاهر بوعون	بن زريق	06	104	17,3
عمار منقلاتي	الحمامة	10	120	12

جـ - بلدية بني وسين.

اسم المؤسسة	الموقع	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	معدل الأشغال القسم
ساعد بلة	عين الشجرة	391	33	12
لخضر أحمد	بني وسين	357	51	07
عباع أحمد	اولاد سبع	184	36,8	05
شعبي أحمد	الحدجرة	571	57	10
محمد طبي	مغراوة	26	5,2	05
ديلمي فرحات	دوالم	110	27,5	04
سباع سليمان	شعاب تالمة	34	14	01

المصدر: مصلحة التربية والتعليم لكل البلديات2006

1- عدم وجود المؤسسات التربوية في بعض المناطق المعزولة .

2- وجود خلل في المؤسسات حيث يعاني البعض منها من الإكتضاض والبعض الآخر يعاني من ظاهرة التسرب (فراغ) والهجرة هذا التسرب خاصة في المناطق المعزولة وسببه هجرة السكان نحو المدن.

2-11-1-4 مؤشر التمدرس:

تـشير المعطيـات بـأن عـدد المتمدرسـين خـلال الموسـم (2005 - 2006) قـدر بـــ 11488تلميذا في كل الأطوار أي بنسبة 41,95 % من مجموع سكان تلك الفئة ويعتبر هذا العدد لا بأس به لأننا أمام مجال جبلي الذي لديه عوائق كثيرة تقف في وجه تلاميذ المناطق المبعثرة و منها وسيلة التنقل وطريقة التنقل .

جدول رقم(36) توزيع التلاميذ عبر المؤسسات لطور المتوسط لدائرة بوقاعة

*** بلدية بوقاعة**

اسم المؤسسة	*الموقع*	*عدد الأقسام*	*عدد التلاميذ*	*معدل اشغال القسم*
ابراهيم حمزة	بوقاعة	24	833	34
لخضر علواني	بوقاعة	14	503	35
عبد الله غنية	بوقاعة	13	371	28
5 جويلية 62	بوقاعة	14	547	39
طيب تاكليت	بوقاعة	08	219	27

* بلدية عين الروى :

إسم المؤسسة	*الموقع*	*عدد الاقسام*	*عدد التلاميذ*	*معدل اشغال القسم*
سباع العمري	عين الروى	22	565	25
بلقاسم يخلف	عين الروى	12	440	36

* بلدية بني وسين

إسم المؤسسة	*الموقع*	*عدد الاقسام*	*عدد التلاميذ*	*معدل الشغل*
محمد طاجين	بني وسين	11	355	32
حمزة علي	الحدرة	13	453	33

المصدر: مصلحة التربية والتعليم لكل البلديات2007

جدول رقم (37) توزيع التلاميذ عبر المؤسسات لطور الثانوي بدائرة بوقاعة

إسم المؤسسة	*الموقع*	*عدد الأقسام*	*عدد التلاميذ*	*معدل إشغال القسم*
ثانوية عمار خلوفي	بوقاعة	20	705	35
ثانوية الشيخ العيفة بورقبة	بوقاعة	15	522	34
الثانوية الجديدة	بوقاعة	16	766	47
متقنة عس هدا جي	بوقاعة	15	735	49

ثانوية عين الروى	عين الروى	17	630	37

المصدر: مصلحة التربية والتعليم لكل البلديات2007

3-11-1-4 معدل إشغال القسم:

يمثل العلاقة بين عدد التلاميذ وعدد الأقسام حيث سجل إجمالي الدائرة متوسط قيمته 37,33 تلميذ في القسم غير أن معدل إشغال القسم يختلف من مؤسسة إلى أخرى، حيث سجلت أكبر قيمة في مدرسة 05 جويلية 1962 لبلدية بوقاعة بـ 39 تلميذا في القسم، وأقل نسبة بـ 14 ت/ق في مشتة شعاب التالمة ببلدية بني وسين، ويرجع الإرتفاع في مركز بلدية بوقاعة إلى إرتفاع عدد السكان في سن الدراسة والهجرة القائمة من المشاتي إلى مركز البلدية وكذلك من البلديات المجاورة ، وخاصة في الفترة الأخيرة لسبب الظروف الأمنية، ونلاحظ أن معدل إشغال القسم مرتفع في معظم المدارس للطورين الأول والثاني وذلك راجع إلى ارتفاع عدد تلاميذ الدارسين، وعدم الزيادة في عدد الأقسام ذلك في كل من مدرسة العمري بلقاضي ويزيد بلقيدوم لبلدية بوقاعة ومدرسة بوجادي محمد لبلدية عين الروى ومدرسة حضري أحمد وشعبي أحمد لبلدية بني وسين، وإنما نجده مرتفع كذلك في الطور الثالث في كل من إبراهيم حمزة ببوقاعة وسباع االعمري بعين الروى، وأما في الطور الثانوي مرتفع في الثانوية الجديدة وذلك للهجرة القائمة من الريف إلى المدينة لسبب الظروف الأمنية وانخفاضها في المشاتي الأخرى، ولمقارنة المعدل البلدي بالمعدل الوطني قمنا بوضع الجدول التالي:

جدول رقم (38) معدل إشغال القسم عبر البلديات بدائرة بوقاعة

البلديات	***الطور الابتدائي***	***الطور المتوسط***	***الطور الثانوي***
بوقاعة	33,71	39,87	32,60
عين الروى	29,25	30,50	37
بني وسين	33,47	32,86	--
المعدل الوطني	46	40	39,68

المصدر: مصلحة التربية والتعليم لكل البلديات2007

فيما يخص الطور الأول والثاني المعدل البلدي منخفض مقارنة مع المعدل الوطني لأن الهجرة في المناطق الريفية مرتفعة وخاصة في العشرية الأخيرة، وإنها مناطق معزولة وأن الطور الثالث معدل إشغال القسم في بلدية بوقاعة يساوي المعدل الوطني،أما في بلدية عين الروى المعدل البلدي مرتفع عن المعدل الوطني وذلك راجع للهجرة من البلديات المجاورة إلى مركز

البلدية واتجاه التلاميذ من المناطق المجاورة إلى هذه المنطقة ولوجود النظام الداخلي وأما بلدية بني وسين فهو منخفض عن المعدل الوطني وذلك راجع للهجرة وعدم تمدرس البنات، وأما الطور الثانوي معدل إشغال القسم مرتفع وهذا راجع إلى الهجرة العالية وتوجه التلاميذ من البلديات المجاورة إلى مركز الدائرة ، ولوجود النظام الداخلي وإعطاء الأولوية لتلاميذ البلديات المجاورة في نظام الداخلي رغم المشاكل الكبيرة مقارنة مع الأطوار الأخرى، وبعد مسافة عن المنزل وعدم تمدرس بنات في هذا الطور.

4-1-12 التكوين المهني :

تتوفر الدائرة على مركز واحد للتكوين المهني والتمهين حيث تصل طاقة إستعابه إلى 250 متربص ويضم قرابة 11 تخصص.

4-1-13الخدمات الصحية :

جدول رقم (39) توزيع المراكز الصحية في دائرة بوقاعة

البلديات	عدد المستشفيات	قاعة متعددة الخدمات	المراكز الصحية	قاعة العلاج
بو قاعة	02	01	--	05
عين الروى	--	01	02	04
بني وسين	--	--	01	04
المجموع	02	02	03	13

المصدر: مصلحة الصحة والسكان لكل البلديات2007

يتوفر مركز دائرة بو قاعة على مستشفى ودار الولادة و 12 طبيب مختص والذي يتوجهون إليها من كل الدوائر المجاورة مثل : بوعنداس، قنزات، وماوكلان و حمام قرقور وبعض من سكان دائرة بني ورتيلان لأنه تم تدشين مستشفى في هذه الدائرة بسعة 60 سريرا في مارس 2008 و لطنه ناقص من بعض التجهيزات و الأطباء الأخصائيين، وأما المراكز الصحية فهي توجد في مراكز البلديات، وأما قاعات العلاج فتوجد بالمراكز الثانوية و بعض المشاتي .

2-4 المبحث الثاني: الحركة العامة للسكان عبر المجال

تمثل حركية المجال جميع التفاعلات و العلاقات التي تتداخل فيها جميع العناصر المكونة لهذا المجال، كعلاقة الريف بالمدينة، كما أن تفاعل الإقليم مع السكان الذين يسعون إلى التحكم قدر الإمكان في هذه الحركة التي تتم بوجود علاقات ذات ترابط كبير بين المناطق الريفية والمراكز المحيطة بها وهذه العلاقة يمكن أن تكون محلية داخل الدائرة أو الإقليم، ومن بين العناصر التي نعتمد عليها في إبراز هذه التدفقات السكانية هي المرافق الإجتماعية التي بدورها توفر بعض الخدمات الضرورية لحياة السكان، فقد تمت دراسة التدفقات للأسواق الكبرى في الدائرة، كذلك تم التطرق إلى معرفة التدفقات اليومية للسكان .

4-2-1 التنقل من اجل الدراسة (التعليم):

نظرا للاكتفاء النسبي المسجل في كل المشاتي وخاصة في مؤسسات التعليم للطورين الأول والثاني، وقرب هذه المؤسسات من تركز السكان عبر التجمعات من منطقة إلى أخرى.فقد أهملنا حركة التلاميذ في هذين الطورين واقتصرنا على تنقلات تلاميذ الطور الثالث والتعليم الثانوي وذلك كما يلي:

4-2-1-1 التعليم في الطور المتوسط:

4-2-1-1-1 بلدية بني وسين:

تنقل تلاميذ تعليم الطور المتوسط يعرف انخفاضا نوعا ما نظرا لتوفر البلدية على متوسطتين في مركز البلدية والمركز الثانوي بالحدرة، ولكن سجلنا تنقل 60 تلميذا باتجاه متوسطة حمزة علي بالحدرة، وأما في إكمالية محمد طاجين ببني وسين سجلنا 250 تلميذا ينتقلون يوميا من المشاتي إلى مقر الإكماليتين وذلك رغم الصعوبات الطبيعية وعدم توفر وسائل النقل وقساوة المناخ في فصل الشتاء.

4-2-1-1-2 بلدية عين الروى:

تحتوي هذه البلدية على إكماليتين، وأن موقعهما في مركز البلدية، حيث ينتقل إليهما 978 تلميذا من مختلف المشاتي وذلك رغم الصعوبات الطبيعية لعدم وجود وسائل التنقل الكافية وإنعدام النظام الداخلي و الاكتظاظ الموجود في الأقسام.

1-2-1-1-2-4 بلدية بوقاعة:

يوجد مقر الدائرة على مستوى مدينة بوقاعة، لذا تحتوي على 05 متوسطات ، وذلك راجع إلى ارتفاع عدد السكان بالمدينة حيث أن تنقل تلاميذ المشاتي يوميا من مكان السكن إلى مكان التعليم، رغم الصعوبات التي يواجهونها يوميا من التنقل وكذلك وجود اكتظاظ في الأقسام.

خريطة رقم (10)

دائرة بوقاعة: التنقل من أجل التعليم

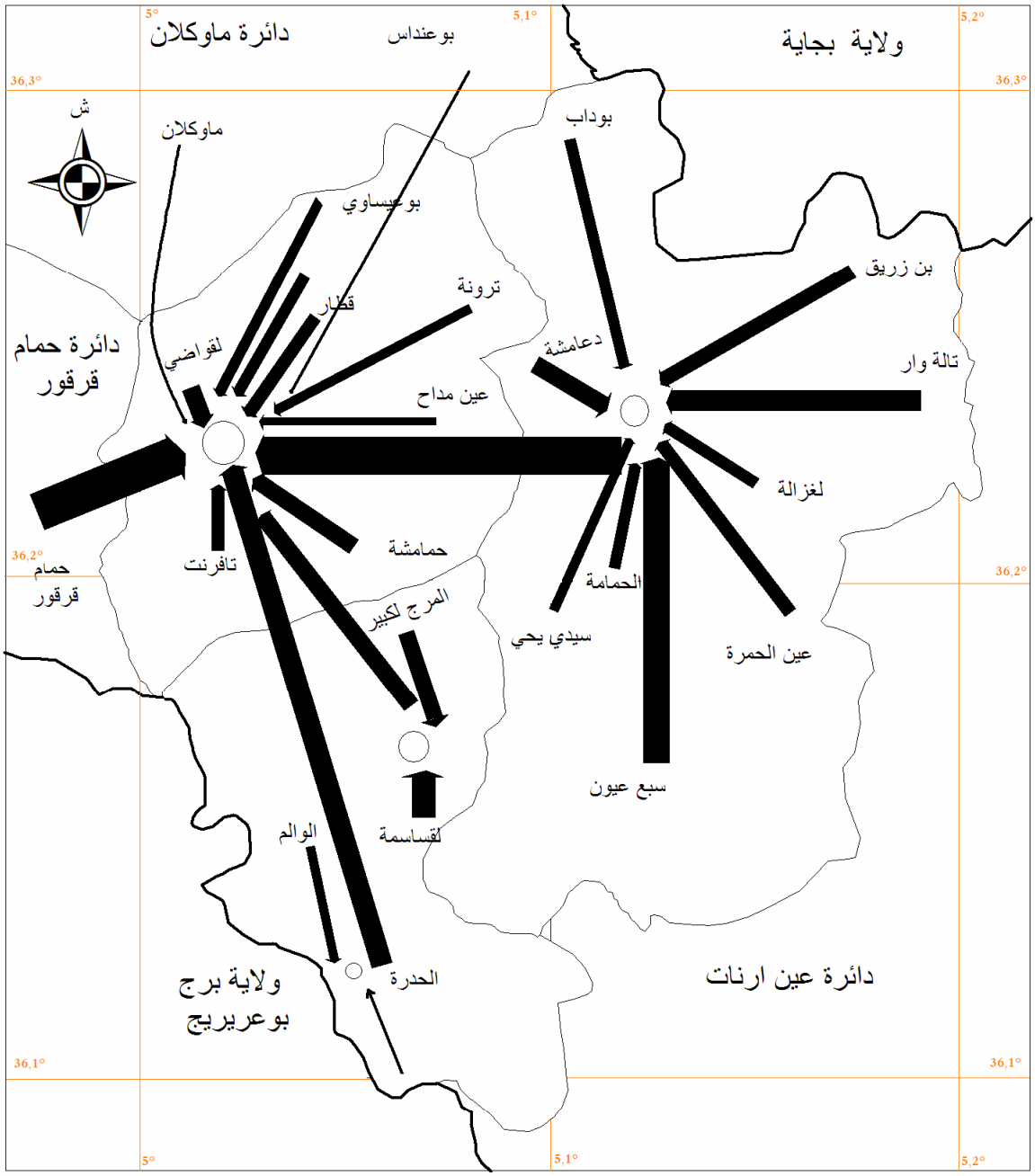

المفتاح

2كلم 1 0

تلميذ 50 100 150 205 425

المصدر: عمل ميداني 2006

4-2-1-2 التعليـــم الثانــوي :

تحتوي دائرة بوقاعة على أربع ثانويات ومتقنة و هي موزعة كمايلي :

أ- ثانوية 300 مسكن:

تحتوي على 522 مقعدا و التي هي مخصصة لتلاميذ بلدية بوقاعة، وتلاميذ دائرة حمام قرقور بـ 250 تلميذا.

ب- الثانوية الجديدة:

فهي لتلاميذ بلدية بوقاعة وتحتوي على 766 مقعدا وعدم توفرها على النظام الداخلي.

ت- ثانوية عمار خلوفي:

تحتوى على 705 مقعدا و ينتقل إليها تلاميذ بلدية بني وسين بـ295 تلميذ وبلدية بوقاعة بـ 335 تلميذا حيث أن تنقلهم يوميا من مكان الإقامة إلى مكان الدراسة، وبلدية ذراع قبيلة بـ 75 تلميذ والتي خصص لها النظام الداخلي.

ث- ثانوية عين الروى :

فهي لتلاميذ بلدية عين الروى، والتي تحتوي على 630 مقعدا.

4-2-2 التنقل من أجل التكوين المهني:

يتنقل المتربصين من اتجاهات مختلفة و عبر كل مجال الدائرة والبلديات المجاورة، و يحتوي هذا المركزعلى 250 مقعد حيث ينتقل إليه من بلدية عين الروى 60 متربصا ومن بلدية بني وسين 50 متربص وبلدية ماوكلان بـ 15 متربص ودائرة حمام قرقور 65 متربصا و من بلدية بوقاعة بـ 60 متربصا.

4-2-3 التنقل من أجل الصحة :

يحتوي مقر الدائرة على مستشفيان و يحتويان على 08 أطباء منهم 04 أخصائيين و04 طب عام وكذلك 10 صيدليات، حيث تنقل السكان يكون من أجل إجراء فحوصات طبية وشراء الدواء ونلاحظ التنقل من كل البلديات المجاورة وهذا أدى إلى الاكتظاظ الموجود في المستشفى ، علما بأنه يحتوي على 240 سريرا فقط

خريطة رقم (11)

دائرة بوقاعة: التنقل من أجل التكوين المهني

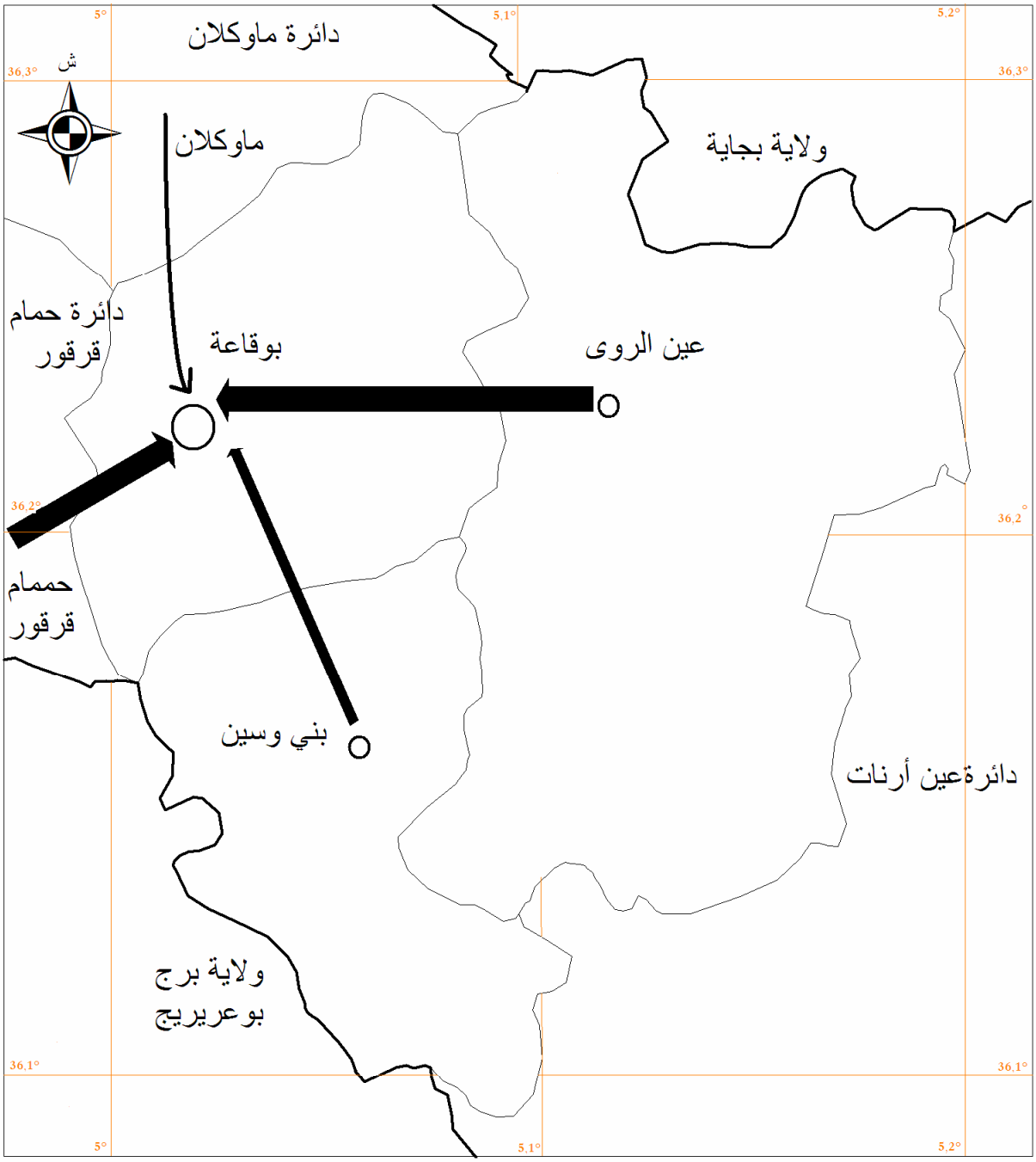

المفتاح

حدود ولائية

حدود الدائرة

متربص 15 50 60 65

0 1 2كلم

المصدر: عمل ميداني 2006

خـلاصـة الفـصـل :

من خلال دراستنا لوضعية التجهيزات والهياكل القاعدية و الحركة العامة للسكان في دائرة بوقاعة استخلصنا مايلي :

1- تمركز التجهيزات في مركز الدائرة، وكذا مركز بلدية عين الروى مع وجود مجال واسع يعاني من العزلة، فالعامل الطبيعي كان له تأثير كبير في توزيع التجهيزات، وهذا ما خلق إختلال في التوازن داخل مجال الدائرة جعلها تعيش اضطرابا مجاليا أخضعها لنفوذ مركز الدائرة الذي استحوذ على أهم التجهيزات، فقد ساهم وبصورة مباشرة في زيادة الفوارق المجالية من خلال توزيعها عبر مختلف مناطق المجال، خاصة المناطق الريفية أي المناطق المبعثرة التي تحتاج إلى برامج خاصة في هذا الميدان من أجل تثبيت السكان ودفع وتيرة التنمية بهذه المناطق.

2- يحتوي مجال الدراسة على شبكة هامة من الطرق، لكن الشيء المميز هو بروز محاور أساسية للنقل وهما الطريق الوطني رقم 75 الرابط بين بني ورتيلان و سطيف مرورا ببلديتي بوقاعة وعين الروى و الطريق الولائي رقم 63 الرابط بين بوقاعة و دائرة بوعنداس و رغم هذا تبقى الدائرة تعاني من تدهور المنشآت القاعدية خاصة الطرق البلدية التي تعاني التلف الناتج عن العوامل الطبيعية و صعوبة التضاريس .

3- أما فيما يخص الهياكل التعليمية لازالت تعاني من نقص وهذا ما يبينه معدل شغل القسم حيث لاحظنا تباين كبير بين مختلف البلديات في توزيع الهياكل التعليمية و خاصة التعليم الثانوي لذا أن بلدية بني وسين تفتقر لهذه المؤسسة.

4- القطاع الصحي لا يوجد إلا في مركز البلديات ومستشفى بمركز الدائرة الأمر الذي نتج عنه حركة سكانية كبيرة داخل مجال الدائرة نتيجة الخدمات الصحية وغيرها حيث أن بلدية بني وسين تنعدم فيها هذه المنشآت التعليمية والصحية.

5- حركية المجال بدائرة بوقاعة تعرف هجرة نحوى مركز المدينة و ذلك لتوفر معظم التجهيزات و المرافق في مركز الدائرة، حيث نجد أن معظم العمال في كل البلديات يعملون في مركز الدائرة وتحتوى دائرة بوقاعة على إمكانيات هامة خاصة في التعليم الثانوي والتكوين المهني حيث ينتقلون إليها من كل البلديات المجاورة.

الفصل الخامس

المحاور الكبرى للتنمية بدائرة بوقاعة

المبحث الأول :

الاستثمار و واقع التنمية في دائرة بوقاعة

المبحث الثاني :

الاستثمار الخاص و دوره في عملية التنمية

المبحث الثالث:

الإستثمار العام ودوره في عملية التنمية

المبحث الرابع:

الإستثمار الخاص و دوره في تهيئة مجال الدائرة

مقدمـــة الفصل :

بالنظر إلى الوضعية المجالية التي تعيشها الدائرة والتي تطرقنا إليها في الفصول السابقة فإننا سنحاول في هذا الفصل إعطاء أهم محاور التنمية، انطلاقا من المعطيات المحلية وهذا حسب سياسة الدولة في هذا الميدان، لهذا يجب التركيز على العنصر الذي رفع التحدي و أحدث التحول للنهوض بالمجال، حيث اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة مخططات منها البرامج الخاصة لسنة 1966 و برامج التجهيزات المحلية لسنة 1970 لإزالة الفوارق الجوهرية وتنمية المناطق المحرومة من أجل إشراك الجماعات المحلية في سيرة التنمية، لذا انبثقت المخططات البلدية للتنمية كوسيلة جديدة موجهة للبنية الأساسية في الإدارة الجزائرية و هي البلدية و التي تمثل الأوساط الريفية خاصة، وبهذه السياسة التي تبعتها الجزائر في مرحلة السبعينات بدا تطبيق المخططات البلدية للتنمية ابتداء من سنة 1975، لان تكون لكل بلدية مخطط خاص بها يحتوي على مجموعة من المشاريع التنموية والتي تعتبر كخطة تتبعها في تنميتها حيث يتم تسجيل العمليات بكل أنواعها في المدونة مقسمة على قطاعات و كل قطاع مقسم إلى فصول وكل فصل يحتوى على تعريف للعمليات المسجلة، وسنحاول التعرف من خلال دراسة الاستثمار و التنمية على ميزانية كل بلدية و نسبته من إجمالي الدائرة لنبين مدى تدخل الدولة في هاته البلديات ثم مقارنة تطور المخططات البلدية للتنمية و الأولويات عبر كل مرحلة و أخيرا التحليل ألمجالي للمخططات.

1-5 المبحث الأول إمكانيات و واقع التنمية في دائرة بوقاعة

1-1-5 إمكانيات التنمية:

رغم المصاعب المطروحة في إقليم الدراسة والتي عملت إلى حد بعيد في تهميشه وعزل بعض تجمعاته وتعقيد حركية عناصره وفق نسق غير وضيفي جعلت منه مجال للنزوح و الهجرة وأكثر عرضة لأثار الأزمة ورغم أنه يحتوي على مقومات و طاقات معتبرة في حاجة إلى تقدير كونها تمثل بديل هذه البلديات في تجاوز أثار الأزمة وبعث الاندماج والاستقرار .

1-1-1-5 إمكانيات الموقع :

جغرافيا منطقة الدراسة لها مؤهلات تسمح لها بالانفتاح و النمو من خلال موقعها الجغرافي والإداري فالبلديات الشمالية في انفتاح تام مع إقليم الولاية وذلك من خلال الطريق الوطني رقم 75 و مع بلديات شمال شرق الولاية من خلال الطريق الولائي رقم 63 إضافة إلى ولايات حدودية منها بجاية على حدود بلدية عين الروي و برج برج بوعريريج مع حدود بلدية بني وسين وعليه فهذه الدائرة تشكل حلقة اتصال بين شمال الولاية ومقرها.

2-1-1-5 الإمكانيات الفلاحية :

المساحة الصالحة للزراعة تمثل نسبة 67,28% من مجموع مساحة الدائرة و هذا ما يعطي قدرات فلاحيه تسمح بالتنوع الإنتاج الزراعي في القطاعين الخاص و العام خاصة من خلال وجود تقاليد وإرادة قوية في تربية المواشي و الأشجار المثمرة خاصة في الوسط الجبلي.

3-1-1-5 المصادر المائية:

تتميز منطقة الدراسة بتساقط معتبر حيث يتراوح مابين (400- 800) ملم سنويا والشبكة الهيدروغرافية تسمح بإنشاء سدود تجميعية (ترابية) .

4-1-1-5 المصادر السياحية:

تتمثل في مياه مركب حمام قرقور المصنف في المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من دولة رومانيا و التشيك، ذو درجة حرارة مياهه 44°م وتوجه مياهه في علاج الأمراض الجلدية و أمراض الروماتيزم، و يتراوح عدد زواره مابين (2000-3000) زائر أسبوعيا و يقع على بعد 05 كلم من مقر دائرة بوقاعة وبإمكان هذا المركب إنعاش الحركة السياحية وتحقيق موارد مالية معتبرة من خلال انجاز فنادق و مطاعم المطابقة للقوانين السياحية .

5-1-1-5 الإمكانيات الصناعية:

مجال الدراسة يشمل مصادر و موارد منجميه هامة بإمكانها أن تمثل البديل الحقيقي و تتمثل هذه الموارد فيما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (40) الإمكانيات الصناعية في دائرة بوقاعة

الموارد	التوزيع الجغرافي	الاستعمالات
الكلس باحتياطي 10مليون م3	بني و سين	صناعة مواد البناء – الصناعة الكيماوية
الكلس باحتياطي 01 مليون طن	عين الروى	صناعة مواد البناء – الصناعة الكيماوية
الحديد في جبل العنيني احتياطي10 مليون طن	عين الروى	صناعة الحديد والصلب
الصلصال بترونة احتياطي 80000 طن	عين الروى	الصناعة التقليدية و مواد البناء

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف

5-1-2 واقع التنمية عبر المراحل :

5-1-2-1 التحليل المالي للمدونة :

تحتوي المدونة على المكونات من بينها مبالغ مالية خاصة بمشاريع المدونة ، حيث أن هذا التحليل المالي يمكن أن يبرز أهم القطاعات و أولويات الاستثمار عبر المراحل، و كمحاولة لتسهيل المقارنة قمنا بحصر المعطيات في أربع سنوات لجميع المراحل ، ثم إدخال مخطط (1988 - 1989) مع مخطط (1985- 1989) الذي توقف سنة 1987 نتيجة للأزمة الاقتصادية التي أدت على تغيير مسيرة المخطط البلدي للتنمية من مخطط رباعي إلى مخطط سنوي .

5-1-2-2 قيم الاستثمار لكل بلدية من سنة 1984 إلى سنة 2006:

جدول رقم (41) توزيع قيم الاستثمار للبلديات لكل مرحلة (1984-2006)

المراحل / البلديات	1989-1984	1995-1990	2001-1996	2006-2002
بوقاعة (دج)	12 608 000	19 670 000	34 890 000	53 000 000
عين الروى(دج)	8 760 000	15 450 000	27 980 000	41 600 000
بني وسين (دج)	7 400 000	13 670 000	26 000 000	36 560 000
مجموع الدائرة (دج)	28 768 000	48 790 000	88 870 000	131 160 000

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف

اثر الترقية الإدارية لسنة 1984 أصبحت دائرة بوقاعة تضم بلديتين وهذا له الأثر البالغ على تقسيم ميزانية المخططات البلدية للتنمية، حيث يتطلب استثمار كبير لمركز الدائرة من اجل تأسيس هياكل الدولة التي تكون الدائرة، كل هاته المعطيات ساهمت في تأخير و تباطأ وتيرة التنمية المحلية للبلديات المدروسة رغم تزايد حجم السكان من تعداد إلى أخر، فقد قدر حجم الاستثمار 28768000 دج في مرحلة (1984-1989) ثم ارتفع إلى131160 000 دج في مرحلة (2002-2006) وهذا التذبذب في قيم الاستثمار من مرحلة إلى أخرى يبين وجود مشاريع تنموية بهذه المنطقة .

3-2-1-5 الاستفادة القطاعية من استثمارات المخططات البلدية للتنمية :

جدول رقم (42) توزيع الاستثمارات عبر القطاعات خلال الفترة (1984 – 2006)

نوع القطاع / البلديات	الفلاحـــــة	المنشآت الاقتصادية	المنشآت الاجتماعية	المنشآت الإدارية	المجمـــوع
بوقاعة (دج)	38877994,61	38765400,25	2529485	16754397,10	96927276,96
النسبة	40,11%	39,99 %	2,61 %	17,29 %	100 %
عين الروى (دج)	26372215,43	24901970,98	15415900,68	18323770,39	85013857,48
النسبة	31,02%	29,29%	18,14%	21,55%	100 %
بني وسين (دج)	15949238,92	7219198,96	15415900,68	7156231,99	45740570,55
النسبة	34,88 %	15,78%	33,70	15,64	100 %
المجموع (دج)	81199448,96	70886570,19	33361286,36	42234399,48	227681705

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف

في كل مرحلة من المراحل المخطط البلدي للتنمية في تقسيم الميزانية يستوجب مراعاة التوزيع القطاعي، وهذا التوزيع يبرز التوجهات الحقيقية للاستثمارات في كل بلدية، و بين كذلك المشاريع و إعطاء الأولوية لقطاع عن قطاع أخر وحتى نتعرف على أي قطاع يحضا بأهمية أكثر في البرامج الموجودة لدينا قمنا بتوزيع الاستثمارات عبر القطاعات .

ومنه نتج أن قطاع الفلاحة يمثل 35,33 %هذا تبعا لسياسة الدولة الخاصة بفك العزلة عن المناطق الريفية الجبلية ، و محاولة خلق دينامكية في هاته المجالات المهمشة ، ثم في المرتبة الثانية نجد قطاع المنشآت الاقتصادية بـ 28,35 % هذا القطاع له أهمية خاصة على المستوى كل المراحل، نظر كذلك للسياسة الوطنية لتطوير القطاع الفلاحي و في المرتبة الثالثة قطاع المنشآت الإدارية % 18,16وهي نسبة لا بأس بها نظرا لكون البلديات المدروسة حديثة المنشأة تتطلب تأسيس المرافق الإدارية الخاصة التي تتشكل من مباني البلديات و الملحقات الإدارية .

و في الأخير نجد قطاع المنشآت الاجتماعية بـ 18,15 % حيث ولم يحض بالأهمية الكبيرة و معظم المشاريع الموجهة في هذا الميدان خاصة بإنشاء قاعات للعلاج و المراكز الصحية التي لا تتطلب استثمار كبيرا .

5-1-3 التوزيع القطاعي في ميزانية البلديات :

5-1-3-1 بلدية بوقاعة :

خلال فترة (1984-2006) في هذه البلدية كانت اكبر نسبة لصالح القطاع الفلاحي بـ 40,11%وهي نسبة معتبرة مقارنة بالقطاعات الأخرى ثم نجد قطاع المنشات الاقتصادية بـ % 39,99و هذا راجع إلى طبيعة المنطقة والأولويات التي تليها لهذه القطاعات.

5-1-3-2 بلدية عين الروى :

عرفت هذه البلدية سيطرة ثلاث قطاعات و هما المنشآت الفلاحية لان معظم الأراضي هي ملك للدولة وصالحة للزراعة بـ 36,48% الاقتصادية بـ 34,44 % لأنها تحتوي على إمكانيات من المواد الأولية مثل الكلس والحديد و الصلصال والمنشات الاجتماعية بـ 33,68 % لاعتبارها بوابة للمنطقة الشمالية للولية والدائرة.

5-1-3-3 بلدية بني و سين :

يختلف الوضع في هذه البلدية حيث نجد سيطرة قطاعين و هما قطاع الفلاحة والمنشات الاجتماعية إلا أنها منطقة تعتمد على الفلاحة ودعم الدولة بالمنشات الاجتماعية لتثبيت السكان بها .

5-1-4 الدراسة القطاعية عبر المراحل :

5-1-4-1 قطاع الفلاحة :

جدول رقم (43) تطور نسبة الاستثمار لقطاع الفلاحة عبر المراحل للبلديات

المراحل / البلديات	1989-1984	1995-1990	2001-1996	2006-2002
بوقاعة (دج)	871 000	7 479 472	3 809 679	8 678 962
عين الروى (دج)	1 100 000	9 450 654	4 765 783	14 768 435
بني وسين (دج)	600 000	4 567 876	1 567 123	13< 876 765

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

فيما يخص قطاع الفلاحة نجده في جميع المراحل مما يدل على أهمية هذا القطاع وتختلف قيمة توزيعه في جميع المراحل تبعا لحاجيات البلدية من الاستثمار أما في مرحلة (1996-2001) كانت قيمة الاستثمار ضعيفة و هذا راجع إلى الظروف التي آلت إليها البلاد أما في المرحلة (2002 – 2006) شهد هذا القطاع انتعاشا فخصصت له ميزانية لا بأس بها ضمن المخططات البلدية للتنمية

.5-1-4-2 قطاع المنشأت الاقتصادية :

جدول رقم (44) تطور نسبة الاستثمار لقطاع المنشآت الاقتصادية عبر المراحل

المراحل / البلديات	1989-1984	1995-1990	2001-1996	2006-2002
بوقاعة (دج)	12 678 870	13 432 256	18 567 766	34 567 876
عين الروى (دج)	12 560 120	12 856 765	15 667 866	27 546 789
بني وسين (دج)	9 567 345	9 120 200	12 543 567	25 675 876

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

إن هذا القطاع و لكونه ذو أهمية كبيرة من الناحية التنموية فانه يشهد تزايدا في قيمة الاستثمار من مرحلة إلى أخرى، و القطاع الوحيد الذي نجده في جميع المراحل، ويشكل نسبا عالية من قيم الاستثمار وهي السياسة التي تتبعها الجماعات المحلية في فك العزلة عن البلديات و عن العالم الريفي خاصة و أن معظم قيم الاستثمار موجهة إلى هذا القطاع الذي يلعب دور أساسيا في الحياة اليومية للسكان.

3-1-4-5 قطاع المنشآت الاجتماعية :

جدول رقم (45) تطور نسبة الاستثمار لقطاع المنشآت الاجتماعية عبر المراحل

المراحل / البلديات	1989-1984	1995-1990	2001-1996	2006-2002
بوقاعة (دج)	1 876 987	2 654 564	3 967 765	19 768 654
عين الروى (دج)	1 234 543	1 900 760	3 234 560	16 876 678
بني وسين (دج)	965 670	1 123 670	2 564 670	9 567 700

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

شهد هذا القطاع تذبذبا في قيم الاستثمار من مرحلة إلى أخرى حيث أن كل البلديات استفادت من غلاف مالي في إطار المخططات البلدية للتنمية لأن له أهمية كبيرة في تثبيت السكان في مقراتهم الأصلية أو المناطق الريفية .

5-1-4-4 قطاع المنشآت الإدارية:

جدول رقم (46) تطور نسبة الاستثمار لقطاع المنشآت الإدارية عبر المراحل

المراحل / البلديات	1989-1984	1995-1990	2001-1996	2006-2002
بوقاعة (دج)	1 435 600	1 567 800	3 657 654	23 567 800
عين الروى (دج)	1 234 600	1 100 000	2 340 000	17 456 800
بني وسين (دج)	560 670	977 890	1 456 765	13 546 678

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

إن قطاع المنشآت الإدارية لم يتحصل على قيم الاستثمار الموجهة إلى القطاعات الأخرى لأنه يتركز في مراكز البلديات فقط و المراكز الثانوية .

5-1-5 أولوية الاستثمار عبر المراحل :

إن أولوية الاستثمار عبر كل مرحلة تبين التوجهات العامة و اهتمامات الدولة بالتنمية حيث سنتطرق إلى هذا العنصر مرحلة بمرحلة ونستخرج أهم القطاعات التي أخذت بالاهتمام الأكثر.

5-1-5-1 المرحلة الأولى 1985- 1989 :

جدول رقم (47) أولوية الاستثمار في المرحلة (1985-1989) لكل بلدية

نوع القطاع / البلديات	الفلاحـــــة	المنشآت الاقتصادية	المنشآت الاجتماعية	المنشآت الإدارية	المجمـــــــوع
بوقاعة (دج)	871 000	12 678 870	1 876 987	1 435 600	16 862 457
النسبة	05,16%	75,18 %	11,13 %	08,51 %	100 %
عين الروى(دج)	1 100 000	12 560 120	1 234 543	1 234 600	16 129 263
النسبة	06,81 %	77,87 %	07,65 %	07,65 %	100 %
بني وسين (دج)	600 000	9 576 345	965 670	560 670	11 702 685
النسبة	05,12 %	81,83 %	08,25 %	04,79 %	100 %

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

تعتبر هذه المرحلة كحالة خاصة بالنسبة لبلديات منطقة الدراسة، حيث أن بلديتين وهما بني وسين و عين الروي حديثتا النشأة لذا كان الاهتمام كان الاهتمام بالقطاع الاقتصادي بنسبة كبيرة.

1-5-1-5 المرحلة الثانية 1990- 1995 :

جدول رقم (48) أولوية الاستثمار في المرحلة (1990- 1995) لكل بلدية

نوع القطاع / البلديات	الفلاحـــــة	المنشآت الاقتصادية	المنشآت الاجتماعية	المنشآت الإدارية	المجمـــــــوع
بوقاعة	7 479 472	13 432 256	2 654 564	1 567 800	25 134 092
النسبة	29,75%	53,44 %	10,56 %	06,23 %	100 %
عين الروى	9 450 654	12 856 765	1 900 760	1 100 000	25 307 419
النسبة	37,34 %	50,80%	07,51%	04,34%	100 %
بني وسين	4 567 876	9 120 200	1 123 670	977 890	15 789 636
النسبة	28,92 %	57,76 %	07,11%	06,19 %	100 %

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

الملاحظ في هذه المرحلة أن كل القطاعات مست بمشاريع المخططات البلدية للتنمية أي هناك نوع من الشمولية لكل القطاعات بالرغم من تفاوت في النسب بينهم، ففي بلدية بوقاعة كانت لقطاع الفلاحة بنسبة 29,75 % والمنشات الاقتصادية بـ 53,44 % وهذا ما يعكس اهتمام الدولة أكثر بفك العزلة وتنمية المناطق الريفية أما في بلدية عين الروى كانت الأولوية لقطاع المنشات الإدارية والمنشات الاقتصادية والمنشات الاجتماعية وهذا لفك العزلة وتقريب الإدارة والمنشات الاجتماعية من المواطن، وفي بلدية بني وسين كان الاهتمام بقطاع الفلاحة و المنشات الاجتماعية وهذا للاهتمام بالمناطق الريفية .

2-5-1-5 المرحلة الثالثة 1996- 2001 :

جدول رقم (49) أولوية الاستثمار في المرحلة (1996- 2001) لكل بلدية

نوع القطاع / البلديات	الفلاحـــــة	المنشآت الاقتصادية	المنشآت الاجتماعية	المنشآت الإدارية	المجمـــــــوع
بوقاعة (دج)	3 809 679	18 567 766	3 967 765	3 657 654	30 002 864
النسبة	12,69%	61,88 %	13,22 %	12,19 %	100 %
عين الروى (دج)	4 765 783	15 667 866	3 234 560	2 340 000	26 098 209
النسبة	18,26%	60,03%	12,39%	08,96%	100 %
بني وسين (دج)	1 567 123	12 543 567	2 564 670	1 456 765	18 132 125
النسبة	08,64 %	69,17 %	14,14 %	08,03 %	100 %

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

الملاحظ في هذه المرحلة أن مشاريع المخططات البلدية للتنمية لم تمس جميع القطاعات وكل البلديات رغم التفاوت في النسب بينهم حيث كانت الأولية الكبرى لقطاع المنشآت الاقتصادية وذلك بفك العزلة عن المناطق الريفية وتشجيع وتثبيت السكان بمقاراتهم الأصلية في المناطق الريفية وهذه هي سياسة الدولة الجديدة الموجهة نحو الميدان الريفي وذلك بتطوير وتجديد الاقتصاده .

2-5-1-5 المرحلة الرابعة 2001-2006 :

جدول رقم (50) أولوية الاستثمار في المرحلة (2001- 2006) لكل بلدية

نوع القطاع / البلديات	الفلاحـــة	المنشآت الاقتصادية	المنشآت الاجتماعية	المنشآت الإدارية	المجمـــــوع
بوقاعة (دج)	8 678 962	34 567 876	19 768 654	23 576 800	86 592 292
النسبة	10,02%	39,92 %	22,82 %	27,22 %	100 %
عين الروى (دج)	14 768 435	27 546 789	16 876 678	17 456 800	76 846 702
النسبة	19,21%	35,84%	21,96%	22,71%	100 %
بني وسين (دج)	13 876 565	25 675 876	9 576 700	13 546 678	62 675 819
النسبة	22,14 %	40,96 %	15,27	21,61	100 %

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

بقى في هذه المرحلة قطاع المنشات الاقتصادية يحتل الأولوية من ناحية الاستثمار و يستحوذ تقريبا على قطاع الفلاحة و المنشات الاقتصادية مما يدل على أن عملية فك العزلة بقيت في جميع المراحل محل اهتمام السلطات.

6-1-5 التحليل المجالي لمشاريع المخططات البلدية للتنمية :

نتطرق في هذا العصر إلى التحليل المجالي لمشاريع المخططات البلدية للتنمية وكيف تتوزع بالاختلاف البلديات .

1-6-1-5 توزيع المشاريع على مستوى البلديات :

جدول رقم (51) توزيع المشاريع لكل بلدية عبر المراحل (1984-2006)

نوع لقطاع / البلديات	1989-1984	1995-1990	2001-1996	2006-2002	المجموع
بوقاعة	10	11	14	24	59
عين الروى	08	11	15	21	55
بني وسين	07	13	13	20	53

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

حسب معطيات الجدول نلاحظ خلال الفترة (1984 – 2006) أن عدد المشاريع تتراوح ما بين 53 إلى 59 مشروعا حسب البلديات، ففي المرتبة الأولى بلدية بوقاعة بـ 59 مشروعا ، ثم بلدية عين الروى بـ 55 مشروعا، ثم بلدية بني وسين بـ 53 مشروعا ، حيث نلاحظ تكافؤ في توزيع عدد المشاريع مابين البلديات رغم عدم التساوي في عدد السكان و المساحة ، لكن بالنضر لحداثة هاته البلديات و موقعهما من الولاية، وجانبها التضاريسي كلها عوامل ساهمت في تلبية احتياجات المنطقة في التنمية، وهذا يبدو واضحا من خلال أنواع المشاريع التي تقدم لهم في إطار المخططات البلدية للتنمية.

5-1-6-1-1 بلدية بوقاعة :

جدول رقم (52) توزيع المشاريع في دائرة بوقاعة عبر المراحل (1984-2006)

منطقة الاستثمار	المراحل	الفلاحة	المنشآت الاقتصادية	المنشآت الاجتماعية	المنشآت الإدارية	المجمـــــــوع
مركز البلدية	1989-1984	/	01	01	03	05
	1995-1990	/	02	02	02	06
	2001-1996	/	01	03	03	07
	2006-2002	/	02	04	05	11
المراكز الثانوية	1989-1984	01	02	/	/	03
	1995-1990	02	01	/	/	03
	2001-1996	/	01	01	/	02
	2006-2002	02	03	02	01	08
المناطق المبعثرة	1989-1984	02	/	/	/	02
	1995-1990	02	/	/	/	02
	2001-1996	03	02	/	/	05
	2006-2002	04	01	/	/	05

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

تحصلت بلدية بوقاعة في الفترة الممتدة ما بين 1984 إلى 2006 على 60 مشروعا مس جميع القطاعات ويختلف توزيعها من مرحلة إلى أخرى ، ففي الفترة (1984- 1989) تحصل مركز البلدية على خمس مشاريع و المراكز الثانوية على ثلاث مشاريع و المناطق المبعثرة على مشروعين فنجد في هذه المرحلة نوع من التكافؤ في توزيع المشاريع، و في المرحلة الثانية(1990-1995) تحصل مركز البلدية على ستة مشاريع في قطاع المنشآت الاقتصادية و الاجتماعية والإدارية أما المراكز الثانوية تحصل على ثلاث مشاريع في قطاع الفلاحة و المنشات

الاقتصادية بينما تحصلت المناطق المبعثرة على مشروعين في قطاع الفلاحة أما في المرحلة (2002 – 2006) تحصل مركز البلدية على 11 مشروع كما تحصلت المراكز الثانوية على 08 مشروع أما المناطق المبعثرة فتحصلت على خمس مشاريع هذا يبين التكافؤ في توزيع المشاريع في كل المراحل وفي كل مجال البلدية وذلك لتنمية المنطقة و فك العزلة وخاصة في المرحلة الأخيرة ، و يلاحظ أن معظم المشاريع التي تحصلت عليها مركز البلدية موجهة إلى قطاع المنشات الإدارية وهذا تزامنا مع ترقية هذه البلدية و أنها مركز الدائرة لذلك يتطلب استثمار في هذا القطاع و المراكز الثانوية تحصلت على مشروع في قطاع المنشات الإدارية و هذا يدل على عدم وجود مركز اداري فقط .

5-1-6-1-2 بلدية عين الروى :

جدول رقم (53) توزيع المشاريع في بلدية عين الروى عبر المراحل (1984- 2006)

منطقة الاستثمار	المراحل	الفلاحة	المنشآت الاقتصادية	المنشآت الاجتماعية	المنشآت الإدارية	المجمـــــــوع
مركز البلدية	1989-1984	/	01	01	01	03
	1995-1990	/	02	02	02	06
	2001-1996	/	01	02	02	05
	2006-2002	/	02	02	03	07
المراكز الثانوية	1989-1984	01	01	01	/	03
	1995-1990	01	01	01	/	03
	2001-1996	01	01	01	/	03
	2006-2002	02	03	02	02	09
المناطق المبعثرة	1989-1984	02	/	/	/	02
	1995-1990	02	/	/	/	02
	2001-1996	03	02	/	/	05
	2006-2002	04	01	/	/	05

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

على خلاف بلدية بوقاعة نجد في بلدية عين الروى 02 مركز ثانوي حيث تحصلت المراكز الثانوية على 18 مشروعا بينما تحصل مركز البلدية على21 مشروع وهذا يبين التكافؤ في توزيع المشاريع وكذا وجود مركزين ثانويين لهم أهمية في البلدية مما أهلها في جلب المشاريع في اطار المخططات البلدية للتنمية،ومركز البلدية الذي تحصل على21 مشروع معظمها موجهة إلى قطاع المنشات الإدارية و هي حتمية مع ترقية هاته المنطقة إلى بلدية، و المناطق المبعثرة التي احتلت المرتبة الأخيرة بـ 14 مشروع معظمها في القطاع الفلاحي وفي جميع المراحل و ذلك بفك العزلة و توفير مناصب شغل في هذا القطاع لتثبيت السكان في الريف .

3-1-6-1-5 بلدية بني و سين :

جدول رقم (54) توزيع المشاريع في بلدية بني وسين عبر المراحل (1984-2006)

منطقة الاستثمار	المراحل	الفلاحة	المنشات الاقتصادية	المنشآت الاجتماعية	المنشآت الإدارية	المجمـــــــوع
مركز البلدية	1989-1984	/	01	01	01	03
	1995-1990	/	02	02	02	06
	2001-1996	/	01	02	02	05
	2006-2002	/	02	02	02	06
المراكز الثانوية	1989-1984	/	01	01	/	02
	1995-1990	01	01	01	01	04
	2001-1996	01	01	01	/	03
	2006-2002	01	02	02	02	07
المناطق المبعثرة	1989-1984	01	01	/	/	02
	1995-1990	01	02	/	/	03
	2001-1996	02	03	/	/	05
	2006-2002	04	03	/	/	07

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف 2006

احتلت بلدية بني وسين المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع الذي قدر بـ 54 مشروعا مابين الفترة (1984-2006) ومست هاته المشاريع جميع القطاعات وأهمها قطاع المنشآت الاقتصادية، ونجد المناطق المبعثرة لوحدها تحصلت على 17 مشروعا منها 09 موجهة لفك العزلة، فان المنطقة المبعثرة و التي تسيطر على مجال البلدية أخذت الأولوية في التنمية ابتداء من المرحلة (1984-1989)، ثم نجد في المرتبة الثانية مركز البلدية الذي تحصل على 20 مشروع موزعة على جميع المراحل و مست كثيرا قطاع المنشات الإدارية لأنها ترقت إلى بلدية ، وفي المركز الثالث المركز الثانوي الذي يشهد ديناميكية متزايدة خاصة في السنوات الأخيرة التي خصصت لها 16 مشروعا لما يحتويه من عدد سكاني معتبر و تميزه بموقع جغرافي جيد بالنسبة للبلدية .

2-5 المبحث الثاني الاستثمار الخاص و دوره في عملية التهيئة بالدائرة

بعد إطلاعنا على الوضعية المجالية للدائرة سواء من ناحية الموارد أو الإمكانيات التي تتوفر في هذه المنطقة من الجانب الطبيعي و البشري، أو من ناحية توزيع مختلف الموارد و الهياكل القاعدية، توصلنا إلى عدة نتائج أساسية متمثلة في وجود طاقات و إمكانيات كبيرة لكنها غير مستغلة بما يعود بالفائدة على الفرد و المجتمع، و كذا بما يضمن التوازن داخل مجال الدائرة.

من هذا المنطلق سنتطرق إلى عنصر مهم في التنمية و هوالاستثمار الخاص الذي يعتبر الأداة الجديدة في جميع عمليات التهيئة و التنمية و ضمن إستراتيجية اقتصاد السوق، أو الاعتماد على أسلوب الشراكة و هذا ما يؤكده قانون التهيئة العمرانية لسنة 2001 [26] .

5-2-1 الاستثمار و التهيئة:

يعتبر الاستثمار الخاص الأداة الأساسية للتهيئة حيث أصبح يشكل عنصرا هاما في جميع البرامج و المخططات التنموية خاصة بعد الانسحاب الشبه التام للقطاع العمومي من الميدان.

5-2-2 مفاهيم عامة حول الاستثمار :

يمكن من خلال هذا العنصر أن نعطي بعض المفاهيم و التعريفات التي من شأنها أن تعطينا نظرة عامة عن هذا المصطلح الاقتصادي بالدرجة الأولى.

5-2-2-1-تعريف الاستثمار:

للاستثمار عدة تعاريف تختلف حسب المختصين حيث عرفه الأستاذ غيتون " الاستثمار هو تنمية التجهيزات ووسائل الطاقة و أنه حكم في الحاضر و المستقبل مع قبول التضحية "[27]، أما الأستاذ عبد الهادي نجار فيرى "عرف الاستثمار بأنه كل مجهود أو نفقة تبذلها الدولة أو المؤسسات العامة أو الخاصة قصد الحصول على موارد مالية تكون قيمتها الإجمالية أكبر من النفقة و من الناحية المالية يعرف بأنه زيادة رأسمال في ظرف زمني، أي تلك الاستثمارات التي تكون حقيقة منتجة و قادرة على زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد " [28]

5-2-3 أصناف الاستثمار :

---

[26] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة

[27] - Miloudi boubeker investissement et stratigie de développement –ENAL OPU alger P 15

[28] - الأستاذ\ محمد يوسفي مضمون و أهداف الأحكام الجديدة في المرسوم التشريعي 12-93 المعلق بترقية الإستثمار مجلة المدرسة الوطنية للإدارة – إدارة ـالمجلد 9 العدد 2 ، 1999

يمكن التحدث عن أصناف الاستثمار حسب أربع تقسيمات هي :

1-3-2-5 حسب طبيعة الاستثمار: و ينقسم بدوره إلى نوعين هما :

1-3-2-5 الاستثمار الإنتاجي :

إذا كانت آثاره تنصب مباشرة على هذا الإنتاج ، تجدد أو توسع تجهيزات الإنتاج مما يؤدي مباشرة إلى رفع إنتاجية العمل وحجم الإنتاج.

2-3-2-5 استثمار غير إنتاجي :

إذا كانت آثاره لا تؤدي إلى رفع هذه القدرة ولكن بطريقة غير مباشرة مثل بناء مؤسسات التعليم و التكوين .

3-3-2-5 الاستثمار المستحث و المستقل: وينقسم إلى قسمين

1-3-3-2-5 الاستثمار المستحث:

يحدد عن طريق السير الداخلي للنشاط الاقتصادي و ينمو بالموازاة مع نمو الطلب، فهو مرتبط بالطلب الجاري للخيرات الاستهلاكية و التغيرات في الدخل الوطني وأثر هذه الأخيرة في الاستهلاك.

1-1-3-3-2-5 الاستثمار المستقبل: وهو الاستثمار العمومي.

1-1-1-3-3-2-5 حسب الجهة المستثمرة :

1-1-1-3-3-2-5 الاستثمار الفردي: باستعمال المنجزات الخاصة بالأفراد.

2-1-1-3-3-2-5 الاستثمار الحكومي: عن طريق تمويل الاستثمار (المشروع) من ميزانية الدولة.

2-3-2-5 حسب موطن الاستثمار :

1-2-3-2-5 الاستثمار المحلي :

الاستثمار داخل إقليم الدولة برؤوس أموال محلية .

2-2-3-2-5 الاستثمار الأجنبي:

استعمال مدخرات محلية في تكوين رؤوس أموال حقيقية في دول أجنبية .

3-3-2-5 العوامل المؤثرة في توجيه الاستثمار و تحديده :

إن الهدف الرئيسي من الاستثمار هو الربح و تحصيل أموال إضافية تفوق النفقة الإجمالية ، و هناك مجموعة من العوامل تؤثر في توجيهه و تحديده و كذا تطوره و نذكر منها :

5-2-3-3-1 عوامل متصلة بالسوق :

ويتعلق الأمر هنا بالمنافسة، الأرباح المتوقعة،الثمن و نوع المنتوج .

5-2-3-3-2 عوامل متصلة بالمستهلك : ويتعلق الأمر بالتفوق و حجم الطلب على الإنتاج .

5-2-3-3-3 عوامل متصلة برأس المال: مدى حياة الأصول، تغير التكنولوجيا و تغير كلفة الإنتاج.

5-2-3-3-4 عوامل السياسة المالية و النقدية للدولة :

يتعلق الأمر هنا بسعر الفائدة، النظام الجمركي و البنية التحتية، كل هذه المحددات تكون محل دراسة معمقة من طرف أي مستثمر قبل الاستثمار نظرا للمخاطر التي يحتوي عليها هذا الأخير .

5-2-4 أهمية الاستثمار:

يجب دائما دراسة الجدوى من أي مشروع استثماري قبل الانطلاق في تنفيذه باعتباره متغيرا اقتصاديا، و يكتسي أهمية بالغة نلخصها في النقاط التالية:

5-2-4-1 زيادة الإيرادات وتنمية الأرباح:

يمكن للمؤسسة من زيادة إيراداتها و تسهيل عملية البيع، أي مساعدة المنشأة على خلق أسواق المنتوجات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع، و بالتالي رفع الطاقة الإنتاجية .

5-2-4-1 تشجيع روح الإبداع و الاختراع:

حيث يعمل الاستثمار على اكتشاف أسلوب جديد و تصميم طريقة فنية حديثة في مجال الإنتاج .

5-2-4-2 زيادة الموارد المالية للخزينة العمومية:

عن طريق دفع الجباية و تحصيل الرسوم و الضرائب.

5-2-4-2-1 القضاء على البطالة :

ذلك بخلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التحكم في البطالة نوعا ما أو على الأقل التقليل منها.

5-2-4-2-2 توفير مختلف الحاجيات:

فيما يخص السلع و الخدمات و عليه تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات.

2-4-2-5 مناطق النشاطات و دورها في جلب الاستثمار :

تعتبر مناطق النشاطات الوسيلة الأولى لجلب الاستثمار، حيث تمثل المكان المفضل لجلب المشاريع الاستثمارية، وهذا كون تصنيف هذه المناطق وحسن اختيارها يضفي عليها طابع يؤهلها لأن تكون منطقة جذب لجميع النشاطات و المشاريع و كذا الزبائن الذين يقصدون بكثرة مثل هذه المناطق لما لها من خصوصيات، باستثناء مناطق التوسع السياحي التي لم يتم التطرق إليها لكونها لم تلق الاهتمام الكبير و اقتصرت على منطقة توسع واحدة هي منطقة حمام قرقور.

2-4-2-5 مناطق التوسع السياحي:

تعرف منطقة التوسع السياحي على أنها قطعة أرضية وقع عليها الاختيار في إطار مخططات التوجيه للتهيئة العمرانية ، تستقبل بنايات من النمط السكني أو فنادق أو مراكز ذات طابع تجاري كالمقاهي، و المحلات التجارية، وكما ذكرنا سابقا توجد بدائرة بوقاعة منطقة توسع سياحي لأنها توجد بجوار مركز حمام قرقور و الذي لا يبعد عن مركز الدائرة إلا بـ 05 كلم .

3-4-2-5 واقع الاستثمار الخاص بالدائرة :

إن أنجع وسيلة للتطرق إلى واقع الاستثمار بالدائرة وتناول أو تقيم عمل اللجنة الولائية لتجديد و ترقية الاستثمار (CALPI) وكذلك الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) ومعرفة أهم المشاريع المسجلة عبر مناطق النشاطات وتوزيعها عبر البلديات حسب القطاعات ومعرفة توزيع العمالة والكلفة وعدد المشاريع، تعمل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مباشرة مع المستثمر الذي يقدم ملفه إلى الوكالة بعد الدراسة التقنية و الاقتصادية من طرف اللجنة المتكونة على مستوى الوكالة ثم تقديمه إلى المستثمر ليقدمه إلى البنك ليتحصل على القرض ليبدأ في إنجاز مشروعه ،أما اللجنة الولائية لتجديد و ترقية الاستثمار فهي تحت سلطة الوالي حيث أنشئت بموجب التعليمة الوزارية رقم 28 المؤرخة في 1994/05/15 29، وتضم ممثلي المديريات التنفيذية المعنية بالاستثمار وتوجد أمانة اللجنة على مستوى الأمانة العامة لولاية سطيف و تسير نشاطات اللجنة من طرف ديوان الوالي والأمانة العامة للولاية، تميز عمل هاتين الوكالتين بعدم الجدية وبعض التجاوزات ونتج عنهما مايلي :

1. اعتماد ملفات مشاريع الاستثمار دون دراسة مسبقة .
2. عدم التحكم في القدرات العقارية .
3. عدم وجود دفتر الشروط .
4. تبديد الإمكانيات العقارية و عدم الوصول إلى النتائج المرجوة .

[29] - سيف الدين جبلي نحو رؤية واقعية و مستقبلية للإستثمار الخاص في الجزائر المدرسة العليا للإدارة 2002 ص 56

5. ضرورة حصر ملفات الاستثمار في الاستثمار المنتج و الموفر لمناصب الشغل.
6. يهدف الاستعمال الأمثل للقدرات العقارية بمتابعة عمل المستثمرين للتأكد من الجدية و إيداع الملفات الإستثمارية على مستوى لجان الدوائر للعقار و التي تبدي رأيا أوليا حول جدوى و أهمية المشروع تم بعدها تحول الملفات إلى اللجنة الولائية لوضع قرار الاستفادة او عدم الاستفادة بصفة نهائية وهذا ما يؤدي إلى :
1. تسهيل العمليات الإدارية والإجراءات للمستثمرين .
2. تخفيف العبء عن اللجنة و تحسين توزيع الاستثمار .
3. التحكم الفعلي في ملفات الاستثمار .
4. تحقيق دراسة أكثر موضوعية و ميدانية للمشاريع الاستثمارية.

أما في ما يخص حصيلة عمل اللجنة فيمكن دراستها من خلال التطرق إلى المشاريع الاستثمارية المحققة و المنجزة، والتي تعطينا تصور حقيقي عن هشاشة النتائج المحققة كما وكيفا لكن هناك برامج في الأفق من شأنها أن تكون أكثر فعالية خاصة فيما يخص توزيع المشاريع عبر بلديات الدائرة، وقد بلغ عدد المشاريع 11 مشروعا يشغل حوالي 875 شخصا تتوزع عبر القطاعات حيث مثلت الصناعة 03 مشاريع و الفلاحة 04 مشاريع و البناء و الأشغال العمومية بـ 04 مشاريع أما الباقي فلا تعتبر مشاريع استثمارية بالمعني الحقيقي للكلمة كونها تشكل نشاطات عادية مثل المخبزة ، حمام ، بيع مواد البناء .....الخ وتبقى المشاريع الحقيقية في جميع القطاعات والتي هي في طريق الإنجاز أو قيد الدراسة أو السكان الذين لهم قرار الاستفادة و ينتظرون إتمام الإجراءات الضرورية قبل الشروع في تطبيق المشروع، حيث تشكل نقطة هامة في إعطاء دفع جديد للحركة التنموية و الاقتصادية والتي من شأنها أن تخفف من الفوارق الكبيرة التي يعرفها مجال الدائرة.

5-2-5 مشاكل الاستثمار بالدائرة :

يعتبر الاستثمار الشريان الرئيسي لأية عملية تنمية في إطار سياسة اقتصاد السوق والعولمة، حيث نلاحظ حاليا انفتاح المجال للقطاع الخاص مع تقديم الدعم وإعطاء الضمانات اللازمة، كما يمكن أن يكون لهم شركات اقتصادية في مختلف المشاريع خاصة ذات الحجم و التكلفة رغم الإمكانيات التي يطرحها مجال الدائرة من ناحية القطاع ألفلاحي إلا أننا نلاحظ ضعفا للمشاريع الاستثمارية في هذا الميدان، لذلك حاولنا معرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك ومن خلال استطلاعنا و إلمامنا بالموضوع نستطيع حصر هذه المشاكل على عدة مستويات تتمثل أساسا في :

1. على مستوى الجانب الطبيعي .
2. على مستوى وضعية و طبيعة العقار.
3. على مستوى اللجنة المكلفة بترقية و تحديد الاستثمار بالدائرة .
4. على مستوى التزويد والتمويل .
5. على مستوى القطاعات حيث كل قطاع يعرف مشاكل حالت دون تطوره و الاستثمار فيه.

1-5-2-5 الجانب الطبيعي - الموقع و التضاريس - :

إن الموقع له دور فعال في تحديد مكانة المنطقة بالنسبة لمحيطها الخارجي خصوصا، و بشكل عام نلاحظ أن موقع الدائرة إستراتيجي حيث يتوسط عدة ولايات منها بجاية، برج بوعريريج ، سطيف و أنها تقع في منطقة سياحية بقرب من حمام قرقور الذي يحتوي على الحمام المعدني، و رغم كل هذا أن الموقع لم يعطي ثماره، و جعل الدائرة شبه معزولة داخل مجموعة من الأقطاب، حيث تعمل على تنمية ذاتها فقط وفي غياب سياسة وطنية لتحقيق تكامل إقليمي، و يبقى الخيار أمامها هو تنمية ذاتها انطلاقا من إمكانيتها المحلية، كما أن البنية التضاريسية للدائرة التي تتميز بمجال غير متجانس لها دور سلبي، أما لمرور الطريقين الولائيين اللذين يربطان بين الولايات، أدى إلى خلق نوع من الحركية على مستوى المناطق التي يعبرها هاذين الطريقين أدى انتشار السكان على حوافها، في حين لاحظنا الضعف الكبير الذي تعاني منه المناطق الجبلية وهو الدليل على العائق الكبير الذي يشكله الجانب الطبيعي، وهذا أدى إلى التوزيع الغير المنتظم للمراكز عبر المجال ويرجع السبب إلى :

1. عدم انتظام السطح تضاريسيا حيث توزيع أراضي الدائرة بين أراضي منبسطة وأخرى جبلية شديدة الانحدار.
2. كون التوزيع غير منتظم للثروات المائية عبر تراب الدائرة .
3. كون التوزيع الغير المنتظم لشبكة الطرق خاصة المعبدة منها عبر مجال الدائرة.

2-5-2-5 اللجنة الولائية لتجديد و ترقية الاستثمار :

هناك عدة مشاكل تحول دون تمكين اللجنة من أداء مهامها على أكمل وجه منها:

1. أن اللجنة لا تمنح العقار بل توجه للاستثمار فقط ، و بالتالي فهي لاتملك صلاحية المراقبة و إلغاء الاستفادة في حالة عدم إنجاز المشاريع أو تغير طبيعتها و حتى الوكالات العقارية تبقى عاجزة عن استرجاع العقارات لعدم وجود نصوص قانونية واضحة في هذا الباب .
2. عدم التحكم في وضعية المشاريع المعتمدة.

3. عدم وجود التنسيق بين الوكالة الوطنية للاستثمار و الجماعات المحلية .
4. عدم إعطاء صلاحيات للجنة تخول لها التدخل في جميع الأحوال من أجل التسيير الفعال للعمليات الاستثمارية بالدائرة.

3-5-2-5 القطاع الفلاحي :

فالقطاع الفلاحي السائد بالدائرة و الذي من المفروض أن يكون المحرك الرئيسي لعملية التنمية بالدائرة لم يحقق الأهداف المسطرة في ميدان الاستثمار، حيث أن المشاريع كلفت 40 مليار سنتيم 30 ولم تخلق سوى 30 منصب شغل دائم سنة 2005 ، فقد كشفت مديرية المصالح الفلاحية أن اللجنة التقنية الولائية اعتمدت على 586 ملفا خاصا بالمشاريع الفلاحية ، كما ساهم مشروع التنمية الريفية بـ 25 مليار سنتيم الموجه للمناطق المعزولة، كما يعاني القطاع من عدم وجود تغطية كهربائية كافية و مخصصة مع نقص اتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا الشأن ، بالإضافة إلى كل ما قلناه هناك مشاكل أخرى تواجه الاستثمار الفلاحي بالدائرة و يمكن حصرها فيما يلي :

1. عدم تطبيق التقنيات الحديثة في الزراعة.
2. وجود عدة منازعات عقارية حول الأراضي الفلاحية.
3. نقص كبير في الزراعات المحمية.
4. نقص التمويل لأن المنطقة ذات تضاريس صعبة لذا تتطلب إمكانيات كبيرة واستثمارات ممولة من طرف الدولة.

4-3-2-5 القطاع الصناعي:

إن أهم ما يعاني منه الاستثمار الخاص في هذا القطاع سيما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر مايلي :

1. صعوبة الحصول على القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية .
2. غياب مناطق النشاطات في بعض البلديات وعدم تهيئتها نتيجة لافتقارها للإعتمادات المالية.

5-3-2-5 قطاع النقل :

كلما كانت المنطقة صعبة التضاريس كانت حظوظها في جلب المستثمرين اقل إن لم نقل منعدمة، فهي تتطلب طرقا جيدة، وتعتبر المناطق المبعثرة الأصعب من حيث التضاريس و التي يفتقد سكانها للطرق المعبدة و التي تسهل عملية السير بها.

[30] مديرة المصالح الفلاحية لولاية سطيف

6-3-2-5 على مستوى العقار :

يعاني الاستثمار بعض المشاكل و منها قضية العقار التي هي وطنية قبل أن تكون محلية، وهي من أكثر المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، وكل هذا بسبب عدم معرفة الوعاء العقاري بدقة مما يؤدي إلى صعوبة اختيار القطع الأرضية وعدم وجود مسح كامل للملكية العقارية، أما على مستوى دائرة بوقاعة فإن مشكلة العقار تطرح خاصة في الاستثمار الخاص لأن معظم الأراضي التي تملكها الدولة هي عبارة عن مساحات واسعة و المناطق الجبلية مثل الغابات، و هنا يبقى مشكل التلاعب بالعقار الفلاحي عائقا كبيرا أمام المستثمرين بسبب الطرق الملتوية التي يتم اللجوء إليها من طرف بعض الأشخاص للحصول عليه .

3-5 المبحث الثالث : تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دائرة بوقاعة

في هذه الدراسة سنتطرق إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على مستوى دائرة بوقاعة وهذا من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها :

1-3-5 تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دائرة بوقاعة:

2-3-5 توزيع المستثمرات المشاركة في المخطط:

الهدف من دراسة هذا المؤشر هو معرفة ما مدى تجاوب الفلاحين في المشاركة في هذا البرنامج ، فمنذ البداية في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 إلى غاية 2006 فإن توزيع المستثمرات المشاركة يمثلها الجدول التالي:

جدول رقم (55) توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج المخطط لدائرة بوقاعة

المواسم / البلديات	2000 - 2001	2001 - 2002	2002 - 2003	2003 - 2004	2004 - 2005	2005 - 2006
عين الروى	10	12	13	17	15	17
بوقاعة	17	16	18	21	19	26
بني وسين	15	21	23	24	22	25
المجمـــوع	42	49	54	62	56	68

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

شكل رقم (08) توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج المخطط لدائرة بوقاعة

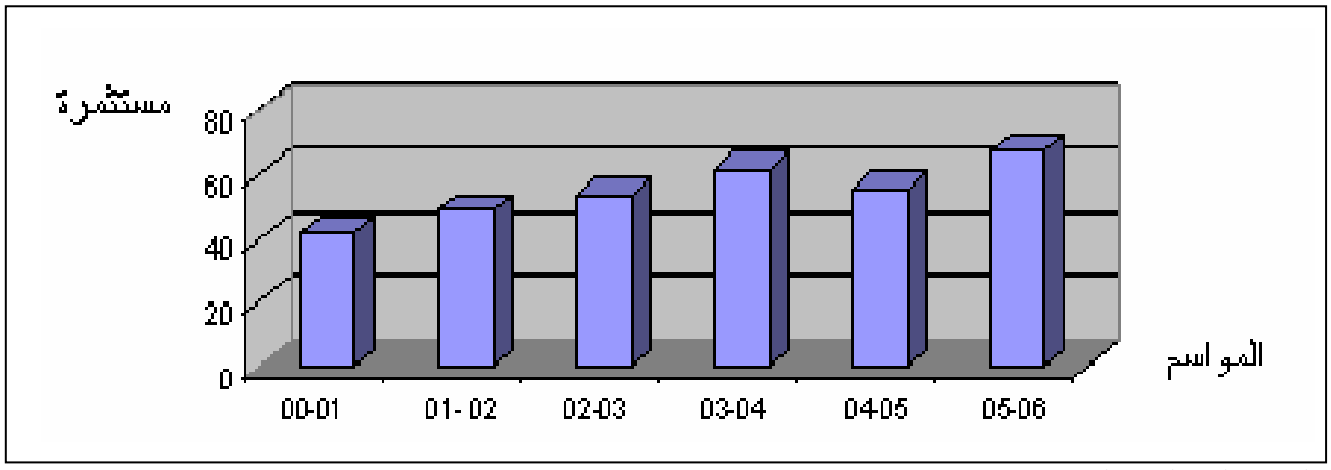

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

من خلال الجدول والشكل يتبين لنا أن في هذه المواسم عدد المستثمرات المشاركة في برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تقدر بـ 331 مستثمرة حيث سجلنا أعلى مشاركة ببلدية بني و

سين بـ 130 مستثمرة وأقل مشاركة في بلدية عين الروى بـ 84 مستثمرة إلا أن الموسم الخامس (2004-2005) عرف تراجعا في عدد المستثمرات المشاركة حيث بلغ عددها 56 مستثمرة وهذا التراجع مس كل البلديات ويرجع ذالك إلى عدة أسباب أهمها :

1- القرار الوزاري الذي يمنع مشاركة المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC)[31] بصفة فردية، يشترط أن يكونوا منظمين في إطار قانوني وبالتالي رفض الغرفة الفلاحية منحهم بطاقة فلاح و التي تعتبر من أهم الشروط للاستفادة من الدعم.

2- إجبارية القيام بتحاليل التربة لمعرفة القدرات الفلاحية للأراضي و ذلك بالتحليل العلمي للتربة، و نظرا لارتفاع أسعار هذه العملية أدى إلى تقليص عدد الفلاحين .

3- رفض منح الإعانات الفردية يجب أن تكون معالجة المشاريع بصفة جماعية.

إن بعد 6 سنوات من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أصبحت المصالح المعنية تتحكم في تكوين الملفات وصياغة المشاريع التي تتكيف مع شروط الاستفادة من الدعم الفلاحي الذي يقدمه الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.

5-3-3 نسبة المستثمرات المشاركة في برامج المخطط الوطني:

ندرس هذا المؤشر لنبين نسبة المستثمرات المشاركة في برامج المخطط إلى مجموع المستثمرات الموجودة في الدائرة، نجد أن متوسط عدد المستثمرات المنخرطة على مستوى البلديات خلال 6 مواسم (2000-2006) من انطلاق المخطط في التطبيق بالدائرة قد تراوحت بين 117 مستثمرة في بلدية بوقاعة و 130 مستثمرة في بلدية بني وسين، أما من حيث النسبة المئوية للمستثمرات المشاركة في هذا البرنامج فإن أكبر نسبة سجلت ببلدية بني وسين بـ 05,29 % وأقل نسبة في بلدية بوقاعة بـ 03,50 % وأما معدل الدائرة فقد استقر في 4,34 % هذا يبين أن بلدية عين الروى تقع تحت معدل الدائرة لأن معظم أراضيها ملك للدولة وأما بلدية بني وسين فإن النسب تفوق معدل الدائرة وذلك لطبيعة الاستغلال الزراعي الذي يتمثل أساسا في زراعة الحبوب والتحفيزات المهمة التي تقدمها الدولة لهذا المنتوج الشيء الذي أسهم بشكل كبير في مشاركة عدد كبير من فلاحي هذه البلديات في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، خاصة في برنامج تكثيف الحبوب وهذا ما سوف نتطرق إليه في العناصر اللاحقة، أما الأسباب التي تؤدي إلى عدم مشاركة الفلاح ترجع إلى مايلي :

---

[31] **EAC : E**xploitation **A**gricole **C**ollective

1- برنامج حديث النشأة وبالتالي نقص التحسيس فيما يخص المضمون.

2- التخوف من المتابعات المالية.

3- عدم توافق أهداف المخطط مع تطلعاتهم.

5-3-4- توزيع المستثمرات المشاركة حسب الحجم والصنف :

5-3-4-1 حسب الصنف :

الغرض من هذا محاولة معرفة الهيكل العام لهاته المستثمرات أي صنف أكثر مشاركة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى غاية 1جانفي 2007، كان لدينا أربع أصناف من هذه المستثمرات وهي: المستثمرات الفلاحية الجماعية (EAC)، المستثمرات الفلاحية الفردية (EAI)[32]، المزارع النموذجية (FP)[33] و المستثمرات الفلاحية الخاصة ومع تطبيق المخطط الوطني لتنمية الفلاحية برزت أصناف أخرى هي:

5-3-4-2 حيازة الملكية العقارية(apfa) [34] **:**

تخص الأراضي الموزعة في إطار القانون رقم 83-18 لـ 1983/08/13 المتعلق باستصلاح الأرضي التي لم تستغل أبدا.

5-3-4-3 بالشراكة :

وهو أسلوب استغلال يسلم فيه مالك الأرض أرضه إلى طرف آخر للقيام بعملية الإنتاج وتحدد نوعية الشراكة بنوعية مساهمة كل طرف، فمن بين الأمور المتعارف عليها في عالم الفلاحة بالنسبة للحبوب هو أن عملية الإنتاج تتشكل من أربع عناصر هي: الأرض، البذور، العتاد، العمل، وبناء على مساهمة كل طرف في واحدة أو أكثر من هذه العوامل يتحدد نصيبه في الإنتاج الصافي وهي على العموم نوعان.

5-3-4-4 الشراكة بالنصف :

يعتبرعقد شفهي أو كتابي لمدة سنة أو أكثر يقدم من خلاله مالك الأرض نصف كمية البذور المطلوبة و يقدم الشريك النصف الأخر من كمية البذور إضافة إلى العتاد والعمل وينال كل منهما نصف الإنتاج المحقق.

5-3-4-5 الشراكة بالثلث:

---

[32] **EAI : E**xploitation **A**gricole **I**ndividuelle.

[33] **FP : F**erme **P**ilote

[34] **APFA :** Accession a la **P**ropriété **F**oncière **A**gricole

في هذا النوع من الشراكة يقدم مالك الأرض وينال ثلث الإنتاج منها مباشرة، أما الشريك فيقدم البذور والعمل ويحصل على ثلثي الإنتاج.

5-3-4-6 الكراء (الإيجار) :

يقوم مالك الأرض بتأجير أرضه إلى المستأجر لفترة معينة ويتفق الطرفان عليها مقابل مبلغ سنوي للهكتار الواحد، وإن أراد هذا المستأجر الانخراط في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فيجب أن لا تقل مدة كرائه للأرض عن 6 سنوات حتى يتسنى له الحق في إستيلام بطاقة الفلاح، ويستفيد من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

5-3-4-7 التعاونيات:

وهي التعاونيات القديمة للثورة الزراعية الدائمة الوجود في بعض الجهات أو بعض الأشكال الأخرى للتعاونيات التي نشأت من طرف بعض المزارعين.

5-3-4-9 الشركة المدنية:

إنبثق هذا النوع من المستثمرات من خلال القانون التوجيهي والقاضي بتحويل حق الانتفاع الدائم لأعضاء المستثمرات الجماعية والفردية إلى امتياز يدوم 30 سنة قابلة لتجديد وتسمح بتحويلها على شركات مدنية.

5-3-4-10 شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)[35]:

يمكن للمستثمرين الخواص أن ينضموا إلى هذه المؤسسات لاستغلال الأراضي، وتربية المواشي (أبقار، أغنام، تربية الدواجن... إلخ).

5-3-4-11 مستثمرة موحدة ذات مسؤولية محدودة (EURL)[36]:

تخص المزارع النموذجية والتي حولت إلى (holding) و هي مؤسسة تمتلك أسهم شركات أخرى، في دائرة بوقاعة تم تحويل المزرعة النموذجية الشيخ العيفة إلى EURL (توجد ببلدية عين الروى).

تسود دائرة بوقاعة المستثمرات الخاصة بـ 91,30 % من إجمالي المستثمرات المشاركة ثم يليها صنف المستثمرات الجماعية بـ 07,62 % و صنف المستثمرات الفلاحية الفردية بـ 1,08 %، و صنف شركة عائلية هي توجد في صنف المستثمرات الخاصة، في حين الأصناف الأخرى (بالشراكة، بالامتياز، تعاونيات، مزارع نموذجية ، شركة مدنية، شركة عائلية و صنف الكراء) تمثل مجتمعة في المستثمرات الخاصة.

---

[35] **SARL : S**ociété **A**nonyme a **R**esponsabilité **L**imité

[36] **EURL : E**xploitation **U**ninominale a **R**esponsabilité **L**imité

1-11-4-3-5 حسب الحجم :

نجد الفئة من (02 – 10هـ) هي الفئة الأكثر تمثيلا خلال 6 مواسم من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دائرة بوقاعة من حيث عدد المستثمرات بنسب 54,28 %، ثم تليها الفئة من (10-20هـ) بـ 20,24 % بعد الفئة (20-50هـ) تمثل 15,50 %، الفئة الأكثر من 50 هكتار تمثل 9,98 % من هنا نلاحظ أن أكثر من 40,98 % من متوسط عدد المستثمرات المشاركة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تفوق أحجامها عن 10 هكتار وهذا أمر طبيعي في مجال مخصص لزراعة الحبوب، أما الفئات (0-10) هكتار اقل من 7 % من مجموع المستثمرات المشاركة هي موجهة خصيصا في إطار المخطط الوطني إلى إعادة تكييف أنظمة الإنتاج وزراعة الأشجار المثمرة.

5-3-5 توزيع المساحات المعالجة في إطار المخطط :

1-5-3-5 توزيع المساحات المستفيدة حسب نظامها القانوني :

يعد مؤشر المساحات المشاركة في مخطط التنمية الفلاحية أكثر دلالة على المشاركة بعدد المستثمرات، سوف نستعمل هذا المؤشر في معرفة وزن المستثمرات المستفيدة حسب النظام القانوني الذي تنتمي إليه ،لدينا 12 نظام قانوني للمستثمرات في الدائرة، ويمكن تلخيصها في ستة أنظمة متجانسة منها القطاع الخاص والمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية و المزارع النموذجية، الشركات المختلفة، إضافة إلى القطاع العام في المشاركة من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبنسبة 08,70% ، بالإضافة إلى بروز ظاهرة الكراء.

2-5-3-5 نسبة المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار المخطط :

بلغت نسبة المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار المخطط 63,70 % من المساحة الصالحة للزراعة بالدائرة، ويتبين أن أعلى نسبة سجلت ببلدية عين الروى بـ 78% من المساحة الصالحة للزراعة بالدائرة و بلدية بوقاعة بـ 65,50 % و بلدية بني وسين بـ 45.45 % من المساحة الصالحة للزراعة بالدائرة .

3-5-3-5 الفروع المدعمة:

الهدف من دراسة هذا المؤشر إبراز أي فرع من الفروع تجاوب معه الفلاحون، وعلى مستوى دائرة بوقاعة بحيث تم تدعيم 09 فروع وهي مقسمة إلى ثلاث أقسام و المبينة كما يلي :

1-3-5-3-5 القسم الأول:

يضم فروع الإنتاج النباتي ويتمثل في تكثيف زراعة الحبوب، زراعة الأعلاف، زراعة البقول الجافة والأشجار المثمرة.

5-3-5-3-2 القسم الثاني:

ويشمل فروع الإنتاج الحيواني (تربية النحل، الدواجن، وإنتاج الحليب).

5-3-5-3-3القسم الثالث:

أما هذا القسم خاص بالتجهيزات (تنمية أنظمة الري الفلاحي وتنمية التبريد)

5-3-6 تطور عدد المنخرطين في المخطط حسب الفروع:

لقد تبين عدد المشاركين حسب الفروع من بلدية لأخرى ومن فرع لأخر، خلال 6 مواسم من تنفيذ المخطط حيث يحتل فرع زراعة تكثيف الحبوب المرتبة الأولى من حيث عدد المشاركين بكل البلديات لأن زراعة الحبوب تعتبر النشاط الأساسي الممارس بالدائرة، أما باقي الفروع فسجل تفاوت في عدد المشاركين بين البلديات، و تطور عددهم حسب الفروع كما يلي:

5-3-6-1 فرع تكثيف الحبوب :

يحتل فرع تكثيف الحبوب المرتبة الأولى من حيث عدد المشاركين في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مند انطلاقه في 1 أكتوبر 2000 إلى 30 سبتمبر2006 بكل البلديات، لكن هناك تباين في عدد المنخرطين من بلدية إلى أخرى ومن موسم إلى أخر و الجدول التالي يبين ذلك :

جدول رقم (56) توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برنامج تكثيف الحبوب لدائرة بوقاعة

المواسم / البلديات	2000 - 2001	2001 - 2002	2002 - 2003	2003 - 2004	2004 - 2005	2005 - 2006
عين الروى	05	06	07	08	08	08
بوقاعة	06	07	08	10	11	11
بني وسين	07	08	09	10	10	11
المجمـــوع	18	21	24	27	29	30

لمصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

شكل رقم (09) توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برنامج تكثيف الحبوب لدائرة بوقاعة

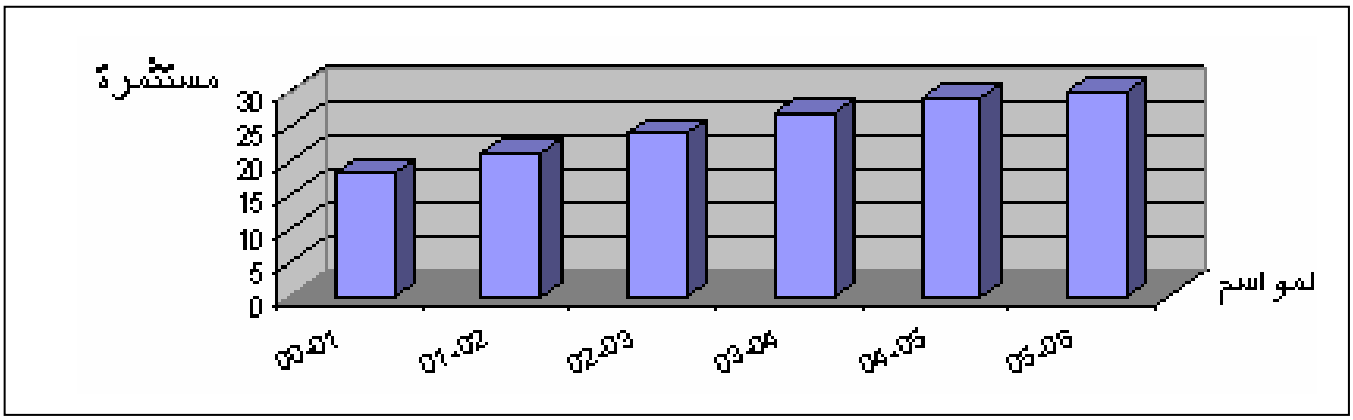

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

من خلال الشكل تبين لنا أن تطور عدد المشاركين بهذه الفروع خلال المواسم الأولى و حيث يتعدى عدد المنخرطين 18 منخرط و هذا بكل من بلدية عين الروى 05 منخرط و بلدية بني وسين بـ07 منخرط وبوقاعة بـ 06 منخرط و أما في الموسم الخامس (2004- 2005) نسجل استقرار في عدد المشاركين وهذا راجع إلى الأسباب التي ذكرنها سابقا، و القرار الوزاري الذي يمنع مشاركة المستثمرات الفلاحية الجماعية بصفة فردية.

2-6-3-5 زراعة الأشجار المثمرة :

عرفت زراعة الأشجار المثمرة تتزايد في عدد المنخرطين خلال 6 مواسم وأن هذا التطور مس كل البلديات وهذا ما يبينه الجدول رقم (44)، حيث نجد أكبر عدد مشاركة سجل ببلدية بني وسين بـ 50 منخرط ، بوقاعة بـ45 منخرط وعين الروى بـ 28 منخرط.

جدول رقم (57) توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برنامج الأشجار المثمرة لدائرة بوقاعة

المواسم / البلديات	2000 - 2001	2001 - 2002	2002 - 2003	2003 - 2004	2004 - 2005	2005 - 2006
عين الروى	03	03	04	05	06	07
بوقاعة	06	06	07	08	08	10
بني وسين	05	08	08	09	09	11
المجمـــوع	14	17	19	22	23	28

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

شكل رقم (10) توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برنامج الأشجارالمثمرة لدائرة بوقاعة

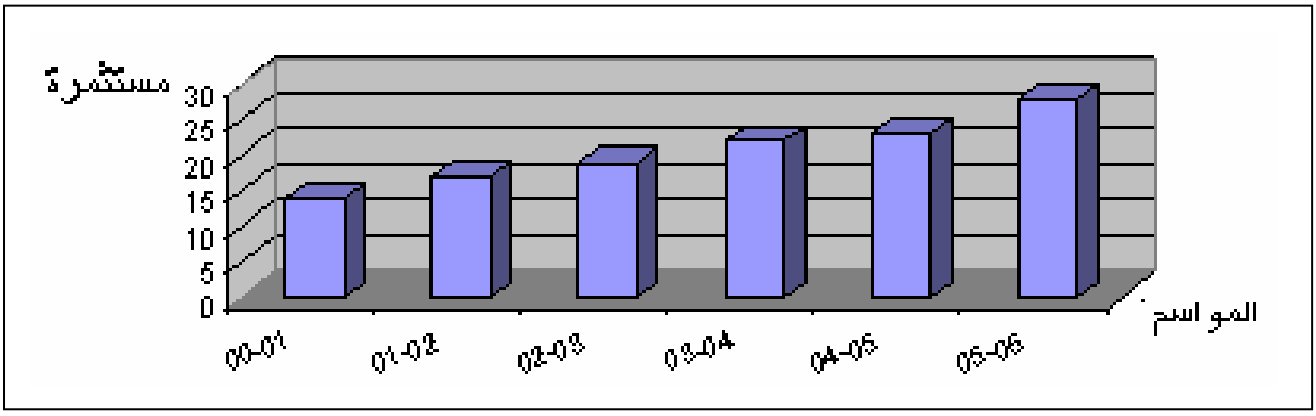

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

3-6-3-5 فرع تربية النحل :

عرف هذا الفرع إقبالا كبيرا في عدد المنخرطين و في كل المواسم حيث وصل عددهم إلى 55 شارك في الموسم (2005- 2006) و هذا لسهولة تربيتها و توفير الشروط اللازمة وهذا ما يبينه الجدول رقم (45).

جدول رقم (58) توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج تربية النحل لدائرة بوقاعة

المواسم / البلديات	2000 - 2001	2001 - 2002	2002 - 2003	2003 - 2004	2004 - 2005	2005 - 2006
بني وسين	11	16	18	20	20	21
بوقاعة	10	11	12	15	16	22
عين الروى	06	07	10	10	11	12
المجمـــوع	27	34	40	45	47	55

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

شكل رقم (11) توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج تربية النحل لدائرة بوقاعة

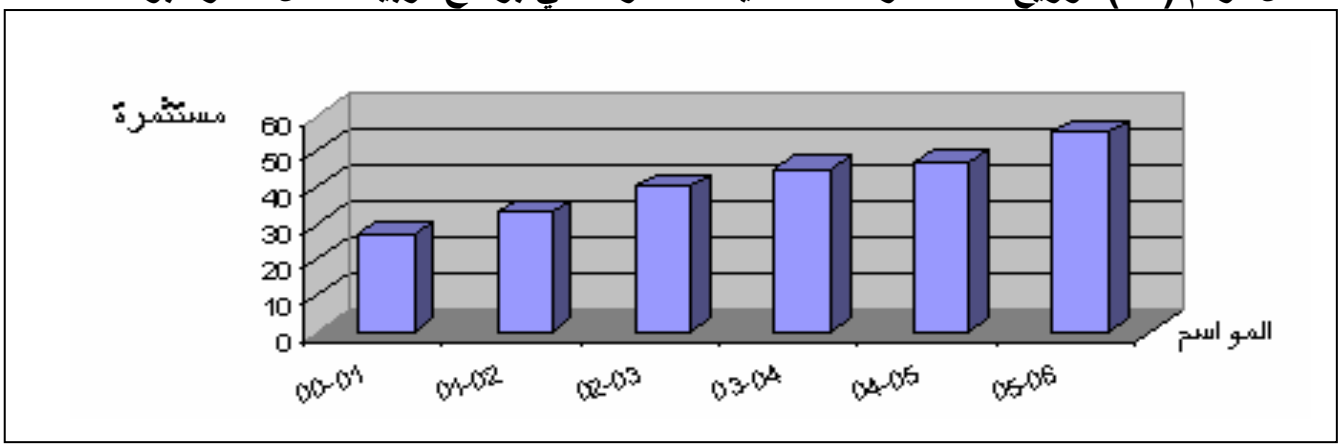

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

بلغ عدد المنخرطين خلال (6) مواسم بـ 248 منخرط ، عين الروى بـ 56 منخرط ، بوقاعة بـ 86 منخرط، بني وسين بـ 106 منخرط .

4-6-3-5 تربية الدواجن:

هذا النوع من التربية عرف هو الأخر إقبال من طرف الفلاحين حيث بلغ عدد المشاركين في الموسم الأول والثاني على التوالي 24 و 27 منخرط ليرتفع عددهم في المواسم الأخيرة إلى أكثر من 40 منخرط .

جدول رقم (59) توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج تربية الدواجن لدائرة بوقاعة

المواسم / البلديات	2000 - 2001	2001 - 2002	2002 - 2003	2003 - 2004	2004 - 2005	2005 - 2006
عين الروى	07	09	10	11	11	13
بوقاعة	07	08	10	11	12	14
بني وسين	10	11	13	14	18	18
المجمـــوع	24	27	33	36	41	45

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

شكل رقم (12) توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج تربية الدواجن لدائرة بوقاعة

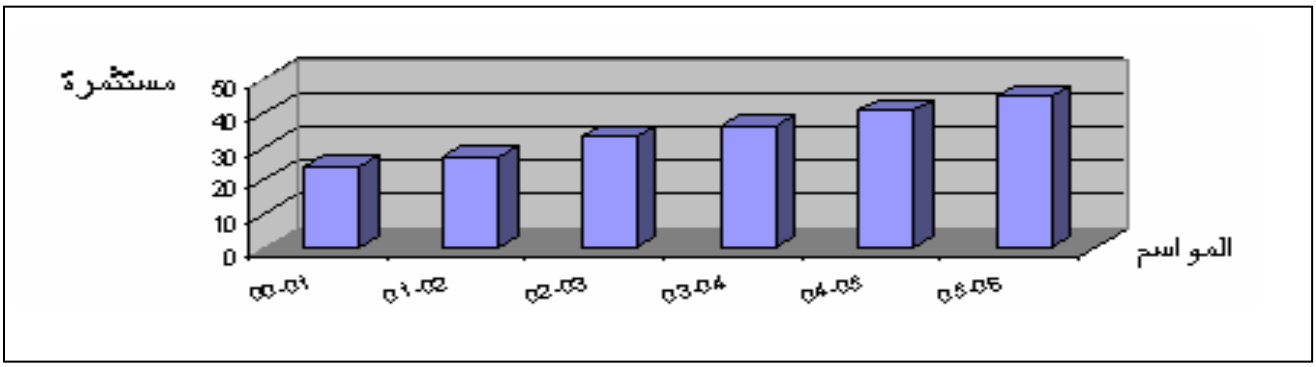

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

نجد هناك تباين في عدد المنخرطين بهذا الفرع بين البلديات حيث سجلت أعلى مشاركة في كل من بلدية عين الروى بـ61 منخرط ، بوقاعة بـ 62 منخرطين ، بني وسين بـ 84 منخرطين

5-6-3-5. فرع تنمية التبريد :

بلغ عدد المنخرطين في هذا الفرع خلال 6 مواسم 01 منخرط، يتواجد ببلدية عين الروى و هي المزرعة النموذجية الشيخ العيفة .

6-6-3-5 الأغنام والأبقار :

عرف هذا النوع من التربية مشاركة كبيرة من طرف الفلاحين وخاصة الذين لهم خبرة في هذا

الميدان من التربية، وأن نسبة المشاركة هي في تزايد مستمر بالنسبة لفرع تربية الأبقار خلال الفترة بين (2000- 2006).

جدول رقم (60) توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برنامج الأغنام والأبقار لدائرة بوقاعة

المواسم / البلديات	2000 - 2001	2001 - 2002	2002 - 2003	2003 - 2004	2004 - 2005	2005 - 2006
عين الروى	08	09	09	10	12	15
بوقاعة	10	11	11	12	13	14
بني وسين	10	11	12	13	14	15
المجمـــوع	28	31	32	35	39	42

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

شكل رقم (13) توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برنامج الأغنام والأبقار لدائرة بوقاعة

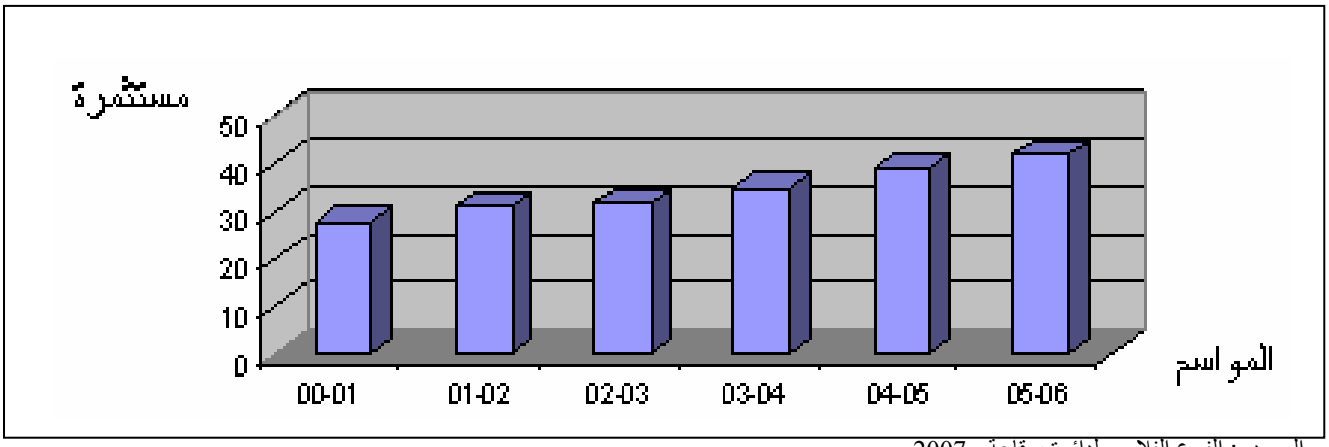

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

ونجد بلدية بني وسين التي سجلت أكبر عدد من المنخرطين المقدر بـ 75 مشارك أما بلدية عين الروى بـ 63 مشارك ثم ارتفعت في المواسم الأخرى لتسجل أكبر قيمة في موسم (2005-2006) على مستوى الدائرة ونلاحظ أيضا التزايد المستمر للمشاركة في هذا الفرع من موسم لأخر ومن بلدية لأخرى.

5-3-6-7 تطور المساحة الصالحة للزراعة المعالجة في إطار المخطط حسب الفروع :

5-3-6-7-1 المساحة المخصصة لتكثيف الحبوب :

يحتل برنامج تكثيف الحبوب الأهمية الكبرى للأنشطة المدعمة من خلال تطبيق المخطط بالدائرة حيث في الموسم الأول (2000-2001) بلغت المساحة المخصصة 10256 هكتار ثم عرف تزايد حتى موسم (2003-2004) بـ 13269 هكتار ثم استقر بنفس المساحة حتى يومنا هذا.

5-3-6-2-7 المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة :

بلغت المساحة المخصصة لزراعة الأشجار المثمرة في الموسم الأول (2000-2001) بـ 40 هكتار، حيث سجلت بلدية عين الروى أكبر مساحة بـ35 هكتار، لترتفع مساحة المشاركة بهذا الفرع في الموسم الثالث (2002-2003) إلى 55 هكتار ثم استمرت في الزيادة حتى وصلت أكبر قيمة في الموسم الأخير والتي تقدر بـ 57 هكتار و أن أكبر قيمة سجلت ببلدية عين الروى بـ 90 هكتار ثم بلدية بوقاعة 75هكتار ثم بلدية بني وسين بـ 60 هكتار و هذا راجع إلى نوع الملكية العقارية .

5-3-7 الحجم المالي:

5-3-7-1 تعريف الدعم الفلاحي :

الدعم الفلاحي عبارة عن مساهمة مالية تقدمها الدولة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وهذا لتشجيع الفلاحين على الاستثمار، وتحدد قيمة هذه المساهمة على حسب الأنشطة والعمليات المراد القيام بها من طرف الفلاح، والتركيبة المالية للمشروع كما تمثلها المعادلة التالية :

الاستثمار الكلي = المساهمة الذاتية + القرض البنكي + الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية .

بلغ حجم الاستثمار الكلي 372.761.859,00 دج منها 190.064.635,00دج قيمة الدعم المخصص من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أي 50.98% من الاستثمار الكلي وقدر مبلغ المساهمة الذاتية لنفس الفترة بـ 7.276.185,00 دج أي 01,97 % من إجمالي الاستثمار الكلي وبلغ حجم القرض البنكي بـ 175.421.039,00 دج أي ما يعادل 47.05 % من الاستثمار الكلي، و نلاحظ وجود تفاوت في توزيع حجم الاستثمار الكلي عبر بلديات الدائرة حيث نجد أكبر حجم للاستثمار ببلدية عين الروى بـ 189.856.309,00دج ثم تليها كل من بلدية بني وسين بـ 91.307.889,00 دج وأقل حجم مالي للاستثمار سجل بالبلدية بوقاعة بـ 00, 91.597.661 دج وهذا ما يبينه الجدول رقم(47) .

8-3-5 الحجم المالي للدعم و أهم الأنشطة المدعمة :

منذ الشروع في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في 01 أكتوبر2000 إلى غاية 30 سبتمبر 2006 في دائرة بوقاعة قد خصص له غلافا ماليا قدر بـ 372.761.859,00 دج وهي موزعة حسب الأنشطة الموضحة في الجدول المعتمدة من طرف اللجنة التقنية الولائية.

الجدول رقم (61) توزيع الدعم حسب الأنشطة في دائرة بوقاعة 2000-2006

الأنشطة المدعمة	الدعم المخصص دج	النسبة%
زراعة تكثيف الحبوب	70.171.863,00	36,92
زراعة الأشجار المثمرة	38.260.011,00	20,13
تربية النحل	17.790.049,00	9.36
تربية الدواجن	4.181.421,00	2,20
الحليب	15.604.306,00	8,21
أخرى	44.056.985,00	23,18
المجموع	190.064.635,00	100

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2007

تبين من الجدول أن الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية قد شمل 13 برنامج في مقدمتها تكثيف زراعة الحبوب بـ 36.92 % من إجمالي الدعم المعتمد، يليه تدعيم الأشجار المثمرة بـ 20.13 % و تربية النحل بـ 9.36 % ثم الحليب بـ 8.21 % و أما الدعم المخصص في كل من الري ، زراعة الأعلاف ، غرف التبريد ... إلخ يقدر بـ 23,18%

4-5 المبحث الرابع : تطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية في دائرة بوقاعة

سنتطرق بالدراسة إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية على مستوى دائرة بوقاعة وهذا من خلال مجموعة من المؤشرات الهامة:

1- توزيع المناطق المشاركة في المخطط .

2- نسبة المشاركة في هذا المخطط .

3- توزيع السكان المشاركون في هذا المخطط حسب الحجم والصنف.

4- توزيع المساحات المعالجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حسب الحجم والصنف.

5- الحجم المالي المخصص حسب البلديات والفروع .

1-4-5 تطبيق المخطط الوطني لتنمية الريفية في دائرة بوقاعة :

1-1-4-5 توزيع المناطق المشاركة في المخطط :

الهدف من دراسة هذا المؤشر لمعرفة ما مدى تجاوب السكان في المشاركة في هذا البرنامج ، فمنذ الشروع في دراسة و تطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية من جانفي 2005 إلى ديسمبر 2006 فإن توزيع المناطق المشاركة تتمثل في الجدول التالي :

جدول رقم (62) توزيع المناطق المشاركة في المخطط الوطني لتنمية الريفية لدائرة بوقاعة

البلديات	إسم المنطقة	عدد الأسر
عين الروى	الحمامة	59
	سيدي علي	50
بوقاعة	أم لعلو	91
	القطـــار	76
	تـرونــة	85
بني وسين	شعـاب تالـمـــة	61
المجمـــوع	/	422

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

يتبين لنا أن عدد الأسر المشاركين في برنامج المخطط الوطني للتنمية الريفية يقدرون بـ 422 أسرة حيث سجلنا أعلى مشاركة ببلدية بوقاعة بـ 252 أسرة وأقل مشاركة ببلدية بني وسين بـ 61 أسرة بحيث أن هذا البرنامج مس القرى الفقيرة وأنه في كل بلدية يمس قريتين إلا

في بلدية بني وسين مس قرية واحدة و أن القرية الثانية تتمثل في قرية الدوالم و التي هي في قيد الدراسة .

2-1-4-5 أنواع المشاريع المدعمة في إطار المخطط :

هناك نوعان من المشاريع المدعمة في برنامج المخطط الوطني للتنمية الريفية و هما :

1-2-1-4-5 المشاريع الجماعية:

جدول رقم (63) توزيع المشاريع الجماعية للمخطط الوطني لتنمية الريفية لدائرة بوقاعة

المشاريع	بوقاعة	عين الروى	بني وسين	المجموع
فتح الطرق الفلاحية	12 كلم	08 كلم	05 كلم	25 كلم
ترميم الطرق الفلاحية	15 كلم	14 كلم	09 كلم	38 كلم
ترميم مصادر المياه	08	05	03	16
أحواض مائية	05	04	04	13
وضع حواجز للإنزلاقات	7000 م2	5000م2	2000 م2	14000م2
إنشاء قاعة علاج	01	02	01	04
إنشاء ملعب	03	02	01	06
كهرباء ريفية	05 كلم	02 كلم	03 كلم	10كلم

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

من الجدول نلاحظ أن كل بلدية من بلديات الدائرة استفادت من برنامج التنمية الريفية و أن الحصة الكبرى كانت لبلدية بوقاعة لأن لها ثلاثة مواقع ثم تليها بلدية عين الروى بموقعين ثم بلدية بني وسين بموقع واحد و الفرق في قيمة المشروع يرجع إلى احتياجات المنطقة وحسب متطلبات السكان بحيث كان التركيز الكبير في فتح الطرق، لأن هذه القرى تقع في منطقة جبلية لذا يصعب التنقل إلى الأراضي الفلاحية للإستغلالها، وترميم بعض الطرق الموجودة وبناء حواجز لأنها تتعرض كثيرا للإنزلاقات، وترميم بعض المصادر المائية لأنها في حاجة إلى هذا، و تدعيمها بأحواض مائية للتخزين المياه و التقيد في كيفية استغلالها للسقي الزراعات المعاشية و تربية الحيوانات، إنشاء قاعات العلاج لابد منها و ذالك للتقليل من تنقل السكان إلى مركز البلديات للعلاج ، إنشاء الملاعب واجب وذالك لتركيز الشباب في القرى وعدم تنقلهم إلى مناطق أخرى و ملىء الفراغ الموجود بالقرية و ممارسة الرياضة البدنية و إيصال الكهرباء الريفية إلى كل المنازل للتثبيت السكان بها .

5-4-1-2-2 المشاريع الفردية :

جدول رقم (64) توزيع المشاريع الفردية المشاركة في المخطط لدائرة بوقاعة

الأنشطة المدعمة	الـعــدد	الدعم المخصص دج
البناء الريفي	397	317600000
الأبقار (أبقار الحلوب)	850	1530000000
تربية الأغنام	3540	6372000
تربية الدواجن	30000	9000000
تربية النحل	4700	28200000
الأشجار المثمرة	20هكتار	1350000
الصناعات الحرفية	620	62000000
المجموع	/	1 953 522 000

المصدر: الفرع الفلاحي لدائرة بوقاعة 2007

من خلال الجدول نلاحظ أن 94.07 % من الأسر شاركت في برنامج البناء الريفي لأن السكان في الريف في حاجة ماسة إلى توسيع منازلهم لأن المنزل في القرية لا يشمل السكن فقط بل يتمثل في السكن + تربية الحيوانات ، تربية الحيوانات لها مكانة في هذا البرنامج مثل الأبقار بـ 850 بقرة و بمعدل بقرتين لكل أسرة ، تربية الأغنام بـ 3540 رأس و بمعدل 08 رأس لكل أسرة و أما تربية الدواجن بـ 30000 دجاجة وبمعدل 71 دجاجة لكل أسرة و تربية النحل بـ 4700 منحلة و بمعدل 11 منحلة لكل أسرة و الصناعات الحرفية بمعدل ألة خياطة و ألة نسيج لكل أسرة ، من هذا نستنتج أن هذا المشروع الجواري هو مساعدة للسكان الريف للاستقرار بقراهم الأصلية و التقليل من النزح الريفي و توفير مناصب الشغل للسكان القرى وأن الاستغلال هو استغلال عائلي و ذاتي في نفس الوقت و بإمكان تطويره مستقبلا و خاصة في تربية الحيوانات

5-4-2 برامج العمليات :

تعتمد على محورين أساسيين :

5-4-2-1 التنمية الفلاحية-الغابية-الرعوية :

بالإضافة إلى عمليات حماية و استصلاح التربة لحماية الموارد الطبيعية للمواقع المدروسة، هذا المحور يشمل أيضا المشاريع التالية :

1- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و التحسين العقاري.

2- غرس الأشجارالعلفية و المثمرة.

3- تعبئة المصادر المائية.

4- خلق وحدات إنتاجية جديدة في العالم الريفي .

2-2-4-5 التنمية الاجتماعية –الاقتصادية:

تهدف إلى تثبيت السكان بأماكنهم و خلق الظروف المواتية للاستقرار و بالتالي تقليص الهجرة نحو المراكز الحضرية و هذا بوضع بنية تحتية حيوية و المتمثلة فيما يلي :

1- السكن الريفي

2- الإنارة الريفية

3- المدارس الابتدائية

4- النقل – الصحة – النشاطات الثقافية و الروحية و السياحية

5- النشاطات الاقتصادية.

و يهدف إلى تقليص البطالة المتفاقمة بهذه المناطق، والتكفل بالشباب حاملي الشهادات (تقنيين، مهندسين)، سواء من مراكز التكوين المهني أو يتمتعون بمؤهلات لها علاقة مع العالم الريفي (خياطة- نسيج- طرز...الخ).

3-4-5 الفروع المدعمة:

الهدف من دراسة هذا المؤشر إبراز أي فرع من الفروع تجاوب معه السكان، و على مستوى دائرة بوقاعة تم تدعيم 07 فروع وهي مقسمة إلى ثلاث أقسام :

1-3-4-5 القسم الأول:

يشمل فرع البناء الريفي والذي شارك فيه السكان بنسبة 94.07 % من مجموع السكان .

2-3-4-5 القسم الثاني:

ويشمل فروع الإنتاج الحيواني (إنتاج الحليب ، إنتاج الصوف ، الدواجن، تربية النحل).

3-3-4-5 القسم الثالث:

يضم فروع الإنتاج النباتي ويتمثل في الأشجار المثمرة

4-3-4-5 القسم الرابع:

أما هذا القسم خاص بالتجهيزات (الصناعات الحرفية الخاصة بالنسيج و الخياطة)

خـلاصـة الفـصـل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى الاستثمار الخاص ونتائجه على مجال الدائرة حيث إستخلصنا من خلاله مايلي :

1- عدم وجود سياسة منسقة في هذا الجانب تشرك فيه جميع العناصر الفعالة داخل المجال سواء تعلق الأمر بالمواطنين أو السلطات المحلية من أجل وضع برنامج استثماري يتماشى و خصوصيات كل منطقة .

2- المناطق المخصصة للنشاطات لم تحقق الأهداف المرجوة ، وسارت عكس الاتجاه المرسوم وكانت أحيانا السبب في هروب المستثمرين، و خاصة ببلدية بوقاعة لأن منطقة النشاطات توجد فوق أرضية خاضعة للإنزلاقات ، لهذا نرى أنه من الضروري إعادة توزيع هذه المناطق بشكل جيد مع تهيئتها و توفير جميع التجهيزات الضرورية بها .

3- سيطرت بلدية بوقاعة في جلب الاستثمار الخاص و إهمال البلديات الأخرى، لذا يجب دفع وتيرة الاستثمار و وضع إستراتيجية ناجعة تتمثل أساسا في الدعم الكامل للمناطق المتخلفة لتحقيق تنمية مجالية متكاملة.

4- 27,34 % من إجمالي المستثمرات الفلاحية المتواجدة بالدائرة، شاركت في برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

5- 70% من المساحة الصالحة للزراعة عولجت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و 58.51 % منها خصصت لزراعة الحبوب.

6- المبلغ الإجمالي لدعم الممنوح من طرف الصندوق الوطني للضبط التنمية قدر بـ 90.064.635,00 دج أي 50,98 % من الاستثمار الكلي المخصص (الاستثمار الكلي = الدعم + القرض البنكي + المساهمة الذاتية).

إن الهدف من توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى التنمية الريفية هو توفير الإطار ووضع إعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية بواسطة تثمين الأنشطة الاقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص، ترمي إلى تحميل المسؤولية للشركاء المعنيين في مسا ر ديناميكية تنمية متكاملة تساهمية، و يشكل المشروع الجواري للتنمية الريفية أداة مفضلة لتحرير مبادرات السكان وإدماجهم في حركية التنمية لمجموعة العائلات على مستوى القرى، وهي وعاء لكل الأعمال الرامية لتحسين مداخلهم (

أنشطة فلاحية + غابية + رعوية) مؤسسات خدمات صغيرة ومتوسطة فلاحية أو سياحية، والحصول على الخدمات الأساسية يشجع أيضا على التلاحم والتنسيق بين مختلف المستويات والتداخلات (الولاة، رؤساء الدوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية).

الخاتـــمـــة

الخاتــمــة

فمن خلال دراستنا لموضوع التنمية بدائرة بوقاعة توصلنا إلى توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية، موضحا أهم المراحل التي مرّت بها عملية تطبيق برامج التنمية المحلية بالدائرة في إطار مختلف المخططات التنموية .

لتقريب الصورة أكثر عن هذا الموضوع قمنا بدراسة إشكالية التنمية المحلية في دائرة بوقاعة والتي يمكن اعتبارها عيّنة مطابقة لأغلب مناطق الوطن، محاولين تسليط الضوء على الإمكانيات الموجودة و إبراز أهم النقائص التنظيمية والبشرية التي تعاني منها عمليات تمويل الاستثمارات العمومية و التنمية المحلية والريفية، ومن خلال هذا البحث يمكن استخلاص الاستنتاجات و الاقتراحات والتوصيات التالية :

1. أشرنا في الدراسة أن الموقع الجغرافي و الإداري للدائرة فرغم أنه يتوسط عدة ولايات إلا أنه جعل المنطقة ضعيفة بين هذه الأقطاب ، حيث يبقى الأسلوب الوحيد للنهوض بها أكثر هو التنمية المحلية بمفهومها الحقيقي الذي ينطلق من تفعيل جميع الطاقات و المؤهلات المحلية لتحقيق تطور يضمن لها مكانتها داخل الإقليم .
2. البنية التضاريسية للدائرة تتميز بعدم التجانس مما أدي إلى ظهور ظاهرة الإنزلاقات و خاصة في مركز الدائرة، و هذا يؤدي إلى التوزيع الصعب للسكان و التي تعد من أهم العناصر في التنمية، و هو ما يشكل عائقا كبيرا يتطلب إمكانيات مادية كبيرة لتثبيت السكان.
3. القطاع الفلاحي يشكل القاعدة الأساسية للتنمية بالدائرة، ونضرا للإمكانيات الزراعية الهامة التي يطرحها المجال فيما يخص المساحات الزراعية التي تمثل 67,17 % من المساحة الإجمالية للدائرة إلا أن النتائج لم ترق إلى المستوى المطلوب بسبب عدة مشاكل أهمها :
    1. نقص الأراضي الزراعية وذالك بسبب الانجراف .
    2. قلة الأراضي المسقية وضعف التكثيف الزراعي .
    3. النقص الكبير في تربية المواشي الذي يشكل موردا اقتصاديا هاما.
    4. الانحدارات الشديدة التي تعرفها بعض الأراضي و تحتاج إلى تقنيات خاصة عند الاستغلال
    5. عدم وجود سياسة فلاحية واضحة و فعالة تعتني بدراسة شاملة ودقيقة لمجال الدائرة، و تقسيمه إلى مناطق زراعية حسب خصوصيات كل منطقة .
    6. نقص في تطبيق التقنيات الحديثة في ميدان الزراعة .

يشكل القطاع الصناعي عائقا كبيرا أمام عملية التنمية بسبب ضعفه، رغم أن هذا القطاع يعتبر المحور الرئيسي للتنمية و أهم عنصر في الهيكلة المجالية لما يلعبه من دور في إعطاء المجال خاصية الاستقطاب، خاصة في حالة توفره على الهياكل الصناعية الكبيرة التي نجدها غائبة تماما بمجال الدائرة، و مع كل هذا يبقى هذا النسيج على قلته يعاني من مشاكل عدة يمكن حصرها فيما يلي :

1. المشاكل المادية و تتخلص أساسا في نقص الموارد المالية الضرورية لشراء و صيانة الوسائل و الآلات الإنتاجية بمختلف أنواعها، و كذا العجز المستمر على مستوى المؤسسات العمومية مما يجبرها على اتخاذ الإجراءات الخاصة بتسريح العمال .
2. صعوبة الحصول على القروض بالنسبة للمستثمرين الخواص .
3. نقص في المرافق القاعدية و التجهيزات الضرورية خاصة بالمناطق الجبلية .
4. الوضعية الاجتماعية للعمال فيما يخص انعدام شروط الوقاية و وسائل النقل في الكثير من المؤسسات الصناعية بالدائرة.

أما بالنسبة إلى شبكة الطرق فهي متدهورة لأن المنطقة ذات بنية تضاريسية معقدة، التي يفتقد سكانها إلى شبكة الطرق الضرورية و الكافية، رغم المجهودات الجبارة للدولة الجزائرية في فك العزلة على المناطق الريفية و الجبلية، هذا الضعف يشكل عائقا كبيرا أمام إمكانيات التنمية و التهيئة بالمنطقة، بالإضافة إلى هذا تعاني أغلب الطرق بالمنطقة من نقص في الصيانة حيث أصبحت بعض الطرق غير لائقة خاصة منها:

1. الطريق الرابط بين ماوكلان بوقاعة .
2. الطريق الرابط بين ترونة بوقاعة .
3. الطريق الرابط بين الحمامة عين الروى.

1- تثمين الإمكانيات الطبيعية:

تتميز دائرة بوقاعة بامكانيات طبيعية هائلة ولذا يتم صياغة مجموعة من الاقتراحات تتماشى مع شروط التنمية ، من أجل تحقيق تنمية شاملة و متوازية تعمل على التخفيف من حدة الفوارق التي تعاني منها منطقة الدراسة، و هذا بتوجيه العناية للقطاعات الأساسية بالدائرة منها الفلاحة كأولوية أولى، السياحة والقطاع الصناعي، ومحاولة إيجاد مشاريع من شأنها أن تحقق التكامل فبما بينها خاصة الصناعات التقليدية وبعض الأنشطة الريفية.

القيام بمثل هذه المشاريع من شأنه أن ينعكس على الناحية الاجتماعية من خلال توفير مناصب شغل إضافية تساهم في التخفيف من حدة البطالة و تعمل على رفع المستوى المعيشي للسكان

خاصة على مستوى المناطق الجبلية التي تشكل المحور الرئيسي في برنامج التنمية لأنه يعاني من تخلف كبير في جميع الميادين .

إن عملية التنمية بالدائرة يجب أن تقوم على الإمكانيات المحلية التي يتوفرعليها المجال خاصة المكونات الزراعية التي تعد القاعدة الأساسية، حيث تمثل المساحة الزراعية 67,17 % من المساحة الإجمالية للدائرة وذلك بتوفير الموارد المائية السطحية و التي تحتاج إلى تجنيدها خاصة عن طريق الحواجز المائية الصغيرة.

2- تطوير الاستثمار:

2-1 الاستثمار العام:

التباين المجالي و تعدد الثروات هي السمة البارزة التي تطبع مجال الدائرة، و بذلك فإن تنظيم الاستثمار يعتمد على تحقيق التفاعل بين المؤهلات سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية، وبالنظر إلى كون مجال الدراسة يمتلك قاعدة صلبة للتنمية إذا تم استغلال كامل لإمكانياته في إطار تنموي جديد يتمحور حول خلق إقتصاد مستديم مبني على أساس مخططات شاملة تعمل على تنمية المنطقة من كل الجهات والجوانب، هذه المشاريع الاستثمارية متنوعة و مدروسة تلبي حاجيات السكان، و لا تكلف رؤوس أموال ضخمة، توفر مناصب الشغل على المستوى المحلي، الهدف منها هو ترقية اقتصاديات المنطقة المدروسة، و إحداث تنمية مستديمة تخلق التكامل بين كل القطاعات و كل بلديات المنطقة نضرا لخصوصية هذه المنطقة التي تتطلب عناية كبيرة فإن التجسيد الأمثل لبرامج الدعم الفلاحي و التنمية الريفية يقتضي الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية التي يكون لها تأثيرات على المجتمع المحلي و تتماشي مع التخصص الاقتصادي الذي يتراوح بين الفلاحة كعنصر قاعدي و النشاط السياحي خاصة السياحة الجبلية التي عرفت اهتماما كبيرا و أصبحت من بين انشغالات التهيئة العمرانية في البلدان المتقدمة، حيث يساهم هذا النوع من السياحة في رفع مداخيل البلديات وحتى الدولة في حالة وضع برنامج وطني ولعل أهم الأنشطة التي يمكن أن تستقبلها هذه المنطقة و التي تتلائم مع طبيعة المجال و أهمها :

- تربية الحيوانات الصغيرة كالنحل و الدواجن .
- تكثيف النشاط الغابي و غرس الأشجار المثمرة والمرتبطة بالإنتاج الخشبي .
- تحسين الزراعات المعاشية و تدعيم الفلاحين الصغار بالمنطقة .
- إنشاء مناطق التوسع السياحي الخاصة بالسياحة الجبلية التى تتوفر على جميع المرافق الضرورية التي تتماشى مع متطلبات و رغبات السواح الأجانب خاصة .

- خلق بعض المؤسسات الصغيرة التي تعتمد على المواد الأولية المحلية واليد العاملة البسيطة مثل معاصر الزيتون، ورشات النجارة وصناعة المواد الأولية و غيرها من الأنشطة الريفية الأخرى.

2-2 الاستثمار الخاص:

يبقى الوسيلة الوحيدة للتحكم في هذا العنصر و تدعيم الكامل للمستثمرين على مستوى المناطق الأكثر تخلفا بالدائرة، انطلاقا من إمكانيات المحلية المتوفرة، واعتماد على الطاقة البشرية المحلية، و هذا للتقلص من الهوة الكبيرة بينها وبين الدوائر المجاورة و توجيه المشاريع الاستثمارية للدائرة حسب مبدأ الأوليات ومن شأنه أن يخفف من الإختلالات المجالية الكبيرة التي عرفتها دائرة بوقاعة خاصة في العشرية الأخيرة والتي زادت من معانات السكان.

قائمة المصـادر والمـراجع

I- المراجـع باللغـة العــربية

II- المراجـع باللغـة الفرنسية

قائمة المراجع والمصادر

I – المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أحمد سالم صالح، مقدمة في نظم المعلومات الجغرافية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.

2- أحمد الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1987 .

3- التنمية المستقلة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت كانون الثاني / يناير 1987.

4-بشير محمد التيجاني ، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000

5- بشير محمد التيجاني ، مفاهيم وأراء حول التنضيم اللإقليم و توطن الصناعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1987

6- تركي إبراهيم سلطان، مدخل نظم المعلومات الجغرافية، جامعة حلوان، مصر، 2000.

7- حمدي أحمد الديب، في جغرافية العمران الريفي أسس وتطبيقات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،2003.

8- حسين عمر ، التنمية و التخطيط اللإقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994.

9- محمد الخزامي عزيز، نظم المعلومات الجغرافية أساسيات وتطبيقات للجغرافيين، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1998.

10- محمد عبد المجيد عامر، دراسات في جغرافية الموارد الاقتصادية في العالم، منشأة المعارف، مصر، 1982.

11- مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

12- محمد محمود الصياد، مقدمة في الجغرافيا الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1977.

13- محمد إبراهيم حسن، الأرض والموارد والإنتاج- دراسة تحليلية مقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،مصر، 2004.
14- مختار حمزة وآخرون، دراسة في التنمية الريفية المتكاملة، مكتبة الخانجي، مصر ، 1977.
15- محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999.
16- محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999.
17- صلاح الدين علي الشامي، الجغرافيا دعامة التخطيط، الطبعة الثانية، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر،1990.
18- شريف رحماني ، الجزائر غدا ، منشورات وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية 1995
19- فؤاد محمد الصقار، التخطيط الإقليمي، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1994.

ب- الأطروحات والرسائل:

1- أيت طالب مراد ، إستراتجية التنمية في بلدية برج بحري ، رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا 2002.
2- احسن بن ميسي ،التحضر و التصيع في الجزائر ، حالة الإقليم الشمالي الشرقي الجزائري ، نعهد علوم الأرض جامعة قسنطينة 1998
3- بوزيان أسماء ، التنمية الإقليمية وعلاقتها بالتحولات الإقتصادية و الإجتماعية (ميلة و قسنطينة) كلية علوم الأرض
4- بلعباس مسعود، التحولات الريفية في ولاية البويرة، رسالة دكتورة الدولة في التعمير والتخطيط الإقليمي، كلية علوم الأرض، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر،2001.
5- بيدي فاطمة الزهراء ،التنضيم الترابي و التنمية المحلية في ولاية ميلة ، رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري قسنطينة 2001.
6- لعشيبي الطاهر، الإختلالات المجالية في ولاية ميلة، رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2005.
7- شواش عبد القادر ،التحولات الريفية في البلديات المهمشة حالة بلديات شمال غرب سطيف ، رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري قسنطينة 2001.

8- سلطانة كتفي ، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005)في ولاية قسنطينة تقيم و نتائج؛ رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري قسنطينة 2001.
9- صيفي زهير،واقع التنمية المحلية بالمناطق الريفية الجبلية في شمال ولاية ميلة ، رسالة ماجستير في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري قسنطينة 2001.
10- عيون عبد الكريم ، واقع التنمية المحلية وز التنمية الإقليمية في ولاية الطارف ، كلية علوم الأرض الجغرافيا و التهيئة العمرانية،جامعة منتوري قسنطينة 2003.

د- وثائق إدارية:

1- دليل المؤسسات التربوية للتربية و التعليم الأساسي الطورين الأول و الثاني ،مديرية التربية لولاية سطيف 2007
2- دليل المؤسسات التربوية للتربية و التعليم الأساسي الطور الثالث للتربية ،مديرية التربية لولاية سطيف 2007 .
3- تقرير حول التنمية الريفية بولاية سطيف مديرية الفلاحة 2007 .

و – المراسيم :

1- المرسوم التنفيذي : رسم 2000- 118 المؤرخ في 30 ماي المحدد للكيفيات تير الصندوق .
2- المنشور الوزاري رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000المحدد قائمة الإرادات و النفاقات للصندوق.
3- مقرر وزاري رقم 586 الموؤرخ في 8 جويلية 2000 و المحدد من جهته لشروط اللإستفادة من الصندوق و طرق دفع المساعدات و كذانسب الدعم حسب نوع النشاط.
4- مقرر وزاري رقم 305 الموؤرخ في جويلية 2003 يحدد شروط التأهيل للدعم على حساب صندوق مكافحة التصحر و تنمية الإقتصاد الرعوي و السهوب، مستويات التدعيم و كذا كيفيات دفعه .
5- وزاري رقم 305 الموؤرخ في جويلية 2003 يحدد شروط التأهيل للإستفادة من الدعم على حساب التحصيص الخاص رقم 302 – 111 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية و إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز و مستويات الدعم و كيفيات دفعه .

II- المراجع باللغة الفرنسية:

I-LIVRES :

1- BENACHENHOU .A / Planification et Aménagement du territoire (quelque élément théoriques et pratique) ,OPU , Alger 1984.

2- Cartographie Systèmes d'information géographique et télédétection. Armand colin, Paris 2002.

3- DAHMANI MOHAMED /Planification et aménagement du territoire (quelque élément théoriques et pratique) ,OPU, Alger 1984

4- MILOUDI BOUBEKER /Investissement et stratégie de développement, ENAL OPU Alger 1993

5- MARC COTE / L'espace Algérie, les prémices d'un Aménagement OPU1983 Alger.

Théses et Mémoires :

BERKANE ABDESCELEM / Développement Rural des Plaines du nord de BATNA ,thése 3éme cycle ,université paul valery , montepellier 2 , 1981.

الـــــفهـــــــارس

فهـرس الـجـــداول

فهـرس الـخـــرائـط

فهـرس الأشـكـــال

I- فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التساقط الاجمالي بدائرة بوقاعة للفترة (1997-2006)	34
2	معدلات درجة الحرارة الدنيا والقصوى لدائرة بوقاعة للفترة (1995-2006)	35
3	المعدلات الشهرية للتساقط و درجة الحرارة لدائرة بوقاعة للفترة (1995-2006)	36
4	المصادر المائية لدائرة بوقاعة	38
5	التطور السكاني بدائرة بوقاعة للفترة (1977-2006)	40
6	الحركة السكانية في دائرة بوقاعة للفترة (1987-2006)	42
7	الهجرة الوافدة والمغادرة للدائرة داخلة حدود الولاية	44
8	الهجرة الوافدة والمغادرة للدائرة خارج حدود الولاية	46
9	توزيع السكان حسب التجمعات السكانية بدائرة بوقاعة للسنوات 1987-1998-2006	48
10	توزيع الكثافة السكانية بدائرة بوقاعة لسنتي (1987-1998)	51
11	التركيب الجنسي والعمري للسكان بدائرة بوقاعة	52
12	تطور السكان بدائرة بوقاعة للفترة (1998-2006)	55
13	توزيع معدل الشغل والإعالة وعدد البطالين بالدائرة لسنة 1998	57
14	توزيع معدلات الشغل والبطالة والإعالة بالدائرة لسنة 2006	57
15	توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الإقتصادي بالدائرة لسنة 1998	58
16	توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بالدائرة لسنة 2006	59
17	البنية العقارية للأراضي الزراعية في دائرة بوقاعة	62
18	توزيع المستثمرات حسب المساحة في دائرة بوقاعة	62
19	توزيع الأراضي في دائرة بوقاعة	63
20	إستغلال التربة في دائرة بوقاعة	64
21	إنتاج القمح الصلب في دائرة بوقاعة عبر المواسم(2000-2006)	65
22	إنتاج الشعير في دائرة بوقاعة عبر المواسم(2000-2006)	66

23	إنتاج الخضروات في دائرة بوقاعـــــة عبر المواسم (2000-2006)	67
24	إنتاج التفاح في دائرة بوقاعـــــة عبر المواسم (2000-2006)	68
25	توزيع عتاد الفلاحة بدائرة بوقاعة لسنتي (1998- 2006)	69
26	مؤشر إستخدام الجرارات في دائرة بوقاعـــــة	70
27	مؤشر إستخدام الحصادات لدائرة بوقاعـــــة	70
28	عدد رؤوس الماشية بدائرة بوقاعـــــة عبر المواسم(2000-2006)	71
29	الإنتاج الحيواني في دائرة بوقاعـــــة عبر المواسم (2000-2006)	72
30	الإنتاج و الكفاية الغذائية للسكان في دائرة بوقاعـــــة	73
31	تطور العمالة الصناعية بدائرة بوقاعـــــة من سنة (1966-2006)	76
32	توزيع الوحدات الصناعية العمومية لمواد البناء بدائرة بوقاعـــــة لسنة 2006	77
33	توزيع الوحدات الصناعية العمومية لمواد البناء بالدائرة لسنة 2006	78
34	توزيع المحلات التجارية بالدائرة لسنة 2006	85
35	توزيع التلاميذ بالدائرة عبر المؤسسات لطور الابتدائي	86
36	توزيع التلاميذ بالدائرة عبر المؤسسات لطور المتوسط	87
37	توزيع التلاميذ بالدائرة عبر المؤسسات لطور الثانوي	88
38	معدل إشغال القسم عبر البلديات بدائرة بوقاعة	89
39	توزيع المراكز الصحية في دائرة بوقاعة	90
40	الإمكانيات الصناعية في دائرة بوقاعة	98
41	توزيع قيم الاستثمار للبلديات لكل مرحلة (1984-2006)	99
42	توزيع الاستثمارات عبر القطاعات خلال الفترة (1984 – 2006)	99
43	تطور نسبة الاستثمار لقطاع الفلاحة عبر المراحل للبلديات	101
45	تطور نسبة الاستثمار لقطاع المنشآت الاقتصادية عبر المراحل	101
46	تطور نسبة الاستثمار لقطاع المنشآت الاجتماعية عبر المراحل	102
47	تطور نسبة الاستثمار لقطاع المنشآت الإدارية عبر المراحل	102
48	أولوية الاستثمار في المرحلة (1985-1989) لكل بلدية	103
49	أولوية الاستثمار في المرحلة (1990- 1995) لكل بلدية	103
50	أولوية الاستثمار في المرحلة (1996- 2001) لكل بلدية	104
51	أولوية الاستثمار في المرحلة (2001- 2006) لكل بلدية	105

52	توزيع المشاريع لكل بلدية عبر المراحل (1984-2006)	106
53	توزيع المشاريع في دائرة بوقاعة عبر المراحل (1984-2006)	106
54	توزيع المشاريع في بلدية عين الروى عبر المراحل (1984- 2006)	107
55	توزيع المشاريع في بلدية بني وسين عبر المراحل (1984-2006)	108
56	توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج المخطط لدائرة بوقاعة	117
57	توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برنامج تكثيف الحبوب لدائرة بوقاعة	123
58	توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برنامج الأشجار المثمرة لدائرة بوقاعة	124
59	توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج تربية النحل لدائرة بوقاعة	125
60	توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج تربية الدواجن لدائرة بوقاعة	126
61	توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برنامج الأغنام والأبقار بوقاعة	127
62	توزيع الدعم حسب الأنشطة في دائرة بوقاعة 2000-2006	129
63	توزيع المناطق المشاركة في المخطط الوطني لتنمية الريفية لدائرة بوقاعة	130
64	توزيع المشاريع الجماعية المشاركة في المخطط دائرة بوقاعة	131
65	توزيع المشاريع الفردية المشاركة في المخطط لدائرة بوقاعة	132

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الحدود الإداري	26
2	الموقع الجغرافي	28
3	خريطة الإرتفاعات	30
4	خريطة انواع الصخري	32
5	الشبكة الهيدروغرافيا	39
6	الأصل الجغرافي للوافدين	40
7	الأصل الجغرافي للوافدين من داخل حدود الولاية	45
8	الأصل الجغرافي للمهاجرين خارج حدود الولاية	45
9	تطور سكان الدائر لسنوات 1987-1998-2006	50
10	توزيع شبكة الطرق	83
11	التنقل من أجل التعليم	92
12	التنقل من أجل التكوين المهني	94

فهرس الأشكال

الرقم	العـــــــــــــــــــنوان	الصفحة
01	علاقة المطر بالحرارة حسب منحني قوسن	36
02	التركيب العمري و الجنسي في دائرة بوقاعة	51
03	الهرم السكاني لسكان دائرة بوقاعة حسب تقديرات 2006	53
04	توزيـــــــع الأراضـــي في دائرة بوقاعـــة	64
50	إنتاج القمح الصلب في دائرة بوقاعـــة عبر المواسم (2000- 2006)	66
60	إنتاج الشعير في دائرة بوقاعـــة عبر المواسم (2000- 2006)	67
70	الخضروات في دائرة بوقاعـــة عبر المواسم (2000-2006)	68
80	عدد رؤوس الماشية بدائرة بوقاعـــة عبر المواسم (2000- 2006)	71
09	توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج المخطط لدائرة بوقاعة	117
10	توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برنامج تكثيف الحبوب لدائرة بوقاعة	123
11	توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برنامج الأشجارالمثمرة لدائرة بوقاعة	124
12	توزيع المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج تربية النحل لدائرة بوقاعة	125
13	المستثمرات الفلاحية المشاركة في برامج تربية الدواجن لدائرة بوقاعة	126
14	المستثمرات الفلاحية المشاركة في برنامج الأغنام والأبقار لدائرة بوقاعة توزيع	127